القضيه المصريه

﴿ ترجمة ﴾

تقرير الحزب الوطني

لمؤتمر السلام



رفع أصل هذا التقرير باللغة الفرنسية الى الدول
بواسطة حضرات قناصلها بمصر

« احرار في بلادنا
كرماء لضيوفنا »

مصطفى كامل

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الأمة المصرية والى العالم أجمع

هذه كلمات في المسئلة المصرية كتبناها بمناسبة الاحوال الحاضرة لنعيد بها الى الاذهان ذكرى الماضي و نلفت الانظار هنا وفي الخارج الى مطالب المصريين واغراضهم الوطنية .

ولم تكن مصر في وقت من الأوقات أحوج منها اليوم الى الاهتمام بحالتها والسعي لتحقيق مطالبها بعد أن خرج العالم من هذه الحرب الضروس بمبادئ جديدة وقواعد للنظامات الاجتماعية والسياسية غير تلك التي سارت عليها الي ما قبل سنة ١٩١٤

لقد هبت الأمم جمعاء بعد أن وضعت الحرب أوزارها تطالب بحقوقها المهضومة ولم يجد الآخذون بزمامها من الاصغاء الى ذلك الصوت الذى رنّ في أجواء السياسة الدولية فكان صداه عالياً رددته جميع الانحاء

وان مصر التي بدأت يقظتها السياسية منذ أوائل القرن الماضي وتجلت شخصيتها القومية في مناسبات عدة ثم ظلت من ذلك العهد الى اليوم تعمل على تحقيق ماترمى اليه من مبادئ الاستقلال والحكومة النيابية لم تلبث جامدة أمام الحركة الاجتماعية والسياسية التي تحركت بها الأمم في أثناء هذه الحرب الدولية .

ولقد ظن بعض قصيرى النظر في أخلاق الأمم وأحوالها النفسية ان مصر التي ظلت ساكنة هادئة من سنة ١٩١٤ الى أن عقدت الهدنة بين المتحاربين لم تبلغ بعد درجة من الحياة تؤهلها لان تشعر بما شعر به غيرها من الأمم وانها لم تتأهل لان تأخذ نصيبها من تلك الأنظمة الحديثة وقوامها الحرية لكل أمة في اختيار الأسلوب الذى ترتضيه في حياتها

الاجتماعية والسياسية .

واسنا في حاجة الى بيان ما في هذا الظن من الفساد فان في ماضي مصر الذى شرحناه بايجاز في الكلمات الآتية دليل قاطع يدحض حجة الذين يتهمون مصر بهذه التهمة .

ان الحركة الوطنية المصرية لم تعد بعد تأليف الحزب الوطني وقيام جرائده العديدة شيئاً يجوز الشك فيه أو التردد في قوته .

ولقد اعترفت انكلترا نفسها بذلك وصرح به رجال سياستها وخصوصاً معتمدوها في مصر بما كانوا ينشرونه سنوياً في تقاريرهم .

فهذه الحركة الوطنية التي ظلت كامنة بسبب الحوادث التي استوجبتها حالة مصر في اثناء هذه الحرب حتي ظن بها قصيرو النظر الظنون لم تلبث أن تعود الى حالتها الأولى من القوة والحزم بمجرد ان عقدت الهدنة بين المتحاربين ورأت الأمة المصرية ان الفرصة قد سنحت للعمل في سبيل الاستقلال والحرية .

عادت الأمة المصرية الى المطالبة باستقلالها المسلوب وحريتها المغصوبة ولم تبال بما يعترضها في ذلك من قوة انكلترا وسيطرتها فجاهرت برغباتها وأعلنت على لسان قادة الحركة الوطنية بنفس الصراحة والقوة التي كانوا يعلنون بها هذه الرغبات للعالم في وقت السلام . ولم يبال هؤلاء القادة بما كانت تهددهم به السلطة العسكرية فألف الحزب الوطني وفداً من رجاله ليبحر الى أوروبا فينضم الى من هناك من زعماء الحزب وأنصاره ويوجد حيث ينعقد مؤتمر الصلح ليدافع عن القضية المصرية ويقف رجال السياسة على مطالب المصريين .

ولقد أيدت الأمة المصرية حزبها الوطني في هذا المسعى الجديد ومدت اليه يدها القوية التي طالما اعتمد عليها للقيام بكل الجهود اللازمة للدفاع عن حقوق مصر ومصالحها .

ولكن انكلترا التي لا يروقها بالطبع ان تعلم أوروبا من أحوال مصر غير ما توحيه هي الى الرأى العام الأوربي بواسطة جرائدها وأعوانها وقفت حجر عثرة في سبيل هذا الوفد ومنعته عن السفر وأبقت البلاد تحت الاحكام

العسكرية بالرغم من انتهاء الحرب وقرب انعقاد مؤتمر السلام العام .

ان التحكم في أمة حية شاعرة بحاجاتها القومية الى هذا الحد وارهاقها بمثل هذه المعاملة القاسية في وقت أعلنت فيه مبادئ الحرية والمساواة في الحقوق لكل الأمم لا فرق بين قويها وضعيفها — ان هذا التحكم من جانب السلطة الانكليزية والازدراء بشعور المصريين وعواطفهم الوطنية لم تستطع هذه الأمة الكريمة الصبر عليه فقام طلبة مدارسها ومعاهدها الدينية بمظاهرات سلمية يبرهنون بها للعالم انهم لا يزالون احياء ويحتجون اليه على ارهاق أمتهم وازهاق روحها الوطنية ارضاء لأغراض استعمارية لا يصح العمل بها اليوم .

ولقد انتشرت حركة الاحتجاج بسرعة جديرة بأمة حية كالأمة المصرية فلم تلبث ان نادت بلاد القطر جميعاً من السودان الى البحر الأبيض المتوسط باستيائها واشترك في هذا الاستياء جميع عناصر الأمة لا فرق بين مسلميها وأقباطها

وأخذ القساوسة والمشايخ يقودون جموع المتظاهرين وينظمون مواكبهم ويسيرون في طليعتها ليكون وجودهم بجانب بعضهم احتجاجاً ناطقاً على اجماع عناصر هذه الأمة الكريمة بغير تميز في المعتقدات والمذاهب على تحقيق مطلب واحد وهو استقلال مصر بسودانها وملحقاتهما بغير إحتلال أو حماية أو سيادة أجنبية . . . .

قابلت انكلترا هذا الاحتجاج السلمي القائم على أشرف العواطف وأكثرها نبلاً بغير ما كان ينتظر من حكومة صرح قادتها في خطاباتهم العديدة اثناء هذه الحرب انها ما دخلتها إلا دفاعا عن حقوق الأمم الضعيفة وانتصاراً لمبادئ الحرية والعدل .

قابلت انكلترا جموع المتظاهرين الهادئين الغير المسلحين بجنودها فأطلقوا عليهم الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة فجندلوا كثيرين منهم لا فرق بين شيب وشبان أو نساء وولدان ثم أرسلت طياراتها العسكرية فألقت القنابل على القرى المطمئنة فهدمتها وقتلت الكثيرين من

سكانها .

ان التاريخ لا ينسي لانجلترا هذه المذابح وهؤلاء نزالة الأمم الاجنبية في القطر المصري شهود عدل يشهدون عليها بما اقترفته ضد أمة هادئة لا تريد الا أن يعيش أبناؤها في بلادهم طبقاً لذلك المبدأ الذي وضعوه لأنفسهم واتخذه الحزب الوطني شعاراً له وهو (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا)

فلترهقنا انكلترا ما شاءت ان ترهق فان الحق الذي نطالب به لا بد إن نحصل عليه يوماً ما .

فلتحي الحرية وليحي الاستقلال ولتحي مصر حرة مستقلة !



« ان العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع »

مصطفى كامل

الطلبات

نطلب الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باي احتلال او حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال

أ

﴿ نهضة مصر ﴾

يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة الى الحرية والاستقلال الى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة ولولا ان الدول العظمى قامت مجتمعة في سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركناً مكيناً في بناء الحضارة والمدنية وعضواً عاملا في حفظ السلام العام

بدأ نهوض الأمة في عهد محمد على باشا في الوقت الذى قامت فيه الامة الفرنسية في وجه الظلم والاستبداد ودكت سجن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الانسان ونشرت على العالم لواء الحرية والاخاء والمساواة قامت الأمم المغلوبة على أمرها على أثر فرنسا تحذو حذوها وقامت الامة المصرية فاختارت محمد على الضابط الصغير واليا على البلاد وأصرت على اختياره حتي ألجأت باصرارها الباب العالى على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعي انجلترا

رأت الامة المصرية بنظرها الناقد في محمد على الضابط الصغير الرجل الكبير الذى يستطيع أن يخرج بها من الظلمات التي كانت فيها ويعيد اليها مجدها القديم ويحيى معالم شرفها المثلوم فانتخبته والياً وسلمته أموالها وأبناءها يتصرف فيهما تصرف نابليون وقتئذ في أموال الامة الفرنسية وأبنائها فأدى محمد على الأمانة حق الأداء ورفع عن الأمة ظلم المماليك وأبادهم ودفع عن البلاد الغزوة الانجليزية ونظم شؤونها على اختلاف أنواعها وبالجملة فقد نهض بهذه الامة نهضة ذكرت العالم بعهدها القديم يوم كانت مصر معهداً جامعاً تؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فج ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه إلى بلادهم

فبينما كانت انجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادى النيل وبينما الدول تتحفز لاقتسام تراث الأمم الاسلامية إذا بالامة المصرية وعلى رأسها محمد على قد أشرقت شمسها في العالم وبرزت للوجود فجأة وانتفض ذلك الروح الذى كان يظنه العالم ميتاً عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه

اللائق به في هذا الوجود باذلا في سبيل ذلك الدم والمال وكل شيء عزيز

وإن التاريخ لشاهد عدل بأنه لولا تداخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها انجلترا في سنة ١٨٤٠ لكانت مصر الآن في المركز الذى تستحقه . لكانت دولة حرة مستقلة استقلالا تاماً على انها عادت من جهادها الطويل الذي بذلت فيه الارواح والاموال بالاستقلال الداخلي

وان حكم اسماعيل لملوء بمظاهر الشعور الوطني ذلك الشعور الذى كان يبلغ اشده كلما رأى افتيات الاجانب على سلطة الخديوى والذى دفع اسماعيل الى قوله للسير ريفر ولسن « ان بلادى لم تبق بعد من افريقا وانما هي الآن جزء من اوروبا وان من الواجب ان يستبدل نظام الحكم الحالى العتيق بنظام يتفق وحالتنا الاجتماعية » (١) والذى جعله يقول: « ان واجبي المقدس ان أخضع الى الرأى العام فى بلادى

---

(١) كوشري صحيفة ٧٩

وان انيل الامة طلباتها العادلة » (١) وان هذا الشعور اضطر في وقت من الاوقات نوبار باشا رئيس الوزارة الى الاستقالة اذعانا لرغبة الشعب

وفي الواقع لقد نالت الامة المصرية في عهد اسماعيل شيئاً كثيراً من سلطته المطلقة بانشاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ (٢) وبانشاء مجلس الوزراء في سنة ١٨٧٨. كما انها نالت من الباب العالي امتيازات زادت في استقلالها عنه

---

(١) كرشري صحيفة ٨١

(٢) الهلال عدد ٤ سنة ٩١٨ صحيفة ٢٠٥ ـ جاء في الخطاب الذي ألقاه اسماعيل يوم افتتاحه مجلس النواب قوله: كثيراً ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شوري النواب لأن من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الامر شوري بين الراعي والرعية كما هو مرعي في اكثر الجهات ويكفينا كون الشارع حث بقوله تعالى « وشاورهم في الامر » وبقوله تعالى « وامرهم شورى بينهم »)
ويلاحظ ان انشاء هذا المجلس كان في بدء حكم اسماعيل وقبل الارتباك المالي بعشر سنوات

ولكن يا للأسف فان الدول عادت فوقفت في طريق هذه الامة المجاهدة في سبيل الاستقلال وعطلت سيرها الحثيث ورأى التاريخ دولا عظيمة ضمنت امام العالم وامام شعوبها حرية مصر واستقلالها الداخلي بمعاهدات متوالية تنقض اليوم ما أبرمته بالامس وتتداخل في شؤون هذه البلاد وتلجيء الى اعتزال الحكم حاكما بالوراثة ضمنت له العرش كل ذلك بحجة حماية المصالح المالية لرعايا هذه الدول

ولسنا هنا في مجال اظهار ان حالة البلاد المالية ما كانت توجب خوف الدائنين وانما نكتفي بالاشارة الى تقرير اللجنة الاوروبية المالية الذي وضعته في سنة ١٨٧٦ (١) بعد ان بحثت حالة البلاد المالية وقررت فيه ان مصر غنية قادرة على وفاء ديونها

جاء توفيق بعد اسماعيل فنشبت الثورة العرابية وهنا يقول كوشري :

« لقد رأى المصريون في سنة ١٨٨١ حكومتهم ترزح

---

(١) الباب الثاني من كتاب رزنر « مصر في عهد الاحتلال الانكليزي »

تحت النير الاجنبي وخديويهم محجوراً عليه وبلادهم تحت الوصاية فأبى اصحاب الرأى منهـم ان يقبلوا هـذا الذل فثاروا » (١) لم تكن الثورة العرابية فتنةعسكرية كما أريد تصويرهاوانما كانت ثورة وطنية تعاون فيها الجيش والامة(٢) على نيل الحرية والاستقلال والخلاص من التداخـل الاجنبي الذى ادركت الامة نتائجه اللازمة قبل ظهورها

---

(١) ـ كرشرى صحيفة ٩٣

(٢) ـ طلب اعيان البلاد وعلماؤها واصحاب الراى فيها من حكومة الخديوي توفيق باشا وقتئذ دستوراً نيابياً وحكومه مسئولة امام مجلس النواب بعريضة وقع عليها ١٦٠٠ منهم وحملها الى شريف باشا رئيس مجلس النظار وفد منهم « مصر للمصريين جزء ٤ ص ١١٢ »

وقد احتفل اخواننا الاقباط احتفالا كبيرا في الكنيسة الكبري بحضور جماعة الاكليروس وامر غبطه البطريرك باعداد زينه في البطركخانة والكنيسة ابتهاجاً بافتتاح مجلس النواب « مصر للمصريين جزء ٤ صحيفة ١٦٤ »

ونحن لا نستطيع ان نسرد في هذه الكلمة الوجيزة آراء جميع السياسيين والاجتماعيين ورجال الدول الذين كتبوا وخطبوا ومدحوا مبادئ هذه الثورة وعطفوا عليها وقالوا انها تشابه جميع الثورات التي قامت وقتئذ في غير مصر من البلاد ونكتفي بايراد بعضها

ففي ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ نشرت التيمس مبادئ الحزب الوطني المصرى الستة وأعجبت بها وبالحركة الوطنية المصرية واظهرت تخوفها من تداخل فرنسا في مصر تداخلا عسكرياً وابانت أن تداخل أية دولة أوروية يجر على مصر وعلى مصالح أوروبا فيها أكبر الاخطار

وفى يوليو سنة ١٨٨٢ خطب المسيو ما نسيني وزير خارجية ايطاليا فقال «ان علينا واجباً شريفاً يلزمنا ان لا ننساه أبداً وهو اساس قوانيننا ونظاماتنا وتعاليمنا الحرة — لذلك قد صرحت مراراً بان يقظة الامة المصرية لحالتها ونظاماتها المدنية والسياسية لا يصح ان تقابلها الحكومة الايطالية بغير الاستحسان والتشجيع» .

وفي ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ خطب المسيو كليمنصو في مجلس نواب فرنسا في المسألة المصرية ورد على الافراد القليلين الذين كانوا يهزأون بالنهضة المصرية فقال «ان حالة الفلاح المصرى ليست بعيدة الشبه عن حالة القروى الفرنسي قبل سنة ١٧٨٩ - لقد سخر امس البعض من هذا المصرى التاسع والثمانيني (أى الذى يشبه الوطني الفرنسي سنة ٨٩) اما أنا فلا اجد محلا لهذه السخرية (استحسان من المجلس) لان العدالة في جانب الفلاح وسأثبت لكم ان حالته تشابه كثيراً حالة الفرنساوى سنة ٨٩» ....

وخطب المسيو فريسينيه وزير خارجية فرنسا حينئذ خطبة في مجلس النواب قال فيها مامعناه ان اوروبا امام وطنية جديدة في مصر تستحق عناية الدول بشأنها

وكانت احزاب الوزارة الفرنسية تدافع عن الثورة العرابية ومبادئها وكذلك المسيو دياسباس الشهير

وقد ختم اللورد كرومر هذه الشهادات بما ورد في تقريره عن مصر والسودان سنة ١٩٠٤ صحيفة ٣ حيث قال -

« ان الثورة العرابية كانت في جوهرها ثورة صحيحة على العسف وسوء الحكم كالثورات التي حدثت في البلاد الاخرى »

من هنا يتبين ان الثورة العرابية لم تكن عن تعصب ديني أو عن بغض للاجانب كما أريد تصويرها وانما كانت ثورة التجأت اليها الامة رغبة في الحرية والاستقلال

ليس معنى هذا تحبيذ الثورة في ذاتها لاننا نعتقد ان الخطة الرشيدة هي ان تواظب الامة على السير في الطريق السامي وان في مركز مصر الذى سنتكلم على أهميته أكبر ضمان لحصول الامة على طلباتها ـ انناسنبين ان استقلال مصر ركن من اركان السلام في العالم اذا تداعى تداعت دعائمه

دخل الانكليز مصر فأخذوا يعملون بدهائهم على تخدير أعصاب الرأى المصرى العام واماتة الشعور الوطني على ان المجهودات الانجليزية في هذا السبيل ذهبت هباء وبقيت الروح الوطنية وانما تطورت حركة الامة الى حركة سلمية معتمدة في الوصول الى غايتها على تذكير الدول بعهودها لمصر ومعاهداتها التي ضمنت لها الاستقلال الداخلي وعلى مالها من

المركز الطبيعي الذى يلزم الدول بالاهتمام بشأنها

ظهرت هذه الحركة فى إنشاء الجرائد الوطنية وانتشارها وتعضيد الرأى العام لهـا وفى قيام الوطنيين وعلى رأسهم مصطفي كامل باشا بالكتابة في الجرائد الاوروبية والقاء الخطب في مصر وفي أوروبا احتجاجاً على بقاء الانكليز — وإن حادثة الصورة التاريخية التي رفعها مصطفي كامل إلى مجالس نواب فرنسا في ٤ يونيه سنة ١٨٩٥ والكتاب المرفق بها من الحوادث التاريخية المشهورة

ثم تحولت الحركة الى حركة منظمة حيث تكون الحزب الوطني المصرى تكويناً منظما ونشر أعماله في مصر وفي أوروبا وان الجرائد الأوروبية وعلى الأخص الفرنسية منها لحافلة بالاحتجاجات المتوالية على وجود الاحتلال وبالمطالبة المستمرة بالجلاء من الانكليز وبالدستور من الخديوى

وان المؤتمرات التي عقدها الحزب الوطني في مصر وأوروبا واشتراك رؤساء أحزاب العمال فيها وكثير من نواب الأمم الأخرى معلومة للجميع واننا نخص بالذكر منها

ذلك المؤتمر الذى كان مقرراً عقـده في باريس فمنعت الحكومة الفرنسية انعقاده فيها فاجتمع في ميعاده في بروكسل ونشرت أعماله في كتاب وزع في إنحاء العالم بلغت صفحاته نحو الخمسمائة

ولقد ظهرت قوة الرأى العام في مصر في ظروف عدة لانحاول أن نسردها جميعاً

ظهر في حادثة دنشواى (١) فحمل انكلترا على

---

(١) ـ جاء فى مذكرات المرحوم قاسم بك امين « ١١ فبراير سنه ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هي المرة الثانيه التي رأيت فيها قلب مصر يخفق ـ المرة الاولى كانت بوم تنفيذ حكم دنشواي

رايت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحا وزورا مخنوقا ودهشه عصبية بادية فى الايدي وفى الاصوات . كان الحزن على جميع الوجوه . حزن ساكن مستسلم للقوة مختلط بشيء من الدهشة والذهول ـ ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في

العفو عن الذين لم يعدموا أو يموتوا على أثر الجلد كما انه حملها فصرحت أن لا تنعقد المحكمة المخصوصة بعد هذه الحادثة التي عقبها مباشرة استبدال اللورد كرومر معتمدها في مصر

وظهر في وفاة المغفور له مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطني عند ماقامت الامة على اختلاف طبقاتها تشيعه إلى قبره وأبنه جميع شعرائها وكتابها وصحفها وأطرت مبادئه وأعماله وأقامت له المآتم في جميع المدن والقرى واكتتب المسلمون والمسيحيون المصريون لاقامة تمثال له وأحيت ذكرى وفاته في كل عام

وظهر في إجماع الأمة على طلب الدستور من الخديوى

دارميت كأنما كانت ارواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة

ولكن هذا الاتحاد في الشعور بقي مكتوما في النفوس لم يجد سبيلا يخرج منه فلم يبرز بروزا واضحا حتى يراه كل انسان اما في يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا في قوة جلله وانفجر بفرقعة هائله سمع دويها في العاصمة ووصل صدي دويها الي جميع انحاء القطر »

وتقديم العرائض موقع عليها من مئات الألوف بطالبه محمولة على عربات

وظهر في الاحتجاج على إحياء قانون المطبوعات وفي إجماع الأمة على رفض طلب تمديد امتياز القنال

وبعد أن كانت السياسة الانجليزية تتجاهل الحركة الوطنية عادت فاضطرت إلى الاعتراف بها والطعن على مجلس الشورى والجمعية العمومية لاتفاقهما مع هذه الحركة كما جاء في تقارير السير غورست عن مصر والسودان

جاء في تقرير سنة ٩١٠ مانصه

« إن مجلس الشورى والجمعية العمومية اظهرا في سنة ١٩٠٩ وفي النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايداً إلى ان يكونا آلتين بيد الحزب الوطني يستعملهما (!!) في تحريضه وتهييجه على الاحتلال الانجليزي فان طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان والمداوة والريبة اللتين أظهراهما في مشروع قنال السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال كانت

كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانكليز طوعاً لتحريض الحزب الوطني »

وجاء فيه —

« فلا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعتا ان تتوليا قياد المجلس حتي الآن أو ان تنشئا فيه حزباً للحكومة مع ان رجالهما مشهود لهم عند الجمهور بانهم من أعقل المصريين وأقدرهم وكذلك البرنس حسين باشا قطع الامل وعدل عن السعي في ادخال روح النظام والاعتدال الى المجلس في مداولاته ولما استعفي من رئاسة المجلس لم يكن من يقبل هذا المنصب الذى لا يعترف لمن فيه بفضل بل كان المصريون يرفضونه واحداً بعد واحد »

ولقد كان السير غورست يعجب في تقاريره من عدم قيام أحد من المصريين يناوئ الحزب الوطني فقال —

« اما اتخاذ الحزب الوطني هذه الخطة والجرى عليها فمن الامور الطبيعية ولكن وقوف سواهم ممن هم أقل تطرفا منهم هذا الموقف أمر يحار في تعليله . »

اما تعليل ذلك فغاية في البساطة اذ الامة المصرية تطلب الحرية والحزب الوطني ترجمانها .

وقد ازدادت الحركة الوطنية تقدماً لما رأت مصر الامة العثمانية نالت دستورها كما اعترف به السير غورست في تقريره عن سنة ١٩٠٨

وهكذا فان المطلع على تقارير اللورد كرومر الاخيرة وعلى تقارير السير غورست يجد صريحاً بيناً اعتراف السياسة الانكليزية بفشلها امام الحزب الوطني الذى يستمد روحه القوية من الامة ويرى ان كل ما بذلته هذه السياسة من السعي في تكوين أحزاب لمناهضته والطعن على خطته ومبادئه ذهب ضياعا

ولقد ظنت انكلترا انها تستطيع القضاء على الحركة الوطنية بتغيير سياستها مع الخديوى واتباع سياسة اللين فقدمت الى العالم بفشل هذه السياسة الدليل الساطع على استقلال الحركة الوطنية واعتمادها على الامة دون غيرها .

وكذلك حبطت سياسة العنف مع الحزب الوطني فان انشاء القوانين الاستثنائية الكثيرة كقوانين تقييد الصحافة

والاتفاقات الجنائية وغيرها وتطبيقها على صحف الحزب ورجاله كل ذلك لم يضعف نفوس الوطنيين وكانت الامة تقابل المحكوم عليهم من رجال الحركة الوطنية بعد خروجهم من السجن بمظاهرات التكريم والاخلاص وتقلدهم أوسمة مرصعة سمتها (وسام الشعب) اعترافاً بجهادهم . وبالجملة فقد كان من شأن هذه الشدة ان زادت النفوس شعوراً بالحاجة الى الحرية والاستقلال

من هنا يتجلى للعالم ان نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع الى مبدأ القرن الثامن عشر ــ الى الوقت الذى بدأت فيه الامم الاوروبية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية ــ وان النهضة استمرت بدون انقطاع وتطورت الى حركة حكيمة مما يدل على صحتها وقوتها وانها لا تزال قوية الى الآن رغم ما أقيم في سبيلها من العقبات الهائلة

وان في بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون هذه الأمة العريقة بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد

ب

« مصر جديرة بالانصاف »

كان الحزب الوطني المصرى يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق أو كما يقول أنصار الاستعمار الانكليزى سعياً في تغيير النير الانجليزى بسيادة تركيا - كلا - قدمنا ان الحزب الوطني يتوخي الوسائل السلمية دون غيرها لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعضد الدولة العلية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلي علي أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة الباب العالى الاسمية بجانب السلطة الانجليزية ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افتياتاً علي استقلالنا الداخلي - لهذا كان من أسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها .

أما الآن وقد وصلت الانسانية الى هذه الدرجة من الرقي وجئنا أمام محكمة عادلة تريدان ترد الحقوق الى

أربابها فان لنا أن نطلب كامل الحق — نطلب جلاء الانجليز حالا والاستقلال التام

قال الرئيس ولسن في خطابه الذى ألقاه في مجلس السناتو بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ ما يأتي .

«والرأى عندى أن تتفق الامم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه في جميع انحاء الارض فلا يصح لامة أن تكره أية أمة أخرى على اتباع سياستها . وانما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤدياً به الى التقدم بدون احراج أو تهديد أو ارهاب لا فرق في ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى »

فأنت ترى أن مبادىء الرئيس ولسن التي قبلتها الدول لا تخص ديناً بالذات أو شعبا بالذات وانما هي تتناول جميع بني الانسان بغير تفريق بين دين أو جنس أو قارة . على أنه اذا جاز أن يستثني قوم فلا يصح أن تكون مصر أم المدنية مستثناة .

لم يعرف التاريخ أمة تكونت قبل الامة المصرية فمن منذ أكثر من ستين قرناً كان الوافد على مصر يرى شعبا متكوناً مستقلا وعلى رأسه حكومة يقول عنها المؤرخون في كتبهم إنها تشابه نظام الحكومات الحالية وكان للامة مدنية لازالت الى الآن محل اعجاب جميع الامم . وكانت في القديم مورداً لجميع الشعوب . فمن مدنية المصريين نقل الفرس واليونان والرومان مدنيتهم مصدر مدنية أوروبا

نقلوا عنها كل شيء حتي الشرائع التي نسب مصدرها الى روما ثبت أنها نقلت عن مصر كما قرر ذلك العلامة اوجين ريفيو في دروسه بمدرسة اللوفر بباريس في مؤلفه المطبوع سنة ١٨٨٦ . وكانت مصر أمة ذات فتوحات وعسكرية قوية (١)

وليس أدل على ما كانت عليه الحكومة في عهدها القديم من العدل واحترام حقوق الامة من ذكر وصية (امينمحعت) أحد ملوك العائلة الثانية عشر الى ولده (أوزورتزن)

---

١ راجع علي الاخص تاريخ العائلات ٢٠ و ٢٨ و ٢٩

« يا بني لقد أصبحت حاكما على الاقاليم الثلاثة فاقتد باحسن ما كانت تفعله أسلافك وحافظ على نظام الرعية ولا تكن في معزل عنهم ولا تعجب بنفسك ولا تقتصر على مصاحبة الغني دون الفقير ولا تبادر بتقريب الوافد اليك فان ضمائره خافية عليك »

وان قصر لا بيرنت العظيم المكون من ثلاث آلاف غرفة والقائم في اقليم الفيوم ما هو الا الدار التي كان ينعقد فيها مجلس الاعيان للمداولة في سياسة البلاد وأحوالها. وان هناك في متحف اللوفر بباريس من الآثار المصرية القديمة ما ينطق بمجد هذه الامة وحضارتها (١)

---

(١) قال شانبليون العالم المعروف في تقريره التاريخي الذي رفعه الي محمد علي باشا عن حالة مصر في الازمنة السابقة ما تعريبه :

(كانت التجارة بين امبراطوريتي مصر والهند مستديمة واسعة النطاق وان الآثار التي نكتشفها كل يوم في قبور طيبة من المنسوجات والاثاثات الهندية لا تترك مجالا للشك في ان العلاقات التجارية بين هاتين الامبراطوريتين كانت وثيقة دائمة في الوقت الذي كانت

حافظ المصرى على رقيه وتفوقه فلم يؤثر فيهما وجوده فترة من الزمن تحت حكم الفرس والرومان. بل ان هؤلاء أخذوا يقتبسون من المصريين مدنيتهم

فيه شعوب أوروبا ومعظم شعوب آسيا تتخبط في ظلمات الجهالة .

وان كثرة الآثار المصرية وفخامتها لخير دليل على ما كانت عليه تجارتها من النجاح والرواج . تلك التجارة التي هي في الواقع منبع الكنوز التى بذلت فى سبيل تشييد هذه الآثار وصنعها

لقد كان لطيبة ومنفيس أول مركز للتجارة وعنهما أخذت سيدون واسكندرية وتدمر و بغداد

ان كل شيء يدل على ان السياسة والعلوم والفنون بلغت فى مصر أقصي درجة من التقدم والرقي فكانت البلد مقسمة الي ست وثلاثين منطقة أو مديرية يديرها موظفون مختلفو المراتب طبقا لقوانين وشرائع مكتوبة

اما السكان فقد بلغ عددهم خمسة ملايين على الاقل وسبعة على الاكثر وكان الفريق الاول منهم يشتغل بالعلوم والفنون واليه أسندت وظيفة القضاء وكان عليه أيضا تنظيم الحفلات الدينية وسن الضرائب بنسبة مساحة الاراضي والقيام بجميع فروع الادارة المدنية

اما العرب فهم آباؤنا دمنا من دمهم وروحنا من روحهم. وان فتوحاتهم وحضارتهم وتقدمهم في العلوم والمعارف والصناعة والفنون وجميع فروع الحياة والمدنية كل ذلك غير مجهول من أحد — وفي عهد محمد علي باشا سارت الامة سيراً حثيثاً في سبيل الحضارة والعمران

هؤلاء هم رجال العلم و يسمونهم (طبقة رجال الدين) وكان أفراد العائلة المالكة يتولون أهم المناصب فى هذه الاعمال .

وهناك فريق ثان من الامة نيط به السهر على الامن العام فى داخل البلاد وتنظيم الدفاع عن الوطن واقامة الجيوش وحشد الجنود وتوزيعها وكانت الحكومة تنفق على هذه الفئة العسكرية بسخاء وكرم وقد بلغ عدد الجيش الدائم مائة وثمانين الفا مقسما الى فرق مختلفة بحسب الحاجة الحربية فى ذلك الوقت وكان الملك يسند قيادة هذه الفرق الى الامراء من أسرته

اما الفريق الثالث من الامة فهم الفلاحون والمزارعون الذين انحصرت عنايتهم فى الفلاحة وزراعة الارض سواء كانوا ملاكا أو مزارعين وكانت المحاصيل ملكا لهم وانما كان جزء منها يخصص

كان للامة في عهد هـذا الرجـل العظيم مجلس وطني يسمي مجلس المشاورة الملـكي مؤلف من أربعـين عضواً مهمته النظر في شؤون البلاد العامة وابداء رأيه في القوانين قبل سنها .

لنفقات الملك وللفريقين السالفي الذكر ويضاف الى ايرادات الحـكومة السنوية التى قدرها المؤرخون القدماء بما يوازي ستمائة أو سبعمائة مليون من نقودنا بما فى ذلك الاتاوات التى كانت تدفعها لمصر الممالك الخاضعة لها

اما الفريق الرابع فهم طبقـة الصناع والفنيـين والتجار وكانت الحـكومة تفرض عليهم ضرائب تتناسب مع أعمالهم وتضمها لايرادها وتصرفها فى شؤون الامة وحاجة البلاد والى هذا الفريق يرجع الفضل فى رفع مصر الى ذروة المجد والعلى . ولقد كانت جميع أنواع الصناعة معروفة فى مصر وفى المصنوعات راجت تجارتها رواجا عظيما

كذلك كانت أرباح مصر طائلة من وراء تصدير ما زاد عن حاجتها من الحبوب والغلال ومن تربية المواشي والخيـل اذ كانت تقدم للبلاد الاخري من منسوجات الـكتان والاقمشة القطنية مايضارع أجود المنسوجات الاوروبيه والهنديه الحديثة فى المتانة وجمال المنظر

وكان لهـا مجلس يسمي المجلس المخصوص هو بمثابة مجلس الوزراء . وكان للصناعة والبحرية والحربية والتجارة والمعارف مجالس خاصة تبحث في ترقية شؤونها

وخطت الامة خطوة واسعة في سبيل التعليم فتأسست المدارس الابتدائية التي نافت عن الخمسين وتأسست المدارس الاعدادية والمـدارس العليا كالطب والهندسة والفنون والالسن والزراعة العملية . وتوالت االرسالات العلمية الى أوروبا ولما زاد عـدد المصريين فتحت لهـم مدرسة خاصة بباريس يتعلمون فيها الطب والحقوق والسياسة وغيرها

وكان المصريون يستجلبون المعادن الخام من البلاد الخاضعة أو المجاورة لهم ولا تلبث المصانع المصرية ان تخرج للناس منهـا العدد والآلات والاسلحة الضرورية وأدوات الزينـة والترف بما كـانت الامم الاخري تتهافت على طلبه واحرازه

كـذلك كـانت مصر تصدر كميـات هائـلة من مصنوعات الخزف والفخار والزجاج والطلاء وغيرها مما يدل على ان المصريين بلغوا بالصناعة درجة الـكمال وكـانت تقدم للامم المجاورة حاجتها من

وخطت خطوة واسعة في الصناعة فأنشأت معامل الغزل والنسيج للقطن والحرير والكتان والصوف فكان للقطن خاصة ثمانية عشر معملا في أمهات مدن القطر — وتأسست المعامل لصناعة الجوخ والطرابيش والصباغه وبياض المنسوجات والزجاج وأقيمت مصانع للسكر والزيت والورق وبنيت مطبعة بولاق وطبعت فيها الكتب الكثيرة مؤلفة ومعربة وتقدمت مصر في الزراعة تقدماً هاماً وأعيدت اليها

ورق البردي (بابيروس)

وكان لها أسطول يجري عظيم مؤلف من مراكب ضخمه تسير بالمقذاف تارة وبالشراع أخرى وفي قبور طيبة وسقارة من الآثار الجليلة البالغة أقصي درجة من الدقة والاتقان مايدل على ان المصريين كانوا يعرفون أيضا كل أنواع البذخ ووسائل الترف — وهذا غاية في الحضارة والمدنية ولم تبلغ أمة من الامم القديمة أو الحديثة مابلغه المصريون القدماء من المهارة والمقدرة وحسن الذوق في تشييد القصور والمباني وفي تنميق الاثاث والملابس وأدوات الزينة

(كتاب مصر الحديثة تأليف مسيو بول ميريو صحيفة ٧ ومابعدها من المقدمة)

زراعة القطن وعني بزراعة الحدائق والفاكهة والرياحين .
وكذلك عني بتحسين انتاج الحيوانات والاغنام وتربيتها

اما الاشغال العامة التي تمت في عهد محمد علي فكثيرة جداً فقد حفرت ترعة المحمودية وأصلح ثغر الاسكندرية وبنيت القناطر الخيرية وهي من أكبر قناطر العالم وعمقت الترع وأقيمت السدود وجسر النيل .

اما الجيش المصري فقد بلغ في سنة ١٨٤٠ الى نحو الثلثمائة الف جندى كلهم مدربون منظمون أقوياء وقد أخضع الجيش المصرى الوهابيين وفتح السودان ودنقله وبربر وسنار وكردفان ودارفور حتي بلغ الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشمالية . وكان يلازم الجيش المصرى في فتوحاته علماء اوروبيون أفادت العالم اكتشافاتهم العلمية وقد ساعد الجيش المصرى تركيا في اخضاع اليونان واستولى على شبه جزيرة مورا وكذلك فتح الشام .

اما الاسطول المصرى في عهد محمد على فقد كان قوياً كامل العدة والعدد وبحارته مصريين أكفاء لا يقلون

قدرة عن أمثالهم في البلاد الاخرى .

وان الاشارة الى هذا الاسطول تعيد الينا ذكرى حادثة نافارين التي دمرت فيها الاساطيل الاوروبية الاسطول المصرى بغير اعلان حرب

وتعهد سعيد من عهود مصر البيضاء فقد أعاد حفر ترعة المحمودية وغيرها وأقام الآلات الرافعة للرى وانشأ السكك الحديدية والتلغرافات والانتكخانة المصرية وأسس كثيراً من المدارس المجانية وسن القوانين التي جاءت بالفائدة الكبرى للفلاح والزراعة والى هذا الامير يرجع الفضل الاكبر في انشاء قناة السويس

أما في عهد اسماعيل فبالرغم من الكوارث المالية والسياسية التي ختمت حكمه تقدمت مصر خطوات واسعة في سبيل الحرية والحضارة والحياة المعنوية والمادية فقد بينا أنه حصل من الباب العالى على امتيازات ذات شأن وسعت منطقة استقلال البلاد وأنال الامة مجلساً نيابياً ومجلس الوزراء ونظم الادارة العامة على نسق مثيلاتها في أوروبا . ووسع الفتوحات

المصرية حتي خفقت رايتنا على نهر النيل من مدبه الى مصبه ونظم السودان وأبطل الاتجار بالرقيق وسن القوانين الصارمة لمن يتجر أو يساعد على الاتجار به . وأقام صرح الامن في السودان وانشأ ادارة البريد فيه وأصلح طرقه ومسالكه حتي أتيح للمكتشفين ورجال العلم من الاوروبيين وغيرهم التجول بدون خوف في جميع انحائه. واستعان اسماعيل بعدد كبير من رجال العلم والضباط الاوروبيين والامريكيين للتنقيب والدرس والاكتشاف فأظهروا للناس خبايا هذه القارة السوداء التي كانت مجهولة منهم ومغلقة في وجه المدنية وانا لا ننسي الضابطين الامريكيين استون باشاو كايلو نج بك اللذين استعان بهما اسماعيل فضربا بسهم وافر في هذا السبيل .
وفي عهده بنيت القناطر الكثيرة والهاويسات والكبارى وفحرت ترعة الابراهيمية التي تروى أرض الصعيد وترعة الاسماعيلية اللازمة كل اللزوم لقنال السويس ووسعت الترع وعمقت وزيدت الخلجان والمصارف واستحضرت آلات الزراعة من أوروبا وأنشئت الطرق المنظمة المتسعة والسكك

الحديدية الكثيرة وفروع التلغراف وأدخل البريد ضمن مصالح الحكومة وانتظمت أعماله حتي استغنت الدول عن فروعها الخاصة التي كانت في مصر . وأنشئت فروع للبوستة المصرية في البلاد الاخرى . وفي عهد اسماعيل وسع مرفأ الاسكندرية وأقيمت المنارات واتسعت التجارة مع الخارج اتساعاً كبيراً .

وفي عهده اقتنعت الدول بادخال تعديل كبير على نظام الامتيازات في مصر فوافقت على انشاء المحاكم المختلطة ووضعت قوانينها وكان من وراء ذلك توثيق روابط المصريين بالاجانب واتساع العلاقات المالية والتجارية والمدنية بين الفريقين .

وفي عهده وسعت المدن وجملت وأنيرت وخططت الشوارع الكبيرة وأقيمت المباني الشائقه والتياترات والحدائق والمتنزهات العمومية وعني بالصحة واهتم بنشر المعارف والعلوم اهتماماً فائقاً فأنشئت مدارس البنات وعدة مدارس أخرى جديدة للمعلمين والزراعة والطب البيطرى

والحربية والهندسة والمساحة وعلوم الآثار المصرية وغيرها زادت ارسالات الطلبة المصريين الى أوروبا وساعد اسماعيل الاجانب والمسيحيين على انشاء مدارسهم وأنشئت الكتبخانة المصرية . وبذل كثيراً من الاموال للعلماء والفنيين اوروبيين وغير أوروبيين لتأليف الكتب وتعريبها .

وفي عهد اسماعيل قدمت مصر الى العالم أكبر هدية انسانية تجارية ألا وهي قنال السويس .

ان التاريخ لم ينكر على مصر ماضحته من القناطير المقنطرة من الذهب في سبيل قنال السويس (١٦٠٧٥٠٠٠) جنيه مصرى (تقرير المستر كاف) كما أنه لم ينكر عليها مابذلته في سبيل انشائه من المجهود الانساني فان ستين ألف عامل مصرى كانوا يشتغلون فيه وانها ذللت العقبات والصعوبات الكثيرة التي كانت تقيمها انجلترا وتتخذ في سبيل انشاء القنال واتمامه .

ألا ان هذا الصنيع من مصر يجب أن يأخذ مكانه من نفوس الدول الشريفة فلا يصح أن تكون هذه الهدية

علة شقاء مهديها وأصل بلائه

هذه هي الامة المصرية تتقدم عالية الرأس الى مؤتمر الصلح وبيمينها كتاب ماضيها البعيد والقريب . ذلك الماضي المجيد الذى يجعل لها الحق في مستقبل مجيد مثله . ذلك الماضى الحافل بجليل الخدم الانسانية والذى يوجب على نصرائها أن يعطفوا عليها ويأخذوا بناصرها ويدافعوا عن قضيتها ويزيحوا من طريقها الاحتلال الانجليزى الذى يعطل تقدمها ويشل يدها عن أن تمدها بين الايدى العاملة على نشر لواء المدنية في العالم وتثبيت دعائم السلام العام .

هذه مصر . يتمني أنصار الاستعمار لو استطاعوا أن يخسفوا من سماء التاريخ كوكبها الساطع حتي لا تنفذ أشعته القوية الى نفوس أبنائها فتنعشهم وتحيي فيهم أمالا كباراً وحتي لا يتجلي نوره لرجال الحق والعدل فيهبوا لنصرة هذه الامة العريقة في الحضارة وينادوا بوجوب انصافها واحلالها في مقامها اللائق .

لقدوهم أنصار الاستعمار الذين يتجاهلون التاريخ ويقولون

ان مصر كانت مطية للغالبين من الدول(١) . انما يريد هؤلاء أن يزرعوا اليأس والقنوط في نفوس المصريين ويصرفوا نظر العالم عن الاهتمام بهذه البلاد الجميلة فيخلو لهم الجو ويتحكمون في رقاب هذا الشعب الذى بقي حياً سليما بالرغم من أمثال هذه العقاقير السامة التي تعطي له صباح مساء من منذ ست وثلاثين سنة.

نعم ان مصر كغيرها من البلدان لم تسلم في بعض العهود من اعتداء الاجنبي على استقلالها على أنها بقيت في الاستقلال أوفر حظاً من سواها بالرغم من أنها كانت دائماً مرمي أنظار الفاتحين ومحل تضحياتهم الكبيرة بسبب ما اختصها الله به من المزايا الطبيعية .

فلقد ظلت مصر مستقلة نحو الخمسين قرناً ثم أغار عليها الفرس وكان عهدهم معها عهد تنازع وتحارب الى أن تمكن المصريون من اجلائهم بعد قرن وربع ثم تغلب عليها اسكندر المقدوني كما تغلب على جميع الامم ولم تلبث في حكمه أكثر

(١) تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان سنة ٩٠٦)

من ربع قرن . ثم استقل بها بطليموس وبقيت مستقلة الى ان سقطت تحت حكم الرومان ثم دخلها العرب ثم استقلت وتأسست فيها العائلات الطولانية والاخشيدية والفاطمية والايوبية ثم حكمها العثمانيون الى سنة ١٨٠٥ ثم جاء عهد محمد على

ومن يعرف طريقة الحكم العربي يعترف معنا ان مصر كانت جزءاً من المملكة العربية ولم تكن مستعمرة لها فكانت الشريعة الاسلامية قانون الجميع الا اذا أباها الذميون. يشهد بذلك ما كان من أمر أحد المصريين مع ولد عمرو بن العاص حاكم مصر وفاتحها فان هذا المصرى لم يطق لطمة من ولد عمرو فشخص بنفسه الى الحجاز وشكاه الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فلم يكن من الخليفة الا أن استدعى عمرو بن العاص وولده الى مكة وجازاه جزاء وفاقا ثم التفت الى عمرو وقال له « متي تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً »

وأما الدولة العثمانية فانها حكمت مصر في الوقت الذى

كان تحت حكمها كثير من الامم المستقلة الآن . وكذلك كان الشأن مدة الرومان فان مصر كانت تحت حكمهم كما كانت فرنسا وانكلترا

من هنا يتبين ان مصر عاشت عمرها مستقلة وان مدة خضوعها للاجنبي لم تكن طويلة نسبة الى عهود استقلالها

وانك لو فشتت تواريخ الدول جميعاً ما رأيت أمة مهما عظمت تخلو من هذه النقط السوداء في تاريخها الابيض فان بريطانيا العظمى خضعت مدة كبيرة للرومان والدنماركيين. وفرنسا خضعت كذلك للرومان والانكليز . واسبانيا خضعت للرومان والعرب الذين مكثوا فيها مدة طويلة . ودول البلقان مكثت في حكم الترك ولم تنهض الا في منتصف القرن الثامن عشر ولولا مساعدة دول أوروبا الكبرى لها ما أفادت نهضتها ولوقفت عند آمالها الوطنية

على أننا لو رجعنا الى التاريخ لوجدنا ان مصر في خضوعها كانت خيراً من أوروبا في عهود الاقطاعات والالتزامات والحروب الدينية ومحكمة التفتيش

ليس المستقبل بيد أحد من العباد وانما هو بيد الله وحده كما يقول هوجو فخذ دولة من الدول العظمي الآن وأنبئني ماذا يجيء لها الغيب بعد ألف سنة الا يمكن أن يكون قد أديل منها حينئذ وغلبت على أمرها وسقطت فى حكم الاجنبي فاذا نهضت بعد كبوتها تطلب الخلاص من الاسر . تطلب عهدها الاول فهل ينسي ماضيها الجليل ويرد عليها بأنها لاتستحق الاستقلال ؟ — ذلك مثل مصر !



ج

« ضرب الاسكندرية واحتلال القطر المصري »

في صباح ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ضرب الاسطول الانكليزى ثغر الاسكندرية .

قام الاسطول بهذا العمل المحزن المدمر أثناء انعقاد مؤتمر الدول العظمي في الاستانة لحل المشاكل المصرية

حلا يتفق والفرمانات السلطانية ويطابق المعاهدات الدولية

وان هذا الوجيز لا يسع الكلام على أصل هذه المشاكل وسببها والايدى التي دبرتها وعملت لأثارتها. والمآرب السياسية التي هوات فيها وأخرجتها عن حقيقتها. وانما نكتفي هنا بتقرير حقيقة تؤيدها الحوادث وأقوال رجال الحكومات وسياسييها: ألا وهي ان الامة المصرية كانت وقتئذ فريسة لدسائس استعمارية متوالية هائلة وانها بالرغم من ذلك لم تحد قط عن خطة العقل والرشاد.

رأت فرنسا والمانيا والنمسا والمجر وانجلترا وايطاليا وروسيا أن تعقد هذا المؤتمر ليرسم الطريق الواجب على الدول اتباعه لتصل الى فض المشاكل المصرية بغير مساس بحقوق الأمة المصرية او حقوق الباب العالى.

فابتدأ المؤتمر اعماله بالاتفاق على (عقد التجرد عن المطامع) الذى سيأتي نصه والذى يحول بين انجلترا وبين اكتساب أى حق على وادى النيل أو اي امتياز خاص فيه

وفى الجلسة الثانية المنعقدة فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٢

اقترح سفير إيطاليا ومندوبها في المؤتمر أن تتعهد الدول بألا تنفرد إحداها باتيان أى عمل في مصر مادام المؤتمر موجوداً ولولا معارضة اللورد دوفرين منـدوب انجلترا في المؤتمر لقبل مندوبو الدول هذا الاقتراح بغير قيد أو شرط . ولـكن اللورد دوفرين اقترح وضع مستثني للقاعدة

رأى هذا المندوب ان قبول هذا الاقتراح كما هو يشل يد دولتـه عن تنفيذ برنامجها . وتحقيق مطامعها في مصر . رآه عقبة كبرى في سبيل قيام الاسطول بعمله في الاسكندرية عمله الذى كان مقرراً والذى كان الاستعداد له قائماً على ساق وقدم . من أجل ذلك اخترع مستثني للقاعدة أوهو هيأ دفاعاً للحادث قبل وقوعه بل هيأ رداً لا يكفي حتي لتبرير الظواهر

قال اللورد رداً على اقتراح المنـدوب الايطالى يجب أن يستثني من التعهد المطروح على بساط البحث (حالة القوة القاهرة) الـتي قد تلجيء دولة الى الانفراد . والمؤتمر قبـل الاقتراح مع هذا التعديل أو مع هذا الاستثناء

كان الاسطول الانجليزى راسياً وقتئذ بالاسكندرية

فأخذ أميراله السير بوشان سيمور علي عاتقه إيجاد هـذا المستثني لتنفيذ الحكم القاسي على مدينة الاسكندرية الآمنة وللخلاص من ورطة هذا التعهد الدولى

اما الاميرال فانه لم يصادف عناء كبيراً فى ايجاد المستثني. واقد وجده الاميرال ولكن في نظر انجلترا وحدها . وجده بان ادعي ان المصريين كانوا يرمون حصون الاسكندرية ويقوونها اثناء وجود الاسطول في مياهها . وهذا عمل يهدد الاسطول !!

دعوى الترميم والتقوية لم تكن طارئة على التعهد الدولي وانما كانت سابقة على انشائه . ففي أواخر مايو سنة ١٨٨٢ أخبر الاميرال حكومته بان حكومة مصر آخـذة في تقوية حصون الاسكندرية . فلما أبلغ سفير انجلترا فى الاستانة هذا الخبر الى السلطان أراد السلطان ان يسد هذا الباب فأرسل الى حكومـة مصر أمراً قاطعاً بتوقيف اجراءآت الترميم . وقد صدعت حكومة مصر بالامر (تصريح اللورد ديلك في مجلس العموم . الجريدة الرسمية المصرية عدد ٦ يونيه) وان

مسألة الترميم كانت تنتهي الى هنا لولا ان الاميرال في حاجة كبرى الى المستثني

لذلك عاد في ٦ يوليه وجدد الدعوى بان الحكومة المصرية باشرت اجراءآت الترميم والتحصين وفي هذه المرة هدد باطلاق قنابله على الاسكندرية

لم يفد نفي هذه الدعوى من الحكومة المصرية التي أجابت على تهديد الاميرال بانكارها حصول أى ترميم . ولم يفد اجتماع قناصل الدول في مصر في ٧ يوليه وارسالهم خطاباً الى دولهم للتوسط عند حكومة انجلترا وارسالهم كذلك خطاباً الى الاميرال يأخذون فيه على عاتقهم تسوية المسئلة مع حكومة مصر حسب هوى الاميرال كما لم يفد شيئاً مسعى الباب العالي لدى حكومة انجلترا ونفيه هذه الدعوى نفياً قطعياً صادقاً

كل ذلك لم يفد وما كان ليفيد ما دام ان الغرض إيجاد مستثني للقاعدة وان الاميرال رتب اسطوله في ٩ يوليه استعداداً للعمل وأنذر المدينة في ١٠ يوليه وأخيراً نفذ القضاء

وأطلق الاسطول قنابله في الساعة ٧ من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢

هل لم تخالف انجلترا قرار المؤتمر ؟ هل توفرت الحالة المستثناة ؟ ان الحالة المستثناة لم تتوفر

(١) — كان الاسطول الفرنسي راسياً في ميناء الاسكندرية مع الاسطول الانجليزى وقد قرر أميرال هذا الاسطول بانه لم يشاهد شيئاً من الترميم أو التحصين فانه أخبر حكومته في ٥ وفي ١٠ يوليه بانه لم يلاحظ أى عمل في القلاع أو الطوابي وأخبرها أيضاً بان الاميرال الانجليزى أخبره بعدم مشاهدة شيء في ليلة ٧ يوليه

(٢) — ان حالة ترميم الحصون وتقويتها حق من حقوق كل أمة لا سيما اذا كانت مهددة بالاغارة الاجنبية كما كان حال الامة المصرية مع وجود الاسطول في مياهها فلو سلمنا جدلا بما لم يكن وهو صحة دعوى الاميرال الانجليزى فان مصر تكون في دائرة حقوقها

(٣) — ان المؤتمر عين في قرار ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٢

حالة واحدة هي المقصودة من قوله (القوة القاهرة) وهي حالة احتياج أية دولة لحماية رعاياها في مصر من خطر قريب. وانجلترا لا تستطيع ان تقول ان رعاياها أو رعايا أية دولة كانوا حينئذ على خطر أو غير آمنين في مصر

(٤) — ان حصون الاسكندرية في هذا الوقت كانت ضعيفة جداً لا سيما امام أسطول قوى كالاسطول الانجليزى. فادعاء الاميرال سيمور بان تقويةهذه الحصون كانت تهدد اسطوله إدعاء على غير أساس. اذ كان من المستحيل جعل هذه الحصون كفؤا لتهديد الاسطول الانجليزى حتي مع العمل على تقويتها

من أجل ذلك أثار ضرب الاسكندرية بدون مسوغ ثائرة المنصفين من الانجليز فان أحد الوزراء اللورد (م. ج. بريت) انفصل عن زملائه الوزراء لهذا السبب وأعلن بلهجة شديدة جداً أن هذا الضرب مخالف للقانون الدولى مخالفة صريحة (١) وكذلك السير ولفرد لوسون

---

(١) انيىر رجستر سنة ١٨٨٢ صحيفة ١٤٨

العضو في مجلس العموم وقتئذ فانه خطب في هـذا المجلس واحتج علي عمل الاسطول البريطاني احتجاجاً شديداً (١)

كذلك فان كثيرين من الذين كتبوا علي المسئلة المصرية يرون ان انجلترا خالفت مقتضي قرار المؤتمر بضربها مدينة الاسكندرية وتداخلها في شؤن مصر (يراجع كتاب كوشرى ص ١١٤)

أما تأثير هذا الحادث فى الدول فقد كان سيئاً فان الدولة العلية احتجت احتجاجاً شديداً لدى جميع الحكومات وان قيصر روسيا تأثر تأثيراً سيئاً وكذلك إيطاليا على لسان وزير خارجيتها السنيور مانسيني (٢) — وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا مامعناه ان فى تنحي أسطولنا «أبلغ اشارة» (٣) والنمسا والمانيا كانتا أخف لهجة فان الاولى قالت باعتبار

---

(١) مجلس العموم جلسة ١٢ يوليه

(٢) الكتاب الازرق نمرة ٢٢٧ تاريخ ١١ يوليه

(٣) كتاب المسيو فريسينيه على المسئلة المصرية ص ٢٨٥

عمل الاسطول دفاعياً اذا هو اقتصر على تجريد القلاع (١) وان المانيا لم تبد رأياً قائلة ان انجلترا عملت عملا تحت مسؤوليتها (٢).

هكذا أطلق الاسطول الانجليزى قنابله علي ثغر الاسكندرية ولم يقف عند تجريد القلاع أو الحصون أو عند احتلالها وانما أنزل العساكر فتوغلت داخل البلاد حتي تم للانجليز احتلال مصر وانا لا ندرى كيف كان وقع ضرب الاسكندرية وتوغل الجيش الانجليزى فيها في نفوس أعضاء المؤتمر

د

« الاحتلال امام القانون »

ان وجود انجلترا بمصر مناف للقانون الدولي . مناف

---

(١) الكتاب الازرق نمرة ٢٩٥ بتاريخ ١٤ يوليه

(٢) كتاب المسيو فريسينيه ص ٢٩٧ – ٢٩٨

لعهودها التي أخذتها على نفسها امام الدول وامام الباب العالى وامام مصر.

لا يبيح القانون الدولى احتلال أية بقعة من الارض لأية دولة مهما بلغت من الحضارة والسلطان الا باسباب محصورة ليس لدى انجلترا في مصر أي سبب منها.

فهي لا تستطيع ان تدعي الملكية بحق الفتح لان أساس هذا الحق اعلان الحرب بطريقة قانونية وانجلترا لم تعلن الحرب على الدولة العلية صاحبة الحق على وادى النيل بل انها كانت صديقة لها وقت دخولها فى مصر حتي انها طلبت معونتها فاستصدرت من السلطان منشوراً أعلن فيه ان عرابي خارج عليه وقد اعترفت انجلترا في مكاتبات رسمية بان هذا المنشور جاء بنتيجته المقصودة فانفض الكثيرون من حول عرابى ووهنت قوته فانهزم وتغلبت عليه الجيوش الانجليزية على قلتها (١)

---

(١) أعلن غلادستون وزير انجلترا ان عملهم فى مصر غير عدائى ولا يجعل انجلترا فى حالة حرب مع تركيا

ولا تستطيع انجلترا ان تدعي بان السلطان قد تنازل لها عن وادى النيل لأنه لم يتنازل لا صراحة ولا ضمنا بل ان الباب العالى بالعكس كان يقدم الاحتجاجات الرسمية المتوالية على اجراءآت الدولة الانجليزية بمصر وافتئاتها على حقوقه فيها وكان كلما سنحت فرصة يطلب جلاء الانجليز عن وادى النيل (١) حتي لقد عين مختار باشا مندوباً سامياً للمفاوضة في تحديد وقت الجلاء سنة ١٨٨٥ ولما فشلت المفاوضة أرسله الى مصر ليكون بقاؤه فيها احتجاجاً حياً على

واليك خطاب الاميرال سيمور الخديوي فى ٢٢ يوليه سنة ٨٢

« أنا أميرال الدونانمه اري من الواجب ان أسارع فأؤكد لسموكم بان حكومة بريطانيا العظمي لا تنوي مطلقا فتح مصر ولا مس دين المصريين ولا حريتهم بأي حال كان . وانما ترمي الى غرض واحد وهو حماية سموكم والشعب المصري من الثائرين . . »

وهذا منشور القائد ولسلى فى ١٩ اغسطس سنة ٨٢

« انا أرسلت حكومة جلالة الملكة الجنود الى مصر لاعادة سلطة الخديوي »

(١) راجع كرشري عن بيان بعض هذه الاحتجاجات

وجود الاحتلال

وأكثر من هذا فان الباب العالى لا يملك وحده حق التنازل عن مصر لان مركزها السياسي تقرر باتفاق الدول العظمي كما سنبين

ولا تستطيع انجلترا ان تدعي ملكية مصر بحق الاستيلاء لان هذا الحق لا يكون إلا في البلاد المهملة ولم تكن مصر في عداد تلك البلاد كما أن هذا الحق يقتضي إخبار الدول به وقت حصوله بصفة رسمية وبالطرق الدولية ولم تفعل انجلترا شيئاً من ذلك

وأكثر مما تقدم فان احتلال انجلترا لمصر مخالف للمعاهدات الدولية التي ضمنت فيها الدول ومنها انجلترا للدولة العلية بقاء سيادتها على مصر تارة وعلى جميع البلاد التابعة لها ومنها مصر تارة أخرى

في سنة ١٨٤٠ وقعت بريطانيا العظمي والنمسا وبروسيا والروسيا على معاهدة لندره التي ضمنت للدولة العلية مركزها في مصر وضمنت لمصر استقلالها الداخلى ازاء أوروبا وازاء

تركيا وانضمت فرانسا الى الدول باعترافها بالبروتوكول المؤرخ ١٠ يوليه سنة ١٨٤١

وفى معاهدة باريس الواقعة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومؤتمر برلين المنعقد في سنة ١٨٧٨ كفلت الدول جميعاً ومعها إيطاليا للدولة العلية سلامة جميع بلادها من الاعتداء عليها ومنها وادى النيل

وبذلك صار مركز وادى النيل مكفولا من جميع الدول العظمى

وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية بنحو أسبوعين اجتمع مندوبو فرنسا والمانيا والنمسا والمجر وانجلترا وإيطاليا وروسيا في مؤتمر القسطنطينية كما بينا ووقعوا على وثيقة سموها « عقد التجرد عن المطامع » اتفقوا فيه على احترام مركز مصر وحقوقها طبقاً للمعاهدات والفرمانات وعلى أن لا تحاول أية دولة منهن إيجاد مركز خاص لها في مصر وهذا نصه

«تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا العهد

بأن لا تحاول في أى اتفـاق يتم بينها على المسـألة المصرية تملك شيء من أرض مصر ولا الوصول الى أى امتياز خاص ولا نيل امتياز تجارى لرعاياها غير ممكن نيله لرعايا الحكومات الاخرى »

فهذه المعاهدات الدولية التي لم تتنازل الدول ولا الدولة العلية ولا مصر عن التمسك بها لا زالت قائمة سارية واجبـة الاحترام ومخالفـة انجلترا لمقتضاها لا يكسبها أى حق لان عملها غير مشروع وبديهي أن نقض التعهـدات لا يعطي ناقضها أى حق .

لذلك اجتمعت كلمة السياسيين وعلماء القانون علي ان احتـلال الانجليز لمصر لا مسوغ له قانونا فقـد قال المسيو فرسينيه وزير خارجية فرنسا سابقاً ماترجمته

« ان مركز الانجليز في مصر موجود في الواقع ولـكن لاأثر له في نظر القانون وقد يزول متي رأت أوروبا أن الوقت حان » (راجع كتابه المسئلة المصرية) وقال أيضاً ماترجمته : —

« ان انجلترا اليوم كما كانت بالامس لا حق لها في السيادة على مصر أو بسط حمايتها عليها فهي ليست نائبة عن السلطان فيها . ولا زالت معاهدتا سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧٨ ساريتين فلأوروبا الحق اذن في أن تحرك المسألة المصرية ان شاءت وتطلب حلها حلا يطابق القانون »(راجع كتابه المسألة المصرية)

وقال مثل ذلك العلامة بون فيس وفوشي في كتابهما « القانون الدولى العام ص ٦٥ نمرة ١٨٩ » والمسيو هانوتو في خطبة له أمام مجلس النواب في ٨ فبراير سنة ١٨٩٨

وقال المسيو دى مارتنس في الجزء الاول من كتابه ص ٣٣٦ نمرة ٦٠

« ان مركز الحكومة المصرية أنشيء باتفاق الدول فلا يجوز تغييره أو تعديله الا باتفاق هذه الدول »

وان انجلترا نفسها لم تنكر على مصر حقوقها ولم تدع مشروعية احتلالها كما يتضح لك من ايراد التصريحات الآتية :

(١) « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمي الى احتلال

مصر أو ضمها ولا مأرب لها الا صيانة سيادة الباب العالي وحفظ سلطة الخديوى » (تقرير السير ادوارد ماليت وكيل انجلترا السياسي في مصر لجلالة السلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الازرق)

(٢) « تنحصر رغبتنا في احتفاظ مصر باستقلالها الادارى الذى منحها السلطان اياه فاذا حاولت حكومة جلالة الملكة المساس بهذا الاستقلال او الحرية فتكون قد خالفت أعز تقاليدها التاريخية وان في رابطة مصر بالباب العالى لا قوى ضمان لها ضد التداخل الاجنبي » . (اللورد جرانفيل للسير ادوارد ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الازرق)

(٣) « بالرغم من كل هذه الاشاعات والريب فليس لنا أى غرض في ان نسعي لاحتلال مصر أو ضمها الينا وكل ما نريده هو المحافظة على الحالة الاصلية وحقوق السلطان» (تصريحات اللورد جرانفيل لموزوروس باشا في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الازرق)

(٤) « لقد صرحت للسلطان بان ليس لنا أى مطمع في مصر بل ان كل ما نريده هو المحافظة على الحالة الاصلية وان الرأى العام في انجلترا مجمع على هذا واني ما كنت أجهل ما كان يخامر نفس جلالته من الشك ولكم أسفت لاستسلام جلالته لمخاوف وهمية» (تصريحات اللورد دفرين سفير انجلترا في الاستانة لجلالة السلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ — الكتاب الازرق)

(٥) «لا تسعي انجلترا وراء الحصول على مصلحة ذاتية في مصر لان ذلك لا يتفق مع مصلحة أوروبا ولا مع مصلحة المصريين أنفسهم» (تلغراف اللورد جرانفيل رئيس الوزارة الانجليزية الى اللورد دفرين في ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الازرق)

(٦) ليس لبريطانيا العظمي أى مطمع في مصر فهي لا ترسل جنودها الا لاعادة النظام اليها ورد سلطة الخديوى المفقودة وقد عقدت العزم على أن تفوض لأوروبا التسوية النهائية للمسألة المصرية» (تصريحات المستر غلادستون رئيس

الوزارة الانجليزية في مجلس النواب في ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الاصفر)

(٧) « تتشرف حكومة جلالة الملكة بان تبلغ المؤتمر (مؤتمر القسطنطينية) بانه متي تم الغرض العسكرى تدعو الدول لوضع أساس حكومة ثابتة لمصر » (تلغراف اللورد جرانفيل الى اللورد دفرين في ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الازرق)

(٨) « أعلن أمام العالم المتمدين بأعلى صوتي ان ليس لانجلترا في مصر صالح خاص وانما هو صالح جميع العالم ولم نذهب الى مصر الا لتخليص الشعب المصرى من الظلم والاستبداد العسكرى فانجلترا نقية الضمير لا مآرب لها تخفيها عن الدول الاخرى فيحق لها إذن أن تطلب ثقتهم بها وعطفهم عليها » . (خطبة المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزية في ٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ ـ جريدة التيمس)

(٩) منشور اللورد جرانفيل لسفراء انجلترا في الخارج الذي يوصيهم فيه بأن يؤكدوا للحكومات الأخرى تجرد

انجلترا من الغاية في مصر وعزمها على أن تشترك مع جميع هذه الحكومات في تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وبقناة السويس (اغسطس سنة ١٨٨٢).

(١٠) «لا تنوى انجلترا بسط حمايتها على مصر ولا اخضاعها لها» (اللورد جرانفيل في سبتمبر سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الاخضر الايطالى)

(١١) «لن أضيع وقتي في تكذيب ما يعزونه لانجلترا من رغبتها في بسط حمايتها على مصر فان هذه تكون بمثابة إيجاد (ارلندا) لنا في الشرق تورث أعقابنا الحسرة والندم. وإننا متي استتب النظام نعود أدراجنا اذ لا نبتغي غير إعادة الأمن فيها وضمان سعادتها واستقلالها». (خطبة تشامبرلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ — التيمس)

(١٢) «ستحترم جميع التعهدات الدولية الخاصة بمصر» (الملكة فكتوريا في خطبة العرش بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ ـ التيمس).

(١٣) «لم تفكر حكومة جلالة الملكة أصلا في ضم مصر

فان ذلك يكون وصمة في شرف انجلترا » (تصريحات غلادستون رئيس الوزارة في مجلس النواب بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٨٨٣ ـ التيمس)

(١٤) « ان حكومة جلالة الملكة تعارض أشد المعارضة فكرة ضم مصر وكل ماشابهه حرصاً علي وعودها الصريحة من جهة وطبقاً لمصالح انجلترا من جهة أخرى » (تصريحات السير شارلس ديلك في مجلس النواب بتاريخ ٩ اغسطس سنة١٨٨٣ — التيمس)

(١٥) « لا ترمي انجلترا بأية حالة الي ضم مصر اذ ليس لها حق يسوغه والا كان ذلك منها سياسة خرقاء فان ضم قبرص لا زال الى الآن موضع التأسف فلا ضم ولا حماية وسنخلي مصر بمجرد إعادة الأمن والسكينة فيها » (خطبة السير وليم هاركورت في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ — التيمس)

(١٦) « ان حكومة جلالة الملكة عازمة عزماً أكيداً علي اخلاء مصر لأسباب سياسية ومالية » (اللورد جرانفيل الى حسن فهمي باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ — الكتاب الأزرق)

(١٧) « إننا لا نقبل أبداً ضم مصر أو بسط الحماية عليها أو احتلالنا لها لأجل غير مسمي وفوق ذلك فاننا نرفض بتاتاً فكرة أخذ تعويض عن المجهودات والضحايا التي بذلناها الى اليوم — لقد كانت السياسة الانجليزية في مصر قائمة على الخطأ وخير مايعمل في هذه الحالة هو أن نضع في الحال حداً للتداخل في شؤون مصر » (غلادستون في بيانه السياسي المؤرخ ١٨ ستمبر سنة ١٨٨٥ — التيمس)

(١٨) ان جميع الوزراء الانجليز الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أجمعوا على الاعتراف بان احتلال انجلترا لمصر زائل لامحالة وقد سجلت أوروبا هذه الاعترافات فطول الاحتلال إذن لا يؤثر مطلقاً في مركز مصر». (خطبة اللوردسالسبورى رئيس الوزراء في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ـ التيمس)

(١٩) « لقد نفت حكومة الملكة ما نسب اليها من الميل الى ضم مصر أو بسط الحماية عليها . لقد قالوا كثيراً ان انجلترا تنوى احتلال مصر احتلالا دائماً ولكن فليعلموا ان ذلك مناقض لتقاليد السياسة الانجليزية ولتعهداتنا لجلالة

السلطان وللقانون الدولى » (تقرير السير هنرى درومند وولف السفير فوق العادة بالقسطنطينية للصدر الأعظم سنة ١٨٨٧ الكتاب الأزرق نمرة ٢)

(٢٠) «ان فشل المفاوضات بين تركيا وانجلترا لا يحرر انجلترا من تعهداتها قبل الدول » (تصريحات السير جيمس في مجلس النواب في ١١ اغسطس سنة ١٨٨٧ التيمس)

(٢١) «من المتوقع ان نتجلي عن وادى النيل جميعه فى القريب العاجل » (تصريحات المستر د . ه . سميث في مجلس النواب في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ — التيمس)

(٢٢) «لا يمكننا ان نبسط الحماية على مصر ولا نحتلها احتلالا دائماً والا ناقضنا تعهداتنا الدولية الوثيقة» (اللورد سالسبورى رئيس الوزراء في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ في مجلس النواب التيمس)

(٢٣) « لقد حان الوقت لاخلاء مصر !! » (خطبة السير شارلس ديلك في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ — التيمس)

(٢٤) « اننا لا نستطيع ان نبقي بمصر بغير ان نخل بتعهداتنا

الصريحة ونجمل سلوكنا مرذولا لدى أوروبا » (السير هنري كامبل بانيرمان في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٤)

(٢٥) « ان وادى النيل كان للمصريين وسيبقى لهم » (اللورد سالسبورى رئيس الوزراء في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ ـ الكتاب الاصفر)

وهكذا فانك ترى ان الحكومة الانجليزية أعلنت مراراً على لسان ملكتها ووزرائها ورؤسائها وساستها ومعتمديها ونوابها بان ليس لها أى مأرب من احتلال وادي النيل وان احتلالها له مؤقت وانها لا تنوى قط البقاء ولا وضع الحماية عليه وبالجملة فانها كانت تجاهر باحترام الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية وعهودها ووعودها الصريحة — أكثر من هذا فان مسألة تحديد يوم الجلاء كانت موضوع بحث في عدة ظروف — بحثت بمناسبة الغاء المراقبة الثنائية وبمناسبة تعديل قانون التصفية وبمناسبة الاتفاق على معاهدة قنال السويس — وان مأمورية (درومند وولف) الشهيرة معلومة للجميع وقد كانت تعهدت انجلترا على لسانه بالجلاء في سنة

١٨٨٨ — وفي غضون سنة ١٨٨٩ حاول المسيو (سبيلار) وزير فرانسا فتح مفاوضات الجلاء وفي سنة ١٨٩٢ حادث المسيو (وادنجتون) سفيرفرانسافي لندره اللورد سالسبوري في موضوع الجلاء .

وقد كانت انجلترا تدخل في مفاوضات الجلاء على مبدأ التسليم بوجوبه ولم تكن تدعي ان احتلالها حقاً مشروعاً أو انها اكتسبت أى امتياز في وادى النيل أو ان مصر فقدت شيئاً من حقوقها المكتسبة قبل دخول الانجليز فيها .

وان فشل هذه المفاوضات سواء كانت مع الدول أو مع الباب العالى لا يكسب انجلترا شيئاً من الحق كما جاهر بذلك صراحة السير جيمس فيرجسون في مجلس النواب البريطاني بجلسة ١١ اغسطس سنة ١٨٨٧ ـ لا سيما اذا كان سبب فشلها يرجع الى الرغبة في الاحتفاظ بحقوق مصر والتمسك بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية فان السبب في فشل مفاوضات درومند وولف التي ابتدأت سنة ١٨٨٥ ان انجلترا أرادت بمناسبة تحديد وقت الجلاء ان تحتفظ بحق

الرجوع الى مصر اذا طرأت فيها بعد الجلاء حوادث تهدد النظام في الداخل أو تعرضها الى خطر عدو من الخارج. وكان من شأن الاحتفاظ بهذا الحق كما يقول المسيو دى فريسينيه في كتابه ص ٣٦٩ اشتراك انجلترا مع تركيا في السيادة على مصر أو بعبارة أخرى كان من شأنه صبغ الاحتلال الانجليزى في عهده الثاني بصبغة الحق. وان دولة كالدولة البريطانية بلغت ما بلغت من الدهاء والتفوق في السياسة لا يصعب عليها ان تخلق الطوارئ التي تبرر تداخلها من جديد في مصر ورجوعها اليها بمقتضي الحق المحتفظ به وهنالك يكون عملها في هذه المرة واقعاً من دولة ذات صفة في التداخل.

قبل أن نترك هذا الباب نرى من اللازم ان نقول كلمة على اتفاق ١٩٠٤ فان اللورد كرومر وغيره من رجال السياسة الانجليزية أكبروا من شأن هذا الاتفاق اكباراً لا يتفق ومؤداه

في سنة ١٩٠٤ عقدت انجلترا مع فرنسا هذا الاتفاق على حساب مصر ومراكش فتعهدت فرنسا ان لا تعرقل

أعمال انجلترا في مصر وتعهدت انجلترا ان لا تعرقل أعمال فرنسا في مراكش . فما قيمة مثل هذا الاتفاق ؛ وما تأثيره في حقوق مصر ؟! هل يذهب هذا الاتفاق بحقوق الامة المصرية ؟ هل تضيع به الفرمانات السلطانية المؤيدة من جميع الدول العظمى والمعاهدات الدولية اللاحقة بها ؟! كلا !

(١) ـ ان الفرمانات والمعاهدات الدولية انشأت لمصر حقاً هو الاستقلال الداخلي فكل تعاقد يمس هذا الاستقلال يكون باطلا ما دام ان الامة المصرية لم تكن طرفا فيه.

فالامة المصرية لم تكن طرفا في اتفاقية سنة ٩٠٤ كما انها لم ترض بها بل انها والت الاحتجاج صراحة على بقاء الاحتلال بعد هذه الاتفاقية كما كانت تفعل من بدء الاحتلال وان احتجاجات الحزب الوطني التي كان يرسلها باسم الامة المصرية في ١٤ ستمبر (١) من كل عام الى الحكومة الانجليزية والى الباب العالى معلومة وكذلك المؤتمرات السنوية التي كان يعقدها الحزب الوطني في مصر وفي أوروبا كانت كلها

---

(١) ١٤ ستمبر سنة ١٨٨٢ هو تاريخ دخول الانجليز مدينة القاهرة.

احتجاجات على الاحتلال .

(٢) ان الدول العظمي والدولة العلية وضعت باتفاقها جميعاً نظام مصر الدولى وبديهي ان اجماع هذه الدول يكون إذن شرطاً لازماً في احداث أي تغيير على هذا النظام ، فلا تملك دولة منها أو اثنتان نقض ما اتفق عليه المجموع .

(٣) ان هذا الاتفاق نص صراحة في المادة الأولى منه على احترام انجلترا لمركز مصر الدولى (١)

والمسيو فريسينيه يرى بحق ان هذه المادة تخدم القضية المصرية لانها تزيل ما عسي أن تكون أحدثته من الأثر محاولات انجلترا تغيير مركزها في مصر (كتابه المسألة المصرية ص ٤٢٩) ومماطلتها في القيام بتعهد الجلاء .

(٤) ان هذا الاتفاق كما يرى المسيو فريسينيه وغيره من رجال السياسة لم يساب فرنسا سوى شيء واحد هو فتح المفاوضات في شؤون مصر ولكن ليس من شأنه أن يمنعها

---

(١) المادة الاولى من هذا الاتفاق تقول « تعلن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ان ليس في عزمها ان تغير مركز مصر السياسي »

بأى حال من الأحوال من حق التمسك بالفرمانات والمواثيق الدولية اذا طرحت المسئلة المصرية على بساط البحث .

فهذا الاتفاق الذى اعتبره اللورد كرومر (١) قاضياً على مركز مصر الدولى لم يؤثر شيئاً اللهم الا أن انجلترا صارت في مصر من بعده بغير رقيب وسارت في شؤونها بغير حذر وان مركز مصر بعده هو مركزها قبله لا زال سليما متيناً من وجهته القانونية .

وكذلك الحال في الاتفاقات التي عقدتها انجلترا مع المانيا في سنتي ١٨٩٠ و١٨٦٣ فانها خاصة بتحديد مناطق النفوذ في أفريقيا ولم تكن مصر ولا بقية الدول ولا الدولة العلية طرفاً فيها لذلك فهي لا تؤثر شيئاً في مركز وادى النيل السياسي .

نرى من كل ما تقدم أن انجلترا الآن في مصر بغير سند قانوني وان جلاءها عنها أمر يوجبه القانون الدولى بل يحتمه

---

(١) تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان سنة ١٩٠٤ .

عليها الشرف الوطني والسياسة الحكيمة .

لقد طالما سمعنا في هذه الحرب الضروس الاحتجاجات الشديدة المتوالية على مخالفة مقتضي القانون الدولى وعلى نقض العهود والمواثيق فنحن باسم هذا القانون . باسم العهود والمواثيق بل باسم العدل والانسانية اللذين هما قانون مؤتمر الصلح الحالى نطالب جلاء الانجليز عن وادى النيل . نطلب الحرية كاملة مجردة عن كل قيد . نطالب المساواة والأخاء بيننا وبين ضيوفنا اللذين يعيشون معنا على أرض مصر . نطلب الاستقلال التام .

ليكن عمل أمريكا مع جزيرة كوبا (١) مثلا صالحاً لانجلترا وللعالم كله . وليعلم أنصار الاستعمار ان أمريكا بعملها مع كوبا أولت الامريكيين فخراً وطنياً هو أسمي وأغلى من

---

(١) كوبا اكبر جزر الانتيل فى امريكا . عدد سكانها ١٥٧٣٠٠٠ غنية بمحاصيلها . وكانت هذه الجزيرة فى حكم الاسبانيين فاحتلتها امريكا فى سنة ١٨٩٨ ثم غادرتها من تلقاء نفسها فى سنة ١٩٠٢ وتركت شؤونها لاهلها .

امتلاكهم لهذه الجزيرة وان حاجة الشعوب الى الفخر الوطني هي أقوى من حاجتهم الى التوسع في الاستعمار وامتلاك البلاد والتحكم في رقاب الشعوب .



هـ

« أعمال الانجليز في مصر »

دخل الانجليز هذه البلاد وعلى رأسها حكومة دستورية مستقلة استقلالا داخلياً مسؤولة امام مجلس نيابي تام السلطة دخلوها والراية المصرية تخفق على ربوع السودان . وتظل مجرى النيل كله . دخلوها وقد خطت خطى واسعات في سبيل العمران والمدنية . فالى أية حالة وصلوا بنا بعد ستة وثلاثين عاماً ؟! الى أية هاوية قذفوا بنا الآن ؟

لقد دخلوا مصر وهم يتعهدون انهم لا يبحثون فيها عن

امتياز خاص أيا كان نوعه بدولتهم أو رعاياهم . ويقسمون أغلظ الايمان انهم جاؤا الينا أصدقاء أحباء لا يقصدون إلا تثبيت قواعد العرش الخديوى وإعادة الامن الى نصابه مع احترام مركز مصر الدولى فماذا فعلوا بالعهود والايمان ؟

ليس من المستطاع في وجيز كهذا ان نسرد ولو بالايجاز ما فعله الانجليز حتي صاروا الى ما صاروا اليه من اختصاصهم دون غيرهم من الامم بخيرات مصر ونعمها والتسلط على قنال السويس فيها وعلى مداخلها ومخارجها وعلى نهر النيل كله . وعلى البحر الاحمر فلقد كانوا في كل يوم يخلقون الاسباب لاطالة أمد احتلالهم حتي تعددت وتغيرت وتناقضت وكانوا يقرنون الاسباب بالوعود الرسمية بالجلاء والاعتراف بحالة مصر الدولية حتي بذلك تمكنوا من البقاء كل هذه المدة الطويلة في أرض لا حق لهم بالبقاء فيها يوماً واحداً . كما انهم كانوا يعملون على بسط نفوذهم وطي نفوذ الامم الأخرى بوسائط كثيرة ليس هنا محل إيرادها .

كذلك ليس من المستطاع ان نسرد هنا كل أعمالهم

معنا حتي تمكنوا من التحكم تحكما مطلقاً في جميع شؤون البلاد صغيرها وكبيرها وحتي كادوا ان يرجعوا بنا القهقرى مدة قرن من الزمان وانما نكتفي في هذا الموجز بايراد بعض أياديهم !!! على مصر :

(١) المجلس النيابي المصرى

لما دخل بونابرت مصر كان على ما نرى متشعباً بمبادىء الثورة الفرنسية فقد إبتدأ عمله فيها بان طلب من المصريين انتخاب عشرة منهم ليكوّنوا مجلساً للشورى فانتخب هذا المجلس وجعل الشيخ عبدالله الشرقاوى رئيساً عليه .

بعد ذلك شعر بونابرت ان هذا المجلس لا يمثل طبقات الامة المصرية فعمد الى تشكيل مجلس عام مؤلف من مندوبين لجميع الطبقات عدد أعضائه ستون عضواً ينتخبهم الاهلون . وشكل مجلساً آخر أعضاؤه أربعة عشر يختارهم الستون من بينهم . وسمي المجلس الاول الديوان الكبير وكان يجتمع عند الاقتضاء للنظر في الشؤون الخاصة بالاهالى . اما المجلس الثاني فسماه الديوان الخصوصي وكان يجتمع على التوالى وكان

بونابرت لا يبرم أمراً مهما في مصر الا بعد أخذ رأى هذا الديوان

خرج الفرنسيون من مصر وجاء بعدهم محمد علي باشا فأنشأ كما قدمنا مجلساً سماه مجلس المشاورة الملكى يتراوح عدد أعضائه بين ٣٠ و٤٠ عضواً ينظرون في شؤون البلاد العامة ويبدون رأيهم في القوانين قبل سنها (١)

ورأى اسماعيل ان مبادىء الحرية والمساواة سرت في نفوس الامة المصرية فبادر الى إنشاء مجلس نيابي في سنة ١٨٦٦ قبل أي ارتباك مالى . وان هذا المجلس وان كان غير حائز لكل أركان النظام النيابي الا أنه كان خطوة كبرى نحو الوصول قريباً الى غاية هذا النظام . ولولا ماطرأ من الحوادث في عهد اسماعيل لظهر أثر هذا المجلس في المسائل التشريعية والعمومية .

وفى عهد توفيق نالت الأمة مجلسها النيابي تام السلطة

---

(١) يراجع تاريخ مصر من الفتح العثماني المقرر من وزارة المعارف ص ١٤٣ تأليف عمر الاسكندرى وسليم حسن .

بل ان الأمة أخذت هذا المجلس أخذاً .

جرت انتخابات أعضاء هذا المجلس في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ وأظهر شريف باشا ارتياحه من نتيجة الانتخابات واجتمع المجلس لأول مرة في ٢٦ ديسمبر من السنة نفسها وسن بعض القوانين ولما لم يتفق مع الوزراة في مسألة الميزانية استقالت الوزارة . (١) وبقي هذا المجلس الى أن جاء الاحتلال فابتدأ أعماله بالغاء هذا المجلس وأنشأ مكانه مجلسين بأمرين عاليين في أول مايو سنة ١٨٨٣ أحدهما وهو مجلس شورى القوانين مكون من ٣٠ عضواً أربعة عشر منهم دائمون و١٦ ينتخبون بالقرعة من أعضاء مجالس

(١) من جملة نصوص قانون مجلس النواب « ان النواب مطلقو الحرية فى اجراء وظائفهم لا يتقيدون بأوامر أوتعليمات تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يوجه اليهم . وان المشاريع والقوانين يجب أن تعرض على المجلس للنظر فيها وانتقادها ولا تكون قانونية ويصح العمل بها ما لم تتل فى مجلس النواب مادة مادة وتقرر حكما حكما ثم يصدق عليها الجناب الخديوي . وان النظار مسؤولون لدى

المديريات (١) وابداء الرأى فيما تعرضه عليه الحكومة من القوانين واللوائح والميزانيات وهي غير مقيدة برأيه لكن عليها أن تعلنه بالأسباب التي تمنعها من الأخذ به وليس للمجلس حق المناقشة في رد الحكومة . وأما الثاني فهو الجمعية العمومية . وتتكون من أعضاء المجلس الأول و٤٦ مندوباً من طبقة الأعيان وتنعقد هذه الجمعية مرة كل سنتين ولها اختصاصات كلها شورية لا قيمة لها اللهم إلا ما جاء بالمادة

النواب فيما يقررونه وانه لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو ضرائب في الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه مجلس النواب.»

(١) مجالس المديريات مجالس وضعها اللورد دوفرين. في كل مديرية مجلس ولها اختصاصات ضئيلة فيما يختص بمديرياتها وتعدلت اختصاصاتها في سنة ١٩٠٩ وأهم التعديلات حقها في وضع ضريبة على الاطيان لا تتجاوز خمسة فى المائة من الاموال المقررة على الاطيان لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم

٣٤ منها (١)

فنحن نرى ان هذين المجلسين بعيدان جداً عن تحقيق النظام النيابي وانما كان إنشاؤهما وسيلة لالغاء الحكم النيابي من مصر . فان هذين المجلسين لا يمثلان الامة أى تمثيل لأن قانون الانتخاب بعيد عن ان يخرج مندوبين حقيقيين بما وضع فيه من القيود والنصوص المعيبة كما انهما لا يحققان إرادة الامة لأن رأيهما استشارى . ولأن الحكومة اذا ردت على هذا الرأى لا يكون للمجلس حق المناقشة فى رد الحكومة . ولأن الوزراء غير مسؤولين امامهما ولانهما لا يملكان حق عرض نصوص القوانين من عندهما

بقي هذا النظام الى سنة ١٩١٣ . فأنشئت الجمعية التشريعية بدلا من هذين المجلسين

رأت انجلترا طلبات الأمة المتكررة المتوالية للدستور من

---

(١) — المادة ٣٤ «لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها عليه »

الخديوى تارة على لسان الحزب الوطني وتارة على لسان مجلس الشورى والجمعية العمومية فعمدت الى طريقة التخدير وتسكين العواطف الوطنية وأنشأت الجمعية التشريعية

لا تختلف الجمعية التشريعية عن المجلسين السابقين في الجوهر . فرأي الجمعية استشاري محض والوزراء غير مسؤولين امامها وان جميع التعديلات كانت غير جوهرية حتي التي حصلت فى قانون الانتخاب فان القيود الصارمة لا تزال باقية (راجع القانونين نمرة ٥٢٩ ونمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣)

وان هذه الجمعية التي لم تنعقد الا دوراً واحداً ووقفت طول مدة الحرب ولا تزال موقوفة الى الآن .

فاذا قلنا أن الانجليز رجعوا بنا القهقرى مدة قرن من الزمان بعد احتلال ٣٦ سنة فنحن إذن صادقون لان مجلسي شورى القوانين والجمعية العمومية السابقين ومجلس « الجمعية التشريعية » الذى حل محلهما لا تختلف كثيراً عن الديوان الخصوصي الذى أنشأه بونابرت بمصر من منذ ١١٨ سنة اللهم الا بأن ديوان بونابرت كان عاطلا من الظواهر

الخادعة للانظار ولم يحل محل نظام دستورى تام

فهذه أول يد للانجليز في مصر .

المحاكم والتشريع .

شعرت مصر من عهد محمد على باشا بحاجتها الى محاكم منظمة وقوانين مكتوبة وافية فابتدأ هذا المصلح الكبير بسن كثير من القوانين بمساعدة مجلس المشاورة الملكى وبانشاء بعض المحاكم . ثم حذا سعيد باشا حذوه فسن بعض القوانين الصالحة . أما اسماعيل فقد ابتدأ العمل الاكبر حيث أقنع الدول في سنة ١٨٧٥ بالموافقة على تكوين المحاكم المختلطة وعلى قوانينها .

وفي عهد توفيق تكونت لجنة مختلطة من مصريين وأوروبيين اختصاصيين لسن القوانين الأهلية اللازمة ووضع نظام المحاكم الأهلية فباشرت هذه اللجنة أعمالها حتي انتهت منها في سنة ١٨٨١ ولكن توقف تنفيذ النظام بسبب الحوادث التي تلت هذه السنة فلم يتنفذ الا في سنة ١٨٨٣ .

فالمحاكم والقوانين ليست إذن من عمل الانجليز وان كان العمل بها لم يبتدىء الا بعد احتلالهم ولو كان للانجليز أى يد فيها من أول الأمر لكانت الآن نسخة من القوانين الهندية والنظام القضائي الهندى وان في استمداد روحها من الشريعة الاسلامية ومن القانون الفرنسي أكبر دليل على بعد يد الانجليز عنها في بدء انشائها .

ولقد أظهر العمل ان هذه المحاكم والقوانين في حاجة الى تعديل واصلاح ولكن الحكومة لم توفق الي الآن الي هذا التعديل والاصلاح وكيف تستطيع أن تسد هذه الحاجة في عهد الاحتلال والأمة صاحبة الشأن لاتشترك مع الحكومة في شيء .

على أن الحكومة حاولت إدخال بعض التعديل والتغيير فذهبت مجهوداتها هباء . وكان عدم الثبات على قانون أو نظام قضائي من مميزات مدة الاحتلال . كما أن من مميزاتها انشاء المحاكم الاستثنائية والغاء الدرجة الثانية من الجنايات وسن القوانين المقيدة للحرية

في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بناء على طلب اللورد كرومر معتمد انجلترا في مصر وقتئذ أنشئت المحكمة المخصوصة للحكم في الجنح والجنايات التي يتهم فيها الأهالي بالاعتداء على جنود جيش الاحتلال وضباطه أو على بحارة السفن الحربية البريطانية الراسية في ميناء مصرية .

وهذه المحكمة تتألف من رئيس هو ناظر الحقانية وأربعة أعضاء ثلاثة منهم انجليز والرابع أحد رئيسي محكمة مصر أو محكمة اسكندرية .

وليست هذه المحكمه مقيدة فى أحكامها بقانون ما ولها أن تحكم بجميع الجزاءآت حتي الجلد والاعدام . ولا تقبل أحكامها الطعن أيا كان نوعه

وقد انعقدت هذه المحكمه لآخر مرة في سنة ١٩٠٦ لمحاكمة بعض القرويين من قرية دنشواى التي أصبحت بحادثتها تاريخية على صغر شأنها — ترك ضباط من الانجليز في ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ معسكرهم بالقرب من دنشواى بمديرية المنوفية وقصدوا صيد الحمام في الاملاك الخصوصية

للاهالى فنبه شيخ قروى المترجم المرافق لهم الى ان الاهالى استاؤوا في العام الماضي من صيد الحمام وبالرغم من هذا التنبيه فان الضباط أخذوا في الصيد وأطلقوا العيارات النارية فجرحت امرأة وحرق غيط فاجتمع الفلاحون ووقعت مشاجرة بينهم وبين الانجليز جرح فيها ثلاثة من القرويين وثلاثة من الضباط الانجليز الذين إنفصل منهم واحد وأخذ يجرى بسرعة مسافة خمسة كيلومترات في يوم بلغت فيه الحرارة ٤٢ سنتجراد فمات بضربة الشمس فلما علم العساكر الانجليز بموته هجموا على قرية مجاورة لدنشواى وقتلوا فلاحاً بدق رأسه .

في هذه الحادثة انعقدت المحكمة المخصوصة وحكمت على القرويين المتهمين باحكام غاية في القسوة . حكمت على أربعة منهم بالاعدام شنقاً وشنقوا علناً في محل الحادثة أمام ذويهم . وحكمت على اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة وعلى آخر بالاشغال الشاقة مدة ١٥ سنة وعلى ستة بسبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس لمدة عام مع الجلد وعلى خمسة بالجلد فقط

بكرباج له خمسة أذناب .

وان حملات المرحوم مصطفي كامل باشا رئيس الحزب الوطني في مصر وأوروبا بشأن هذه الحادثة نبهت الحكومة الانجليزية الى العمل على إزالة شيء من أثرها فنصحت الى الخديوى بالعفو عن الباقين من المحكوم عليهم ووعدت بان لا تنعقد المحكمة المخصوصة وتلى هذه الحادثة استبدال اللورد كرومر بالسير الدون غورست

وفي ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ أنشئت محاكم النفي الادارى وهي محاكم إدارية إختصاصها محاكمة الاشخاص المشتبه في سلوكهم على غير جريمة معينه وتحكم هذه المحاكم بالنفي ويكفي للحكم فيها مجرد الشبه

وفي ١٢ ينايرسنة ١٩٠٥ ألغيت الدرجة الثانية في الجنايات وأنشئت محاكم الجنايات الجديدة وقد كان هذا النظام مقبولا لو ان لنا بجانب هذه المحاكم محلفين كغيرنا من الامم الاخرى

وقد أحيلت على هذه المحاكم جنح الصحافة مبالغة فى اختصار الاجراءآت .

وفي سنة ١٩١٣ أنشئت في مصر محاكم الاخطاط وهي محاكم قضاتها من الاعيان الذين ليس لهم غالباً دراية كافية باصول القضاء والقانون وهم لا يتقاضون مقابلا نظير تأدية هذه الوظيفة اما إختصاصهم فمنحصر في بعض قضايا كانت من إختصاص القاضي الجزئي .

وفي سنة ١٩٠١ وقعت حادثة المطبعة العثمانية التي مست إحترام القضاء المصرى مساساً كبيراً ذلك ان المحاكم الاهلية كانت أصدرت أمراً بالحجز على هذه المطبعة وتنفذ الامر ووضعت الاختام عليها . وبدل ان يلجأ صاحب المطبعة الى الطريق القانوني لجأ الى اللورد كرومر الذى لم يمنعه وقتئذ مبدأ إحترام الاحكام فأصدر أمره برفع الاختام وفعلا تنفذ الامر

وقبل إن نترك الكلام على القضاء نقول ان قضاة المحاكم الجزئية والابتدائية قابلون للعزل والنقل الآن وقد كانوا قبلا غيرقابلين للعزل أو للنقل بمقتضي لائحة سنة ١٨٨٣ ولا يخفي ان هذا مضعف لاستقلالهم كثيراً وقد أنشأته

الحكومة فى فبراير سنة ١٨٩١ لجنة المراقبة القضائية بمهمة التفتيش على أعمال القضاة الجزئيين والابتدائيين واصدار المنشورات والتعليمات اليهم وان وجود مثل هذه اللجنة الادارية مضعف أيضاً لاستقلال هؤلاء القضاة

اما المستشارون في محكمة الاستئناف فبقوا غير قابلين للعزل وانما يضعف استقلالهم في نظرنا اعتياد الحكومة فى هذه السنين الاخيرة انتخاب وزرائها من بينهم

اما وكلاء النيابة فبالرغم مما لهم من الحق القانوني في تولي التحقيق الجنائي الا ان عملهم هذا يصادف تعطيلا كبيراً بسبب سلطة الاشراف المعطاة لرجال الادارة على عملهم .

ومما يلفت النظر أن القضاء فى مصر صار من المصالح ذات الايراد للحكومة في سنة ١٩٠٥ بلغ ربحها ٨٣٥٨٩٩ جنيه وهذا المبلغ يعادل ٦١١ فى الالف من الايراد وفي سنة ١٩١٥ كان ربحها ٤٣٠٠٢٩ من الجنيهات وهو ما يعادل ٣٤٧ في الالف من الايرادات ولا يقل ربحها السنوى بين هاتين

المدتين عن مثل ذلك (١)

وقد كان الأولى أن تصرف مثل هذه المبالغ في تحسين حال المحاكم وزيادة رواتب موظفيها وقضاتها الذين لا يتناسب عملهم مع المرتبات التي يتقاضونها .

اما التشريع عندنا فكثير التغيير والتبديل حتي لقد يجد المحامي والقاضي عناء كبيراً في بحث بعض المسائل نظراً لانشاء عدة قوانين متوالية بشأنها

• وبدلا من ان تسن الحكومة قوانين لتحسين حالة الزراعة والفلاح ولسد النقص الذى أظهره العمل فى القوانين الحالية أخذت تكثر في هذه السنين الاخيرة من سن القوانين المقيدة للحرية .

فان قانون تقييد الصحافة الذى بعث من رمسه ابتداء من سنة ١٩٠٩ . شل وظيفة الصحافة وقتل حرية الكتابة والقول وصارت الاعمال العامة بغير رقابة من الرأى العام

وان المادة ٤٧ مكررة التي أدخلت سنة ١٩١٠ في قانون

---

(١) راجع الاحصاء السنوي العام للقطر المصري سنة ١٩١٦

العقوبات تعاقب على النية وفي إيرادنصها ما يغني عن التعليق عليها .

« يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان إرتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو إتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن .

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس .

كل من حرض على اتفاق جنائي أو تداخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن .

ويعفي من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من

بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة . »

فهذه المادة كما ترى تعاقب على النية . وقد كان انتقاد مجلس الشورى على سنها شديداً جداً أدى الى وعد الحكومة بألا تعمد الى تطبيقها الا في النادر . وبالرغم من هذا الوعد فقد طبقتها المحاكم كثيراً ولا زالت تطبقها

وفي سنة ١٩١٢ أدخلت الحكومة في قانون العقوبات المادة (١٢٦) مكررة ونصها يغني عن الكلام عليها

« كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها أو أعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء اما بايواء الجاني المذكور واما باخفاء أدلة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للاحكام الآتية .

اذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاعدام

تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين . واذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً . وعلى كل حال لايجوز أن تتعدى العقوبة الحد الاقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني . »

الادارة .

في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ أنشأ اسماعيل باشا مجلس النظار وهذا المجلس الذى لا يزال موجوداً هو صاحب السلطة قانوناً في البلاد ولكن الانكليز قد تمكنوا من التسلط على كل شؤون البلاد بالسيطرة على هذا المجلس بدعوى حق ابداء النصيحة .

عين الانكليز بجانب كل ناظر مستشاراً انكليزياً

وهؤلاء المستشارون هم في الواقع الذين يعملون كل شيء وما النصيحة التي يبدونها للنظار سوى أمر لا بد من اتباعه .

ان دكريتو ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل للخديوى الحق وحده في انتخاب رئيس نظاره ولكن الواقع يجرى على ما يناقض ذلك . ففي سنة ١٨٩٣ أراد الخديوى تغيير رئيس نظاره بدون أخذ رأى اللورد كرومر فاعترض هذا المعتمد على تعيين النظار بدون أخذ رأيه وأوعز الى الموظفين الانجليز بالاضراب عن الذهاب الى مقر وظائفهم وعند ئذ أكرهت حكومة انجلترا الخديوي على أخذ رأى معتمدها في الحال والاستقبال في انتخاب نظاره ومن هذا التاريخ أصبح للمعتمد البريطاني القول الفصل في تشكيل النظارات لان أخذ رأى المعتمد ما هو في عرف انجلترا الا سماع أمره ووجوب تنفيذه .

اما في المديريات فان بجانب كل مدير مفتشاً انكليزياً هو الآمر الناهي في المديرية . وهكذا تداخل الانكليز بواسطة رجالهم في كل شيء : تراهم في المعارف والداخلية والقضاء والرى

والمالية والزراعة والصحة والاشغال والجيش والحقانية .... ومرتباتهم تثقل كاهل الخزينة المصرية بما لا يسعنا هنا الكلام عليه .

وليس خارجاً عن موضوعنا ان نذكر كلمة كتبها الدكتور البرت فرمان قنصل اميريكا الجنرال بمصر سابقاً في كتابه (مصر وارهاقها) المطبوع سنة ٩٠٨ ص ٣٣٤ حيث جاء فيه : « تناقلت الالسن أخيراً في مصر رواية تدل على ان الخديوى كان في بعض الاحيان يحاول ابداء شيء من المقاومة ومؤداها أن اللورد كرومر توجه يوماً الى سراى عابدين ومعه أوراق للتوقيع من الخديوى عليها ولما كانت محتويات هذه الأوراق لا ترضي الخديوى فقد أخذ في نقدها والاعتراض عليها قائلا ماذا يكون اذا رفضت توقيعها ؟ فأجاب اللورد حاكم مصر الحقيقي جزيرة سيلان ياسمو الأمير !!

فتردد الخديوي هنيهة ثم قال وماذا يكون لو امتنعت عن التوقيع رغم تهديدك ؟ فأشار اللورد من النافذة الى ميدان عابدين حيث كانت تتمرن شرذمة من جنود

الاحتلال وحينئذ أمضى الخديوى الاوراق فأخذها اللورد وانصرف . »

وفي كتاب اللورد كرومر (عباس الثاني) الذى نشره أخيراً أمثلة عديدة من أساليب الاكراه التي يتبعها الانكليز مع حكومة مصر لتنفيذ مآرب السياسة الانكليزية .

وقد أغنانا السير الدن غورست عن الافاضة في هذه النقطة حيث جاء في تقريره عن سنة ١٩١٠

« انه لا يوجد بين سكان مصر فئة يخطر على بالها أن تنازع في كون الكلمة الأخيرة هي لحكومة جلالة الملك أو يتصور انه يمكن أن يكون غير ذلك مادام الاحتلال البريطاني في مصر »

ثروة مصر

نشرت انجلترا في أنحاء العالم انها انتشلت مصر من هاوية الفقر وبلغت بها بفضل ادارتها لشؤونها الى مستو عال من اليسر والرفاهية وجعلت ترمي المصريين بعيب نكران الجميل وانكار الفضل على ذويه .

والعالم الذى لا يبحث وراء انجلترا ويحكم على الامور بظواهرها يظنها جادة في قولها . على ان الباحث المدقق يجد ان ظواهر الرخاء التي ظهرت أخيراً في مصر انما هي ظواهر كاذبة وان البلاد التي تدعي انجلترا انها أخرجتها من العدم تأخرت في جميع سبل الحياة المادية ولكى نبين ما وصلنا اليه من الانحطاط المادى نتكلم على ما وصلت اليه الزراعة والصناعة والتجارة في عهد الاحتلال الانجليزى

الزراعة

ان ثروة مصر كما قال أحد كبار الماليين تقف على قدم واحد ألا وهو الزراعة وهذا القدم يرتكز على أصبع واحد ألا وهو القطن .

تدل الاحصائيات الرسمية على ان ٩٧ ونصف في المائة من صادرات مصر ترجع الى المحاصيل الزراعية وهذه الاحصائيات نفسها تدل على ان ٩٣ في المائة من هذه الصادرات هي للقطن خاصة . فكلمة ذلك المالي اذن صحيحة تؤيدها الارقام التي لا تكذب . فماذا فعلت انجلترا لانماء

الثروة المصرية ؟ ماذا فعلت لترقية شأن الزراعة ؟

كان على الحكومة ان تعمل كل ما في وسعها لزيادة مساحة الاراضي الزراعية والحكومة لم تعمل شيئاً يذكر في هذا السبيل . ففي مصر من الاطيان القابلة للزراعة والمتروكة بورا ما قدره اللورد كرومر بنحو ثلاثة ملايين من الافدنة . وقد دلت الاحصائيات على ان الزيادة في الاراضي الزراعية تكاد تكون معدومة فمن منذ عشرين سنة كان عدد الافدنة التي تزرع ٥٠٨٧٨٨٧ فداناً وهو الآن ٥٢٥٠٠٠٠ فداناً تقريباً فهذه الزيادة كما نرى ليست شيئاً وحكومة الاحتلال اذن مبطئة ابطاء كبيراً في إيجاد الوسائل لاصلاح هذه الارض المملوك أغلبها للحكومة مع ان الاختصاصيين يقولون بان إصلاحها لا يكلف الحكومة شيئاً كبيراً بالنسبة لما تجنيه بعد إصلاحها من الثمرات .

وكان على الحكومة أن تبحث عن كل أنواع الزراعة التي تناسب أرض مصر وطقسها ووسائلها فتأتي بها في هذه البلاد حتي لا تبقي عرضة الى الخطر من نزول أسعار القطن

ولقد رأينا أن محمد علي عند ما جاء الى مصر أعاد فيها زراعة القطن وغيرها أما حكومتنا فانها سارت على النقيض من ذلك ورغبة في إنماء إيراد الجمارك حرمت زراعة الدخان . مع أن هذه الزراعة كانت تأتي بفائدة كبرى للفلاح ولا تزاحم زراعة القطن لاختلاف المناطق التي يزرع فيها الدخان عن مناطق القطن .

وهنا نورد قول العالم الاقتصادى . دون سلجمان أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا المتحدة وهو من أشهر مؤلفي العالم الاقتصاديين . قال

« ان اقتصار الأمة على نوع واحد من الانتاج يعيق رقيها وهذا ما يشاهد في الأمة التي تقف حياتها على الزراعة وحدها أو التي تزرع نوعاً واحداً من المحاصيل . »

ولقد طالما شكا مجلس الشورى والجمعية العمومية وأصحاب الآراء الاقتصادية والزراعية منع زراعة الدخان فلم تصغ الحكومة ولم تعبأ بالشكوى

ان ادخال أنواع جديدة من الزراعة أصبح لازماً

فان البلاد الأخرى آخذة في ادخال زراعة القطن ضمن محاصيلها ويجب أن لا ننسي تصريح السير ادوارد جراى في مجلس العموم الذى أشار بوجوب تحويل جزء كبير من مياه النيل الى السودان لزراعة القطن فيه وان البلاد التي تزرع القطن الآن تسعي في تحسين نوعه فيها حتي يزاحم بجودته القطن المصرى وان المصانع تجتهد الآن كثيراً في الاستغناء عن القطن المصرى واستبداله بغيره أرخص ثمناً منه

وكان على الحكومة ان تسعي في تحسين تيلة القطن حتي يحافظ على رتبته نسبة الى أقطان البلاد الأخرى . وفي هذه أيضاً لم تعمل الحكومة شيئاً بينما نجد الحكومات الأخرى تسعي جهدها في تحسين نوع أقطانها

فقد لاحظ المستر تود أستاذ علم الاقتصاد سابقاً في مدرسة الحقوق في محاضرته التي القاها على انحطاط القطن المصرى في الجمعية الاقتصادية الخديوية انه ولو ان المساحة التي تزرع قطناً قد زادت الا أن رتبة القطن قد انحطت

ومتوسط محصوله لم يزد (الحقيقة ان النسبة نقصت كما سنبين) فان التيلة لم تعد تحتفظ بطولها ولا بدقتها ولا بلونها المميز لها عن أقطان البلاد الأخرى ولا زال انحطاط رتبة القطن متواصلا حتي أصبح من المتعذر العثور على كميات نقية منه وكان علي الحكومة ان تعمل على زيادة انتاج الأراضي المصرية أو ان تعمل على الأقل على الاحتفاظ بمعدل هذا المحصول اما الاحصائيات فتنطق بأن متوسط محصول الفدان من القطن أخذ في التناقص تدريجيا فان متوسط محصول الفدان في الثلاث السنين ١٨٩٥ و ١٨٩٦ و ١٨٩٧ هو ٥٦٠ر٥ قنطاراً فأخذ هذا المحصول في التناقص تدريجيا فكان متوسطه في الثلاث السنين التالية ٠١٥ و ٥ قنطار وفي الثلاثة التي بعدها ٨٠٢ر٤ قنطار وفي التاليـة ٢٧٠ر٤ قنطاراً وفيما بعدها ٩٠٩ر٣ وفي التالية ٠٩٩ر٣ والجدول الآتي بعد يبين هـذا التدرج المتوالي في نقص المحصـول وهو حسب الاحصاء الرسمي .

السنه	المساحة المنزرعة قطناً بالفدان	المحصول بالقنطار	محصول الفدان بالقنطار	متوسط محصول الفدان فى ٣ سنوات
١٨٩٥	٩٧٧٧٣٥	٥٢٥٦١٢٨	٥ر٢٦٨	
٩٦	١٠٥٠٧٤٧	٥٨٧٩٤٧٩	٥ر٦٠٩	٥ر٥٦٠
٩٧	١١٢٨٨٠٤	٦٥٤٣٦٢٨	٥ر٨٠٤	
٩٨	١١٢١٢٦١	٥٥٨٨٨١٦	٤ر٩٨٤	
٩٩	١١٥٣٣٠٦	٦٥٠٩٦٤٥	٥ر٦٤٤	٥ر٠١٥
٩٠٠	١٢٣٠٣٢٠	٥٤٣٥٤٨٨	٤ر٤١٨	
٩٠١	١٢٤٩٨٨٤	٦٣٦٩٩١١	٥ر٠٩٦	
٩٠٢	١٢٧٥٦٨٠	٥٨٣٨٧٩٠	٤ر٥٧٧	٤ر٨٠٢
٩٠٣	١٣٣٢٥١٠	٦٥٠٨٩٤٧	٤ر٧٣٤	
٩٠٤	١٤٣٦٧٠٨	٦٣١٣٣٧٠	٤ر٣٩٤	
٩٠٥	١٥٦٦٦٠١	٦٩٥٩٨٨٣	٣ر٨٠٤	٤ر٢٧٠
٩٠٦	١٥٠٦٢٩٠	٦٩٤٩٣٨٣	٤ر٦١٣	
٩٠٧	١٦٠٣٢٢٤	٧٢٣٤٦٦٩	٤ر٥١٢	
٨	١٦٤٠٤١٥	٦٧٥١١٣٣	٤ر١١٥	٣ر٩٠٩
٩	١٥٩٧٠٥٥	٤٩٥٠٠٠٠	٣ر٠٩٤	

فهذا الجدول صريح في بيان النقص الفاحش المتوالي الذى أصاب المحصول وليس أدل على ما في نظامنا الاقتصادى من العيب مما جاء بمحاضرة العلامة الاقتصادى المسيو ارمنجون أستاذ القانون التجارى بمدرسة الحقوق سابقاً والقاضي بالمحاكم المختلطة الآن التي القاها في سنة ١٩١٠ على مركز مصر الاقتصادى قال :

« لقد فتحت الازمة (وهي الازمة المالية التي وقعت فيها مصر ابتداء من سنة ٩٠٧) العيون الى النقص المطرد من عشر سنوات في متوسط محصول القطن . ذلك النقص الذى لم يعتد به حتي ظهر شبح تلك الايام السوداء التي لم تبرح الاذهان ذكري ضيقها وشقائها فجزعت النفوس من هذا النقص المتواصل في المحصول العام بينما عدد السكان يتزايد بلا انقطاع وحاجاتهم تتكاثر

لقد كشفت هذه الازمة الستار عن نقص في الأنظمة ونقص في التشريع وعيب في الادارة الاقتصادية في مصر التي لازالت اليوم كما كانت منذ ثلاثين أو أربعين سنة بالتقريب

والتي تقف الآن امامها مكتوفة كما لو كانت عاجزة عن استعادة نشاطها »

فكلام هـذا العالم صريح في ان حالتنا الاقتصادية هي الحالة التي كنا فيها قبل أربعين سنة أى منذ عهد اسماعيل .

لقد سمت الامة من جهتها بكل ما يمكنها من الوسائل في مداواة هـذه العالل ودرأ الخطر كما سنبين ذلك في باب خاص . ولكن ماذا تستطيع الامة اذا كان الامر يرجع الى عيب في الرى أو الصرف أو نحوهما من الاعمال التي لا طاقة لها بها والتي هى من وظيفة الحكومة .

كثير من المهندسين والماليين المختصين بحثوا الحالة الزراعية ومنهم من وجه أشد الاعتراض على طريقـة الرى التي اتبعها السير وليم جارستن فكان الامر يحتاج من الحكومة على الأول الى اعادة النظر في هذه الطريقة حتي تتدارك الخطر قبل تفاقمه ولكن شيئاً من ذلك لم يكن

ولقد عينت الجمعية الزراعية وهي جمعية أهلية لجنة لدرس أسباب النقص في المحصول ونشرت هذه اللجنة تقريرها في

شهر مايو سنة ٩٠٨ وأهم ما يتضمنه الاسباب الآتية :

١ — فقر التربة — فان زرع القطن كل سنتين أفضى الى اجهاد الارض وتقليل خصبها والآراء مجمعة على وجوب العدول عن هذه الطريقة الى الطريقة القديمة أى زرع الارض مرة كل ثلاث سنوات

٢ — عدم كفاءة الرى — من الامور المسلم بها عند الجميع ان المدة بين رية ورية يجب ان لا تتجاوز اثني عشر يوماً ولكن وطوّ ماء النيل في السنوات الاخيرة لم يسمح بالجرى على هذه القاعدة في جميع الاطيان المزروعة قطناً فاللجنة ترى من الواجب زيادة مقدار ماء الري في الصيف حتي لا تتجاوز مدة البطالة هذا الحد

٣ — عدم كفاءة الصرف — ان عدم وجود المصارف في بعض النواحي واهمال المصارف الموجودة في نواح أخرى أفضيا تدريجياً الى ارتفاع منسوب الماء الكامن تحت سطح الارض فأضر ذلك بالمحصول .

هذا هو تقرير أكبر لجنة مختصة فهي ترى ان هذه

الاسباب الثلاثة التي لا قبل للأمة بالتصرف فيها هي أهم الاسباب التي استوجبت نقص المحصول . نعم ان السبب الاول منها الخاص بتحديد المساحة الواجب زرعها يرجع في بعضه الى عمل ملاك الاطيان واذا نحن نرى في جميع البلاد ان الحكومة تتداخل في مثل هذه الاحوال حتى تمنع العبث لا سيما في بلد كمصر ليس له من الزراعات الا القطن

هذا وقد امتحنت مصلحة الدومين في خلال سنة ٩٠٨ امتحاناً كبير الفائدة لمعرفة تأثير الماء الكامن في بطن الارض في جذور شجيرات القطن فجاء مؤيداً لرأي اللجنة السابقة وأظهرت النتيجة ان كثرة الرطوبة ولو على عمق متر تحت سطح الارض تضر ضرراً بالغاً بنمو الشجيرات (تقرير السير الدن غورست عن سنة ٩٠٨)

ولم يكن القطن الصنف الوحيد الذى انحط معدل محصول الفدان فيه فان الاحصاء يدل على أن معدل محصول الفدان من القمح آخذ أيضاً في الهبوط تدريجياً ابتداء من سنة ١٩٠٥ مما اضطرنا الى استيراد كمية كبرى من الدقيق

من البلاد الأخرى بعد أن كنا تصدر القمح الى الخارج

الصناعة

بينا عند الكلام في الباب الثاني كيف نهض محمد علي باشا وسعيد واسماعيل بالبلاد نهضة كبرى في الصناعة فقد كانت البلاد آهلة بالمصانع والمعامل المختلفة وكانت مصنوعاتها تفيض عن حاجاتها وقد تصدر الى الخارج كثير من مصنوعاتنا كمنسوجات الكتان والنيله والصودا والخضروات الجافة وغيرها .

فلما جاء الانجليز الى مصر أخذوا في هدم صرح الصناعة فأبطلوا الرسالات الفنية التي كانت ترسل الى أوروبا على نفقة الحكومة وباعوا السفن ومحتويات مصانعها ومعامل المدافع والاسلحة وأدوات المعامل المختلفة والضربخانة والمغازل والمناول ومصانع الورق .... كل ذلك بالثمن البخس الى أبناء انجلترا .

وهل هناك أدل على ما أصاب صناعتنا مدة الاحتلال من قول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ٩٠٥ « من يقابل

بين صناعة مصر الآن وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة نجد ان الشوارع التي كانت مزدحمة بالصناع من غزالين وحاكة وعقادين وصباغين وخيامين وأساكفة وصاغة وعطارين ونحاسين وقربية وسروجية وصانعي مناخل واقفال ومن شاكلهم كلها قلت جداً واندثرت وقام على اطلالها قهاوى ودكاكين صغيرة ملآنة بضائع أوربية »

فأبلغ رثاء للصناعة الوطنية جاء على لسان اللورد كرومر جاء على لسان معتمد انجلترا !!

فمن اذن غير اللورد كرومر كان يستطيع ان ينهض بالصناعة أو ان يبقي عليها على الأقل وهو وحده صاحب الكلمة النافذة في البلاد . ومن غير اللورد كرومر وضع الضريبة الفادحة على مصانع غزل القطن ونسجه في مصر حتي لا تزاحم معامل لانكشير وليفربول ومنشستر (١)

---

(١) فى سنة ١٨٩٩ تأسس مصنعان لصنع الاقمشة القطنية أحدهما فى مصر والآخر في الاسكندرية . فسارعت الحكومة الى سن ضريبة على هذه الصناعة الناشئة توازي الرسوم التى تحصلها الجمارك

لقد كان لقتل الصناعة في بلادنا آثاراً سيئة فان عدد العاطلين زاد زيادة كبرى ولما لم يجدوا عملا عاثوا في الارض فساداً يطلبون القوت من غير الوسائل الحلال واختل بسببهم نظام الامن العام . وان ثروة البلاد بعد ان كانت قائمة على أساس متين صارت الآن كما قال ذلك المالي الذي أسلفنا قوله قائمة على قدم واحد والقدم قائماً على أصبع واحد . وان الزراعة المصرية فقدت شيئاً كبيراً بقتل الصناعة اذ ان وجود الصناعة كان في كل البلاد الزراعية سبباً لايجاد زراعات تقوم بحاجات الصناعة فكنا مثلا نزرع الكتان بكثرة والقنب والنيلة ونربي الاغنام للحصول على الصوف ونعني بالفواكه لعمل المربات ونحوها . كما ان وجود الصناعة كان يولد فكرة اختراع الآلات الزراعية .

عن الاقمشة الواردة من الخارج فكانت النتيجة ان فشل المشروع في مصر . اما في الاسكندرية فلا يزال مصنعها قائماً وهو يستهلك خمسين الف قنطار قطن كل عام وينتج (٣٥٠٠٠٠٠) رطل من الخيط و (٩٠٠٠٠٠٠) ياردة من المنسوجات

وأهم من ذلك كله ان انعدام الصناعة جعلنا في احتياج مستمر الى الخارج وأثر تأثيراً سيئاً فى استقلالنا الاقتصادى وان ما نال البلاد بسبب انقطاع اتصالها بالخارج من سنة ٩١٤ لا زلنا فيه

على أن في بلادنا من الوسائل المؤدية الى إيجاد الصناعة فيها وترقيتها ما لا يجعل عذراً للحكومة في الأغضاء عنها ومحاربتها فان المصريين أكفاء للصناعة كما يشهد لهم ماضيهم وان اليد العاملة عندنا كثيرة وزهيدة القيمة وان الشلالات وتيارات النيل يمكن الانتفاع بها لتوليد قوى كهربائية كبرى وان أرضنا تصلح لزراعة أنواع كثيرة من النباتات التي تصلح للصناعة وان بالبلاد زيت البترول الذى قد يقوم مقام الفحم وقوة الشمس في بلادنا يمكن استخدامها استخداماً مفيداً .

التجارة

ان مصر بمركزها الطبيعي أولى البلاد بأن تكون بلداً تجارية فان وجودها في مفرق الطرق بين أفريقيا وآسيا

وأوربا وجزء كبير من الأوقيانوسية ووجود نهر النيل فيها بقابليته لأن يكون طريقاً للدخول في أواسط أفريقيا. وثغورها الأمينة الحسنة الموقع. كل هذه مزايا للتجارة لا توجد في غيرها. ومع ذلك فان أهلها لا ينتفعون بهذا المركز العجيب وان جل فائدته يعود على غير اهلها.

لم تنشيء الحكومة وزارة تجارة الى الآن ولم تنشيء مدارس تجارية اللهم الا في سنة ١٩١١ فقد أنشأت الحكومة مدرستين لا تقومان بحاجة البلاد ولا تؤديان الى تخريج اختصاصيين ذوى خبرة تامة بالشؤون التجارية

من أجل ذلك لم يتمكن الأهلون من مجاراة الأجانب في التجارة لان معارفهم التجارية تكفل لهم الفوز في ميدان المسابقة. وفوق ذلك فان التجارة الوطنية لا تصادف أية حماية من الحكومة

لقد قال اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥

«وتكاد تكون البقالة كلها في يد اليونان وبيع الأنسجة في يد اليهود والسوريين والأوروبيين والخياطة في يد اليهود»

فمن هذه الجملة نستطيع أن نعرف مقدار انتفاع المصريين بمركز بلادهم .

على أن الأمر ليس قاصراً على التجارة الداخلية فان أغلبية تجار الصادرات والواردات هي من غير الوطنيين وهكذا الحال في البورصات والأسواق العظمى .

هذه هي يد الانجليز في زراعتنا وصناعتنا وتجارتنا فاذا كانت الزراعة قد تأخرت والصناعة انهدم صرحها والتجارة في حكم العدم فذلك لان اليد الانجليزية متحكمة في شؤوننا .

ان على الحكومة واجبات تؤديها للأمة في نهوضها الاقتصادى فان الفضل فيما بلغته انجلترا الآن من المركز السامي في صنع المراكب والصوف والقطن .. الخ انما يرجع الى العهود المنصرمة التي غرست فيها حكومتها بذور تلك الصناعات وعملت على تشجيعها بكل الوسائل حتى القهرية منها فالملكة اليزابت كانت تحتم على رعاياها أن يستهلكوا المصنوعات الانجليزية والا عوقبوا قانوناً .

وانا نختم هذا الباب بايراد هذه الكلمة التي قالها فردريخ لست العالم الاقتصادى الألماني واضع مذهب الاقتصاد الأهلى قال :

« وان أول غرض يجب على الأمم أن تجعله نصب عينها ترقية جميع القوى المنتجة فيها والنهوض بها الى مرتبة الكمال وان كل أمة لاسيما أمم المناطق المعتدلة لا بد لها لتتدرج الى المدنية الحقة من قطع مراحل ثلاث : الأولى — مرحلة الزراعة — والثانية — مرحلة الزراعة المرتبطة بالصناعة — والثالثة — مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة — والمرحلة الثالثة تعد أثراً من آثار نهوض الأمم الى مستو رفيع في نشوءها وهي خير المراحل لما لها من التأثير الصالح في المدنية الانسانية ووصول أى مجتمع انساني الى هذه المرحلة يدل على كمال استعداده للحضارة وواجب الحكومة أن تذلل الطريق أثناء تطور الأمة الطبيعي بأن تتخذ كل ما تستطيع من الوسائل الاقتصادية حتى تسهل لها الوصول الى هذه الغاية » .

قبل ان نترك الـكلام عن الثروة يجـدر بنا أن نتـكلم على العوامل التي زادت في صادرات مصر الى الخارج . ان الصادرات المصرية زادت زيادة كبرى في السنين الاخيرة حتي فاق معدلها ضعفه في السنوات ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ : ١٨٩٧ وقد اتخذ الاحتلال هذه الزيادة وسيلة للقول ان مصر خطت خطوات واسعات في سبيل الغني والرخاء اما المدقق الباحث فيجـد ان هـذه الزيادة في الصادرات لا ترجع الى عمـل الاحتلال بل ان وراءها خرابا يحاول الاحتلال ان يخفي شبحه عن الانظار .

ان هـذه الزيادة في الصـادرات ترجع الى العوامـل الآتية التي لا دخل لعمل الاحتلال فيها .

لقد قلنـا ان الاحصـاء يدل على ان ثمن القطن يوازى ٩٣ في المائة من ثمن مجموع صادراتنا فزيادة هذه الصـادرات ناشيء عن زيادة الارض التي تزرع قطناً على توالي السنين والى زيادة السعر زيادة مضاعفة عن السنوات ١٨٩٥ . ١٨٩٦ : ١٨٩٧ .

فقد ثبت لك من الجدول السابق ان مساحة الاطيان

المزرعة قطناً كانت ٩٩٧٧٣٥ فداناً فتدرجت على التوالي الى أن وصلت الى ١٥٩٧٠٥٥ في سنة ١٩٠٩ والمعدل في كل ثلاث سنوات هو الآتي :

في السنوات	٩٥،٩٦،٩٧	معدل المساحة بالفدان	١٠٥٨٨٧٨
« «	٩٨،٩٩،٩٠٠	« « «	١١٦٨٢٩٦
« «	٩٠١،٩٠٢،٩٠٣	« « «	١٢٨٦٠٢٤
« «	٩٠٤،٩٠٥،٩٠٦	« « «	١٥٠٣٢٠٠
« «	٩٠٧،٩٠٨،٩٠٩	« « «	١٦١٣٥٦٥

فظاهر ان مساحة الاطيان المزرعة قطناً كانت دائماً في إزدياد ومن أجل ذلك زادت الصادرات

فهذه الزيادة التي تربو علي ٥٢ في المائة لا يد للانجليز فيها لان الانجليز لم يهبوا مصر نيلها ولا أرضها ولا فلاحيها بل اننا بينا ان ادارتهم في الري والصرف كانت محل انتقاد من الاختصاصيين وفي عهدهم نزل معدل المحصول الى درجة منحطة جداً عما كان عليه قبل كما ان درجة القطن قد انحطت كثيراً

والعامل الثاني في زيادة ثمن الصادرات هو زيادة السعر فقد ارتفع السعر بالكيفية الآتية :

السنة	السعر	معدل السعر كل ٣ سنوات	السنة	السعر	معدل السعر كل ٣ سنوات
١٨٩٥	٢ر٢٤٧		١٩٠٣	٣ر١٤٤	
١٨٩٦	١ر٩٠٤	١ر٩١٢	١٩٠٤	٢ر٧٣٢	٣ر٣٤٩
١٨٩٧	١ر٥٨٦		١٩٠٥	٣ر٤٩٠	
١٨٩٨	١ر٨٣٠	٢ر٢٣٢	١٩٠٦	٣ر٨٢٤	
١٨٩٩	٢ر٤٨٣		١٩٠٧	٣ر١٤٥	٣ر٣٩٢
١٩٠٠	٢ر٣٨٢		١٩٠٨	٣ر٠٣٠	
١٩٠١	٢ر٢٢٤	٢ر٨٥٢	١٩٠٩	٤ر٠٠٠	
١٩٠٢	٣ر١٨٧				

وقد حسب أحد الماليين سانت كايردفيل ما زاد في الصادرات بسبب زيادة السعر بما في ذلك بزرة القطن فكانت الزيادة في مدة اثني عشر عاماً ابتداء من سنة ١٨٩٥

٧٧١٠٢٧٥١ جنيهاً مصرياً أي بمعدل ٦٤٢٥٢٣٠ جنيهاً مصرياً زيادة سنوية .

فظاهر إذن أن زيادة السعر هي العامل الأكبر في زيادة الصادرات وان هذا الأساس واه اذ السعر معرض دائما للهبوط والارتفاع وليس في يد مصر ولا في يد انجلترا ما يضمن ثباته . وقد رأينا وهن هذا الأساس في سنة ١٩١٤ عند ما بيعت أقطاننا بواقع سعر القنطار ٢ جنيه و٤٠٢ مليم فنشأ عن ذلك ارتباك مالى كبير وأزمة فظيعة أدت الى توقف الأهالى عن دفع ديونهم فبيعت أملاكهم بأقل من نصف قيمتها مما لم يذهب بأثره ارتفاع أسعار القطن مدة الحرب ارتفاعاً عظيما .

ومن أسباب الرخاء الظاهرى في السنين السابقة على سنة ١٩٠٧ ان الحكومة بعد اتفاق انجلترا مع فرنسا سنة ١٩٠٤ أمكنها أن تسحب الاحتياطي من صندوق الدين وقدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً فوضعت في الأسواق المصرية ما بقي منه بعد ما صرف منه في انجلترا وفي السودان .

وهناك أسباب عامة لهذا الرخاء الظاهرى منها تزايد كميات الذهب التي يستخرجها العالم فبعد أن كان المستخرج منه من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٩٠ يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون فرنكا بلغ ٢٢٠٠ مليونًا في سنة ١٩٠٦ وفي سنة ١٩٠٨ بلغ ٢٥٠٠ مليوناً .

من كل ذلك نرى ان انجلترا لم تعمل شيئاً في زيادة صادراتنا وان هذا الرخاء انما هو ظاهرى بل هو يخبيء وراءه خطراً هائلا بسبب نقص المحصول المتوالى الذى أرجعه كثيرون الى عيب طريقة الرى ونقص الصرف وقد قدر المسيو سانت كليردفيل خسارة مصر في اثني عشرة سنة بسبب ذلك ٧٠٢٨٢٥٣٨ جنيهاً مصرياً معتمداً في حسابه على الاحصائيات الرسمية فانجلترا إذن تظلمنا بقولها إننا ناكرون للجميل .

الصحة

لم تعن الحكومة في عهد الاحتلال بالصحة العمومية العناية الواجبة . ان مسئلة الصحة تمر في برنامج الحكومات

المستقلة في الصف الأول من المسائل ذات الأهمية . أما في مصر فليس الأمر كذلك وان كثيراً من المسائل عديمة الفائدة مقدمة في ميزانية الحكومة على هذه المسألة الجوهرية

ألا فاستثن من القطر المصرى عمل اسماعيل . أخرج منه هذه الشوارع الجميلة والطرق الواسعة التي خططها وأنشأها وغرس فيها الأشجار على الجانبين . أخرج منه هذه الحدائق الغناء التي زرعها ونسقها هنا وهناك لنزهة الجمهور . ثم أخرج منه أيضاً هذا الاصلاح القليل الذى تم في المدن ذات المجالس المحلية بفضل المال الذى يدفعه الأهالى عن طيب خاطر بغير إلزام . ثم قل لي ماذا يتبقي بعد ذلك ؟!

يتبقي في القاهرة بعدئذ تلك الحارات المعوجة الضيقة القذرة المكتظة بالسكان والبيوت والتي لا يستطيع الانسان أن يسلكها دون ان يتطهر بعدها بالف نوع من المطهرات حتي يكون في مأمن من مرض يصيبه أو قذارة علقت به .

لقد رأى كثير من الأوربيين والامريكيين الذين جاؤوا الى مصر سائحين هذه الجهة المسماة خان الخليلي

والنحاسين محل بيع العاديات القديمة وتجارة الذهب والفضة والاحجار الكريمة . فهم يستطيعون ان يصفوا هذه الجهة وان كانوا الآن في بلادهم لأن الأثر السيء الذى تتركه رؤيتها فى النفس لا يمحي على طول العهد بها . يستطيعون ان يصفوا هذه الحارات الضيقة التي لا تقوى العربات على اختراقها والتي يسمع المار فيها اضيقها ما يمكن ان يتهامس به الناس الموجودون في الدكاكين المرصوصة على جانبيها . ومن اخترقها في يوم شات ود لو تكون مونة منزله من طينها لقوة ما رأى من تماسكه في الأحذية وتشبثه بقدم السائر عليه . ولا بد ان يكون السائحون صادفوا جملا فيها واضطروا الى الوقوف ربع ساعة حتي يمر الجمل .

وليس هذا الحي وحده هو الملفت للنظر فاذهب الى بولاق والدراسة والعطوف والحسينية وأغلب الاحياء الوطنية فانك تراها لا يفضل بعضها بعضاً في القذارة .

ان مدينة القاهرة العظيمة التي يسكنها نحو المليون من الأنفس لم تحظ بعد بمجلس بلدى بالرغم من الاصوات

الكثيرة التي ارتفعت من كل جانب بطلب إنشاء هذا المجلس وان وزارة الاشغال التي تقوم في هذه المدينة بالعمل لا تعني بغير المناطق الآهلة بالأوربيين حتي تأمن انتقادهم وحتي تبهر أبصار السائحين الذين يفدون في كل شتاء على مصر فلا يعودون الى بلادهم ويسلقونها بألسنة حداد وان مشروع إنشاء المجارير الذى انتقد نظامه الكثيرون بدون جدوى وظهر عيبه في هذا الشتاء لم يتم تنفيذه الى الآن.

اترك المدن ثم ادخل قرى الريف فماذا ترى فيها ؟! ترى المستنقعات المملوءة برمم الحيوانات تنشر الرائحات الكريهة والميكروبات الخطرة بين السكان. ترى أكوام السباخ مبعثرة هنا وهناك وعليها مالا أريد ان أسميه من القاذورات. ترى أزقة ضيقة رطبة وفي جانبيها أوكار أو قبور هي مساكن الفلاحين أصحاب الجلاليب الزرقاء وأصدقاء اللورد كرومر. ترى الفلاح الذى نأكل ونشرب ونكتسي بفضل عمله يعيش مع أولاده وامرأته ودابته في مكان واحد يحتمي البرد والحر فى جدران قصيرة مبنية بالطوب الاخضر

تحت سقف من حطب الدره أو القطن تخترقه الامطار فى فصل الشتاء

ان الفلاحين والعمال هم الطبقة التي تعمل وتشقي وتقضي العمر كله في خدمة المجموع لذلك كان خير ما تعمله الحكومات المستقلة المحافظة على صحتهم وابعاد خطر الأمراض عنهم ولكن يا للأسف فان هذا المبدأ لم يختمر في نفس حكومتنا ولا زالت حالة البلاد والقرى على ما وصفنا بحيث أنك لو سحت في الأرياف وفتشت القرى لا تعثر في احداها على مستشفي أميرى أو صيدلية أو طبيب لاسعاف المرضي

فالشؤون الصحية مهملة اهمالا تاما في المدن والقرى على السواء ومن الغريب أن نسبة الوفيات فى المدن الكبرى أكبر منها فى الأرياف ولعل السبب في ذلك هو انتشار المشروبات الروحية والعقاقير المؤذية كالحشيش والأفيون والكوكايين وغيرها بين أهالى المدن دون اتخاذ الاجراءآت الفعالة الواجبة لمنع إنتشار هذه السموم المضرة بالصحة

الجالبة للمرض السائقة الى الجنون والموت ولو استمر أولو الأمر فينا على هذا التساهل لتفشت هذه الجرائيم فى القرى اذ أننا نكاد نرى الآن في كل قرية محلا لبيع أنواع الخمور والمخدرات .

ولقد صار الطاعون من الأمراض المقيمة في بلادنا وليس أدل على ذلك من نشر ما جاء في تقرير السير ألدون غورست سنة ١٩١٠ حيث قال :

« خف الطاعون في السنوات الأخيرة ولكنه عاد لسوء الحظ فاشتد سنة ١٩١٠

ويظهر ذلك خصوصاً من وقوع الطاعون الرئوى وهو أكثر أنواع هذا الداء عدوى وأشدها فتكا ويكاد ينحصر في مديريات الوجه القبلي

وبلغ عدد إصابات الطاعون الرئوى التي ورد خبرها ٢٥٠ إصابة سنة ١٩٠٧ و١٦٨ سنة ١٩٠٨ ولكنه هبط الى تسعة فى سنة ١٩٠٩ ثم أنه عاد فارتفع سنة ١٩١٠ فبلغ ١٥٩ ويكاد يكون في حكم المقرر ان عدد اصاباته سيزيد عن هذا

عن هذا العدد كثيراً سنة ٩١١ .

والسبب الاكبر في هذه الزيادة راجع على الأرجح الى تقصير عمد القرى في إبلاغ حدوث الاصابات فلذلك اتخذ أولو الشأن التدابير اللازمة لتكون المراقبة على ما يجب من هذا القبيل

أما من جهة الطاعون الدملي فقد أصبح متوطناً تقريباً في بعض جهات الوجه البحرى وبلغ عدد اصاباته ١٢٣٨ سنة ٩١٠ مقابل ٥١٣ سنة ١٩٠٩ وعدد الجهات المصابة ١٤٢ مقابل ٧٦ سنة ١٩٠٩ وربما كانت أسباب هذه الزيادة هي نفس الأسباب التي ذكرت في الكلام عن الطاعون الرئوى !!! »

من أجل نقص العناية بالأمور الصحية نزلت نسبة الزيادة في عدد السكان فقد كانت نسبة زيادة السكان من سنة ١٨٨٢ الى ١٨٩٧ تبلغ ٢٣,٨٩ في الألف (١) أما النسبة من سنة ١٨٩٧ الى سنة ١٩٠٧ فبلغت فقط ١٤,٩٠ (٢) ولا نظن أنها زادت في التعداد الأخير لأن عدد السكان لا يصل الى

ثلاثةعشر مليوناً . ونسبة الوفيات وعلى الأخص للاطفال كبيرة في مصر وفوق ذلك فقد زادت زيادة تكاد تكون تدريجيـة وهنا ننشر جدول الوفيات في القطر المصرى وفي القرى منسوبة الي ألف(٣)

(١) (٢) (٣) يراجع الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى .



السنه	الوفيات في القطر من الف	متوسط الوفيات في القطر في ٣ سنوات	المدن الكبري في الألف	المتوسط في ٣ سنوات
١٩٠١	٤ ر ٢٢		٥ ر ٣٤	
١٩٠٢	٧ ر ٢٧	٥٦٦ر٢٤	٥ ر ٣٨	٦٣٣ر٣٥
١٩٠٣	٦ ر ٢٣		٩ ر ٣٣	
١٩٠٤	٥ ر ٢٧		٨ ر ٤٠	٤ ر ٣٨
١٩٠٥	٥ ر ٢٥	٠٦٦ر٢٦	٩ ر ٣٦	
١٩٠٦	٢ ر ٢٥		٥ ر ٣٧	
١٩٠٧	٤ ر ٢٨		٤ ر ٤٠	٨٦٦ر٣٩
١٩٠٨	٣ ر ٢٦	٥٤٣ر٢٧	٢ ر ٣٦	
١٩٠٩	٩ ر ٢٧		٤٣	
١٩١٠	٥ ر ٢٧		٢ ر ٣٩	٥ ر ٣٩
١٩١١	٩ ر ٢٨	٤٣٣ر٢٧	٩ ر ٤٠	
١٩١٢	٩ ر ٢٥		٤ ر ٣٨	
١٩١٣	٨ ر ٢٦		٧ ر ٣٧	٣ ر ٣٨
١٩١٤	٤ ر ٢٨	٢ ر ٢٨	٦ ر ٣٦	
١٩١٥	٤ ر ٢٩		٦ ر ٤٠	
١٩١٦	٣ ر ٣١		٣ ر ٤٢	

وليس بعيداً عن موضوعنا أن نذكر خطة انجلترا إزاء السكولرا التي تفشت في مصر في مبدأ الاحتلال سنة ١٨٨٣ كدليل على مقدار عنايتها بالصحة العمومية في القطر المصرى فانه لما اجتمع مجلس الصحة الدولى بالاسكندرية في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ للنظر فيما يجب اتخاذه من الاحوطات لدفع غائلة هذا الوباء الذى جاءنا مع العساكر الهندية فاجتاح بلادنا وأوشك أن ينتقل الي البلاد الأوروبية فأهاج صحافتها ضد تصرف انجلترا . قال المستر ميافيل المندوب الانجليزى في هذا المجلس ما ترجمته :

«ولو أن مهمة المجلس هي المحافظة على الصحة العمومية في مصر ولكن يجب مع ذلك السهر على المصلحة التجارية بحيث لا يصح تغيير اللوائح المحلية بغير مراعاة هذا الاعتبار!!»

المعارف

ان أبناء الذين علموا آثينا وروما ونشروا المعارف في انحاء العالم نضبت ينابيع العلم في بلادهم فصاروا يتلمسون دور التعليم الصحيح فلا يجدونها على أرضهم مهد النور والعرفان.

صاروا يطلبون معاهد بلادهم على ما فيها من قشور العلوم دون جوهرها فيجدونها موصدة في وجوههم لقلتها وثقل شرائط الدخول فيها . صاروا اذا طلبوا العلم الحقيقي في البلاد الأجنبية وجدوا في الطريق ألف عقبة وعقبة . صاروا والفقير منهم محكوم عليه بالجهل المطلق الدائم الا اذا صادفته عناية من جانب الأمة .

هكذا شاءت سياسة الاحتلال وانها لسياسة تتفق والخطط الاستعمارية . إذ كيف تستطيع أمة أن تبسط سيطرتها على أمة متعلمة تعرف حقوقها وواجباتها !!

واليك نبذا من تاريخ التعليم في بلادنا نقلاً عن كتاب امين باشا سامي « التعليم في مصر » وكتاب الاحصاء السنوى العام للحكومة . وكلوت بك الجزء الثاني

التعليم في العصر القديم

كل مطلع على الحقائق يعتبر مصر الأولى المنبع الاول للعلوم والفنون ويعتبرها مهداً للهندسة وتخطيط البلدان والعمارة والزراعة والكتابة والملاحة والطب فهي وطن

الشرائع والنظامات السياسية والكهنوتية . وان في آثار أجدادنا المصريين القائمة الى الآن من عمارات وقصور وهياكل ومدافن واهرام ومسلات وتماثيل وبحيرات الري وفيما نراه داخل دور الآثار من الأواني والأوراق والنسيج ومختلف الأدوات التي أخرجتها يد الصناعة . في كل ذلك الدليل الناطق بما كان عليه العلم والعرفان في مصر أيام كانت الانسانية كلها تتخبط في دياجير الجهل .

ولقد قال العلامة كلوت بك المعروف في كتابه « لمحة في تاريخ مصر » الجزء الثاني صحيفة ٣٣٠ ما يأتي :

« كانت مصر مهد العلوم وبقيت كذلك حتى بعد تغلب الفرس عليها . ومن المعلوم أن جميع مشاهير علماء اليونان مثل فيثاغورث وهيرودوت وأفلاطون وارسطو جاؤا اليها في هذا العهد وأخذوا عنها المبادىء الفلسفية والدينية والحقائق والنظريات العلمية . وفي الوقت الذى اندثرت فيه المدارس اليونانية كانت مدرسة الاسكندرية ترسل أشعة نورها الى جميع انحاء الارض فارشيمدس المهندس وبطليموس الفلكي والفلاسفة

چامبليك وبلوتين والاطباء هيروفيل وايروزيسترات وجالينوس وغيرهم كلهم من مشاهير خريجيها »

التعليم في العهد الاسلامي

وضع التعليم في القطر المصرى منذ سنة ٦٤١ ميلادية وأول جامع شيده عمرو بن العاص في مصر القديمة لم يلبث طويلا حتي صار معهداً دينياً مهما

وذكر المقريزى نقلا عن عبد الرحمن بن الصائب الحنفي انه أدرك بجامع عمرو بن العاص بمصر بضعا وأربعين حلقة لاقراء العلم لا تكاد تخلو حلقة منها من التدريس اثناء اليوم

وكان من دأب الامراء المسلمين الذين يولون أمر مصر توطيداً لسلطتهم وتخليداً لذكراهم ان يشيد كل منهم جامعاً من أهم مميزاته وجود مدرسة فيه

فقد نقل ابن دقماق ان أحمد بن طولون تمم جامعه سنة ٨٧٨ ميلادية وقرر به جماعة من العلماء والفقهاء وأجرى عليهم الرواتب . وانه في عهد الملك حسام الدين لاشين سنة ١٢٩٦ م كان يدرس به الفقه والحديث والقرآن والطب

ووقف هذا الملك على الدراسة فيه أوقافاً خاصة

وفى سنة ٩١٠ ميلادية أسس القائد الفاطمى جوهر الجامع الازهر في القاهرة فحاز أهمية كادت تفوق على أهمية مدينة بغداد التي كانت وقتئذ أهم مركز في العالم للتعليم الاسلامي ولهذه الأهمية كان محطاً لرحال عظماء فقهاء الدين وجهابذة علماء اللغة العربية في جميع العالم الاسلامي وقد بلغ عدد طلبته فى القرنين الثالث والرابع عشر عشرين الفاً . وقد اتسع نطاق الدراسة في هذا المعهد الكبير فتناولت الحديث والعلوم العقلية والنقلية ورتب لفقراء الطلبة فيه أغذية وكان من خريجيه الأئمة ومشايخ الاسلام والعلماء والمؤرخون والقضاة وكتاب السر والبلغاء والشعراء والمنشئون

ويؤخذ مما ذكره المقريزى وأستاذه ابراهيم بن محمد ابن إيدمر العلائي الشهير بابن دقماق في كتابه الانتصار لواسطة عقد الامصار وابن اياس انه من ابتداء الدولة الأيوبية سنة ١١٧١ م لغاية دولة الغوري سنة ١٥١٦ أخذ في انشاء المدارس والجوامع والمساجد والزوايا والربط والخوانق

للدراسة زيادة عما سبق لناذكره حتى بلغ عددها بمصر والقاهرة فقط ١٥٥ منها ١٢٥ مدرسة فيها خزائن محتوية على كتب قيمة

ويؤخذ من الجزء الخامس من كتاب الانتصار لابن دقماق أيضاً انه كان بالمدن التي بانحاء القطر عدا ما كان بالاسكندرية والقاهرة والقرى بالارياف من المدارس كثير منها بمنية بني خصيب ومير والقوصية ومنفلوط وأسيوط وأبو تيج وأخميم وسوهاج وقوص واسنا والاقصر واصوان وبلبيس ودمياط والمحلة ودمنهور ورشيد

ولقد كانت تلك المعدات والوسائل سبباً في انضاج التعلم والتعليم في مصر انضاجاً تاماً كما أشار الى ذلك ابن خلدون في مقدمته في عدة مواضع اذ قال في واحد منها ما يأتي:

« ونحن لهذا العهد نرى ان العلم والتعليم انما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما ان عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ومن جملتها تعليم العلم وأكد ذلك فيها وحفظه ما وقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام

صلاح الدين ابن أيوب وهلم جرا

وذلك ان أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق والولاء ولما يخشي من معاطب الملك ونكباته فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط ووقفوا عليها الاوقاف المغلة يجعلون فيها شركاء لولدهم بنظر عليها أو نصيب منها مع ما فيهم غالباً من الجنوح الى الخير والتماس الاجور في المقاصد والافعال فكثرت الاوقاف لذلك وعظمت الغلات والفوائد وكثر طالبو العلم ومعلموه بكثرة جرايتهم منها وارتحل اليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ونفقت بها أسواق العلوم وزخرت بحارها والله يخلق ما يشاء »

ومما زاد في انتشار المدارس اقتداء أهل البر والاحسان بهم ومن مفاخر ذلك العصر ان بناء تلك المدارس والجوامع هو من أحسن الآثار الخالدة بمصر للآن

اما ما فتح بمصر من المدارس بعد زوال دولة الغوري الى أن سعدت البلاد بتولية محمد علي باشا سنة ١٨٠٥ فهو ١٥

مدرسة وبعض كتاتيب

عهد محمد علي

خطا محمد علي بالتعليم خطوة كبرى وأثمرت مجهوداته في هذا السبيل ثمراً يانعاً ومن المستحيل في موجز كهذا أن نسرد جميع مابذله في هذا السبيل وانما نكتفي بسرد مايأتي.

لقد كانت المدارس في عهد محمد على منقسمة الى ثلاثة أقسام إبتدائية وتجهيزية وخاصة فأنشأ في الوجه البحرى منها أربعين مدرسة وفي الوجه القبلي ٢٦ مدرسة (١) وكان عدد من فيها من الطلبة احدعشر ألفاً تقريباً وأسس مدرسة لتعليم نخبة أبناء الأمة سماها كلية الأمراء بلغ عدد تلاميذها نحو الخمسمائة (٢)

أما المدارس الثانوية فاثنتان كبيرتان احداهما بأبي زعبل

---

(١) كتاب كلوت بك ص ٣٣٩ .

(٢) كتاب تاريخ مصر لعمر الاسكندري وسليم حسن المقرر من وزارة المعارف ص ١٥٦

والأخرى بالاسكندرية (١)

أما المدارس الخصوصية فكثيرة منها مدرسة الطب والصيدلة والولادة وناظرها الدكتور كلوت بك

تلك المدارس التي لم يمض على إنشائها خمس سنوات حتي برهن الطلبة المصريون فيها رغم حداثة عهدهم باللغة الفرنسية لغة مدرسيهم وقتئذ على كفاءتهم وذكائهم اذ جاز أول امتحان نهائي عدد كبير منهم فاشتغل بعضهم في الاسبتاليات والجيش واشتغل ثمانية بالتدريس فى المدرسة وأرسل اثناعشر منهم الى باريس فلم يلبثوا ان نالوا فخر اجتياز امتحان كبير أمام المجمع العلمي الطبي وحازوا أخيراً لقب دكتور من جامعة باريس (٢)

وأنشأ مدرسة الطب البيطرى ومدرسة للهندسة وأخرى للموسيقي . وبني مدرسة لتعليم الفنون والصنائع ومدرسة للتعليم الزراعي . وأخرى للمساحة . وأخرى للمحاسبة .

---

(١) كلوت بك ص ٣٣٨ جزء ٢

(٢) كلوت بك الجزء الثانى

وأخرى للألسن قال عنها على مبارك باشا في كتاب (الخطط)
« عرض رفاعة بك على محمد على تأسيس مدرسة لتعليم اللغات الأوروبية ينتفع بها الوطن ويستغني بمن يتخرج منها عن الدخيل فأجابه الى ذلك ووجه به الى مكاتب القطر لينتخب التلاميذ لهذا الغرض فأسس المدرسة وعند الامتحان امتحن التلاميذ في اللغة الفرنسية وغيرها من العلوم المدرسية فظهرت نجابتهم . ثم أنشأ قلماً للترجمة ترجم فيه كثير من الكتب الأوروبية في كل فرع من العلوم . وكان بهذه المدرسة أيضاً قسم تجهيزى خاص فنبغ فيها رجال بارعون في إنشاء اللغة العربية والعلوم . »

وأنشأ محمد على أربع مدارس للحربية للعمليات والبيادة والسوارى والطوبجية وكذلك أنشأ مدرسة باسكندرية للبحرية اعدها لتمرين عدد من الشبان المصريين على العلوم والمعارف اللازمة لضباط البحرية .

وقد كان التلاميذ يتعلمون بدون أجر ويأكلون وينامون ويلبسون على حساب الحكومة وفوق ذلك فقد كانت

تعطي لهم مرتبات شهرية مبالغة في الترغيب

ولم تقف همة محمد علي عند انشاء المدارس في جميع انحاء القطر بل أرسل عدداً كبيراً من الشبان المصريين الى أعظم ممالك أوروبا لا سيما فرنسا . وأنشأ لهم مدرسة خاصة بباريس بنظارة المسيو جومار الشهير وعين لها مهرة الاساتذة وخص كل فريق من التلامذة بفن لاتقانه (١) وأرسل جملة من التلاميذ لتلقي الفنون البحرية العملية في انجلترا

---

(١) جاء فى كتاب المسيو «هامون» نقلا عن تقرير المسيو جومار الى محمد على سنة ١٨٢٨ «انه خصص من التلامذة اثنين للعلوم السياسية وكان يدرس لهما قانون حقوق الملل والاقتصاد السياسى وأكثر اللغات الأوربية المستعملة فى السياسة وكانا يسيحان فى بلاد أوروبا للوقوف على عوائد أهلها ونظاماتها الداخلية والخارجية وحالتها الاقتصادية. وأربعة للادارة العسكرية. وثلاثة للبحرية يدرسون العلوم الهندسية للدخول فى احدي المدارس الحربية أو البحرية. وثلاثة للعلوم الميكانيكية و يتدربون فى المعامل والفابريقات و يتعودون بعض الاشغال اليدوية وكذلك فرقة لفن الطبجية والاستحكامات

وكان محمد علي يوالي إرسال الرسالات العلمية الى أوروبا حتي بلغ عدد من أرسلهم ٣١٩ طالباً انفق عليهم ٢٧٣٣٦٠ جنيهاً (١)

وقد قال كلوت بك في كتابه (لمحة في تاريخ مصر) الجزء الثاني ص ٣٣٥ متكلما عن نجاح البعوث العلمية ما يأتي

وخص منهم عددا عظيماً لدراسة الكيميا الصناعية لا سيما ما يتعلق بالصباغة وعمل الزجاج والقيشاني وصناعة السكر ليكونوا مدربين على المعامل التي أنشئت بمصر . وفريقاً لصناعة الطبع والرسم والحفر في الحجر والخشب لاعمال الخرط الجغرافية والرسومات اللازمة للكتب العلمية و بعضهم للزراعة العملية التي هي من أهم العلوم والفنون بالنسبة لمصر … ويشتغلون أيضاً بالتاريخ الطبيعي والبيطرة ومنهم من تخصص لدرس المعادن وكيفية استخراجها وذلك للبحث عما عساه ان يوجد بمصر من المعادن لا سيما الفحم الحجرى والحديد حيث كان محمد على باشا باذلا جهده في استكشافها بمصر لعلمه انها روح الصناعة والتجارة والملاحة »

(١) أمين باشا سامي (التعليم فى مصر) ص ٧

« لو رجعنا الى نتيجة الامتحانات العمومية لوجدنا نجاح الطلبة محسوساً فان كثيراً منهم امتاز في اجتياز امتحانات مدارسنا فتخرج البعض حائز اللقب ليسنسييه ودكتور في العلوم أو الطب أو الصيدلة نخص البعض منهم بالذكر ليكون مشجعاً للباقين ففي مقدمتهم عبدى بك رئيس مجلس شورى الدولة ومختار بك ناظر المعارف وحسن بك ناظر البحرية ورفاعه بك ناظر مدرسة الألسن ومحمد علي باشا الحكيم ومظهر بك مهندس القناطر الخيرية ومحمد شافعي بك أحد نظار مدرسة الطب ومحمد السكرى مدرس بمدرسة الطب وحسن وردان ومحمد اسماعيل من الحفارين والمصورين وأساتذة الرسم وأحمد يوسف مدير الضربخانة وأحمد الرشيدى وعشرة آخرين من الاطباء والأساتذة بقصر العيني وحسن الرشيدى رئيس معمل الصيدلة وغيرهم ممن امتاز في الطوبجية والفابريقات والزراعة »

ويجدر بنا ان نختم عهد محمد علي بما جاء في كتاب تاريخ مصر الذى قررته نظارة المعارف

« وكان ديوان المعارف في ذلك العصر يديره رجل كبير الهمة خطا به خطوات واسعة وقد أشار الى ذلك (بيتون) المؤرخ الانجليزى في كتابه على مصر اذ قال : ان ديوان المعارف في عصر محمد علي كان في يد أدهم بك الذى قام بادارة شؤونه خير قيام حتي كان أحسن دواوين الحكومة نظاماً »

هذا ولا ننسي ان المدارس الشرقية التي تكلمنا عليها في العهد الاسلامي للتعليم كانت تؤدى وظيفتها بجانب المدارس التي أنشأها محمد علي على النسق الأوروبي

في عهد اسماعيل باشا

لقد كان عهد اسماعيل حافلا بالاعمال الجليلة في سبيل تعليم أبناء الوطن . فجدد كثيراً من المدارس وأدخل اصلاحاً كبيراً على الموجود منها واستجلب المعلمين والاختصاصيين من أوروبا ورتبها ونظمها وشرع لها اللوائح والبرامج المفيدة . واستعان بكثير من علماء الغربيين والمترجمين لتأليف الكتب

ونقلها الى اللغة العربية وبالجملة فقد كان عمل اسماعيل في سبيل نشر العلوم والمعارف في مصر باهراً مجيداً واننا هنا نأتي على بعض من أعماله في هذا السبيل :

أحصي دور بك الشهير مفتش عموم المدارس في عهد اسماعيل المدارس التي على النسق الأوروبي في سنة ١٨٧٥ فكانت العليا منها عشر مدارس . أربعة للعلوم الآلهية وواحدة لكل من فن العمارة والرى والطب والصيدلة والحقوق والادارة وأركان حرب والهندسة والطوبجية. والخصوصية منها أو التجهيزية ثمانية معاهد منها مدرسة ثانوية للآداب وأخرى للصنائع والعمليات وأخرى للطب البيطرى . وللحربية والسواري والبيادة مدرستان ومدرسة للسان المصرى القديم وأخرى للمحاسبة والمساحة وواحدة للعميان والخرس .

وكانت المدارس الابتدائية ٢٩ مدرسة وكلها من الدرجة الأولى

وكان للبنات خمس مدارس ابتدائية من الدرجة الأولى

ومدرسة للممرضات والقوابل

وبعد حصول هذا الاحصاء بسنة أنشأ ست مدارس أخرى برشيد ومصر القديمة والامام الشافعي وعابدين والحسينية والفشن

وقد عني اسماعيل بتربية أنجاله وأمراء أسرته في وسط المصريين فنقل في مبدأ توليته مدرسة المنيل الى قصر عابدين وكان يتعلم فيها مع أمراء الأسرة الخديوية ستون تلميذاً من الأهالى فلم يفرق في المعاملة بين الفريقين وكان من المحتم على الأمراء تمضية الامتحانات كغيرهم من التلاميذ . وقد اتخذت هذه المدرسة أخيراً شأناً كبيراً حيث ألحقت فيما بعد بمدارس العباسية وصار عدد طلبة قسمها الابتدائي (١٢٠٠) تلميذاً وقسمها الثانوى (٧٠٠) تلميذ بينهم أمراء الأسرة الخديوية وألحق بها مدارس أخرى ومدرسة للهندسة ومدرسة للمعلمين وكان يضم جميع هذه المدارس المتنوعة بناء واحد صحي بديع . (١)

---

(١) كتاب وزارة المعارف ص ٢٢٨

وقد جاء في كتاب تاريخ مصر السابق ذكره المقرر من وزارة المعارف ما نصه ص ٢٢٥ « ان أول عمل قام به اسماعيل أنه أصدر قانوناً في سنة ١٨٦٧ كان الغرض منه وضع منهج قويم للتعليم في جميع انحاء القطر وقد ظهرت فائدته اذ زاد عدد التلاميذ في مدة وجيزة الي ٥٢٠٠٠ تلميذ يتعلمون في ١٣٠١ معهداً . ثم ازداد بعدها عدد التلاميذ الى ١٤٠٩٨٧ تلميذاً وعدد المدارس الى ٤٨١٧ (١) وكان في القاهرة وحدها ما يزيد على ٢٩٥ مدرسة بلغ عدد تلاميذها ١٠٠٠٠ تلميذاً عدا طلبة الأزهر والمعاهد الأجنبية والمعاهد التابعة للأوقاف والمدارس الحربية »

ولقد قارن المستر ادون دى ليون في كتابه عن الخديوى عدد المتعلمين في مصر من الشبان الذين في سن التعليم بنظرائهم في أوروبا حينئذ فوجد أن نسبة المتعلمين في مصر تبلغ ٢٣ في المائة على حين أنها تبلغ في الدولة العثمانية ١٠ في المائة

(١) ذكر دور بك في احصائية ان عدد التلاميذ بلغ سنة ٧٥ ١٤١٤٠٧ وعدد المعاهد ٤٨٢٤ معهداً

وفي الروسيا ٣ في المائة فقط وفى إيطاليا لم تتجاوز ٣١ في المائة

أما حياة التلاميذ في هذا العهد فكانت داخلية وتقوم الحكومة بأمر مبيتهم ومأكلهم وملبسهم وصرف مرتبات شهرية اليهم ومكافآت سنوية للنابغين منهم وقد زاد اسماعيل في أمر التأنق في مأكلهم وملبسهم وفي أمر المبالغة في مكافأة الفائقين منهم وأنشأ لهم مستشفيات خاصة بهم (١)

واهتم اسماعيل اهتماماً فائقاً بارسال عدد كبير من الطلبة الى أوروبا يتخصصون في العلوم والفنون وقد بلغ مجموع التلاميذ الذين أرسلهم اليها ١٧٢ صرف عليهم بها ١٦٣٠٥٧ جنيهاً (٢)

وفي عهده جعل ديوان المدارس نظارة من نظارات الحكومة وأنشأ قلما للتفتيش على سير المدارس

ولم يكتف اسماعيل بالمبلغ المربوط على المدارس في ميزانية الحكومة فوقف لها الاعيان الكثيرة ومن جملة ما

---

(١) كتاب وزارة المعارف تاريخ مصر

(٢) كتاب أمين باشا سامي (التعليم فى مصر

وقفه عليها عشرة آلاف فداناً بوقفية و ٢٢٠٠٠ فداناً بوقفية أخرى وهي المسماة أطيان تفتيش الوادى وحبس ١٥٠٠ فداناً للمدارس المسيحية

وفي هذا العهد أنشئت دار الكتب الخديوية ليلجأ اليها طلاب العلم فى مباحثهم وفي أوقات فراغهم وملأها بالكتب القيمة ومن جملة ما اشتراه لها من الكتب مجموعة الامير مصطفي باشا فاضل بمبلغ أربعين الف جنيه

وفي عهده رتبت دروس عمومية بسراى درب الجماميز وكان الذين يلقون تلك الدروس جماعة من أفاضل العلماء وجهابذتهم من مصريين وأوربيين وكان يحضرها الخديوى بنفسه وكبار موظفي الحكومة وموظفي نظارة المعارف ومدرسوها وطلبة المدارس العليا وفريق من الازهر الذين تألفت منهم بعد مدرسة دار العلوم فكانت تلقي فيها دروس في الادب والفلك والطبيعيات وفن السكك الحديدية وفن الأبنية والآلات والتاريخ والفقه والتفسير والحديث والنباتات

وغير ذلك (١)

وفي عهد اسماعيل زاد عدد المدارس الأوربية زيادة كبرى كما زاد عدد المدارس الاهلية .

وبالجملة فقد كانت نهضة اسماعيل بالعلوم والمعارف نهضة عالية حتي نبغ بمصر كبار المهندسين والاطباء والكيماويين والطبيعيين والزراعيين والادباء والمؤرخين واللغويين والاجتماعيين ....

وقد تكلم المستر فرمان قنصل جنرال امريكا في مصر في كتابه (مصر وارهاقها) المطبوع سنة ٩٠٨ ص ٢٧٩ عن التعليم في عهد اسماعيل فقال ما نصه :

« قد يحتاج الانسان لمجلد ضخم يسرد فيه ما تم في عهد اسماعيل من الاصلاح والتسهيل في التربية والتعليم فقد تولى الحكم وفي مصر ١٨٥ مدرسة فقط فبلغ عدد المدارس في عهده ٤٨١٧ مدرسة وعدد تلاميذها من ثمانين الفاً الى مائة الف (الحقيقة ١٤١٤٠٧) وكانت نسبة هذا العدد بالنسبة لعدد

---

(١) كتاب أمين باشا سامي

الشبان الصالحين للتعليم ثمانية أضعاف النسبة في الروسيا وثلاثة أرباعها في ايطاليا »

التعليم في عهد الاحتلال

شبه الأستاذ لويس برهييه (١) مصر بضيعة يستغلها الانجليز لحسابهم ثم قال :

« ليس غريباً اذن ان نرى في عهد الاحتلال الغاء أغلب المعاهد العلمية التي أنشأها محمد علي واسماعيل . ويؤيد ذلك ما قاله يعقوب باشا ارتين بشأن المجانية في كتابه المسمي التعليم العام حيث قال « ان وجود المجانية في المدارس الابتدائية في مصر أمر غير عادل ومخالف للذوق السليم . وفي الواقع فانها في غير محلها فضلا عن انها خطر على موظفي النظارة » .

وقال مسيو هنرزنر في كتابه مصر في عهد الاحتلال الانجليزي :

« في سنة ١٨٨٣ الغي ٢٢ مدرسة تجهيزية (لعله يقصد

---

(١) برهييه في كتابه (مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠) ص ٢٧٢

خصوصية وتجهيزية) من مدارس الحكومة وثلاث مدارس فنية ومدرسة المعلمين ومدرسة المساحة لاسباب اقتصادية »

وجاء في كتاب (مصر وأوربا) صحيفة ٤٩و٥٠ لنيقولا نوتوفتش المطبوع ١٨٩٨ بباريس ما يأتي « قبل ان يحتل الانجليز مصر كان التعليم زاهراً بفضل مجهود المصريين والفرنسيين فكانت المدارس الابتدائية متعددة والتلاميذ يتعلمون فيها بغير مقابل والدروس تلقي باللغة العربية . لغة البلاد . اما الآن فقد أغلق أغلب هذه المعاهد والمعلمون صاروا من الانكليز وهم إذن بمثابة من لايعلمون شيئاً لان الأولاد الذين يتلقون الدرس لا يفهمونهم ..... على ان ما هو أشد من ذلك الغاء المجانية على التقريب واضطرار الفلاحين الفقراء ان يدفعوا المصاريف الى معلمين غير أكفاء وبذلك لا يستفيد أبناؤهم شيئاً

اما فى المدارس العالية فالأمر أشد وأنكى فقبل عرابي ...... كان فى هذه المدارس ٢٠٠٠ طالب فأصبح عددهم الآن لا يكاد يبلغ ٤٥٠ ومع ذلك فقد زاد ما تصرفه

الحكومة على هذه المدارس فبعد ان كان ١٢٠٠٠٠٠ فرنكا صار ٢٥٠٠٠٠ فرنكا والذى يدفع هذا المبلغ هم المصريون اما الذين يتقاضونه فهم الانجليز اذ هم ينقدون بسخاء وان بعض هذه المدارس لم تقف بين أيديهم عند حد الانحطاط وانما هي قد اندثرت فمدرسة الطب التي أنشأها بعماله ومجهوده الأستاذ كلوت بك كان عدد تلاميذها مائتين قبل دخول الانكليز وفيها الآن عشرة فقط (سنة ١٨٩٨) وعدد المعلمين يربو على عدد التلاميذ ولا نرى حاجة لان تقول انهم انكليز »

وان مجلس شورى القوانين احتج سنة ١٨٩٥ على حالة الانحطاط التي وصل اليها التعليم في بلادنا فقال :

« اننا نلاحظ مع مزيد الأسف ان التعليم قد انحطت درجته في بلادنا كثيراً . ويمكننا المجاهرة بان الذين بيدهم مقاليد المعارف أرادوا أن يصلوا الى حصر دائرة التعليم وأغلقوا لاسباب أيا كانت أبواب العلم في وجوه أبناء الوطن

ونلاحظ أيضاً ان النظارة رفضت في عدة مدارس قبول بعض طلاب العلم من الذين رغبوا في دفع المصاريف » (١)

اللغة العربية — يعلم الانكليز ان في اضاعة لغة الأمة اضاعة لقوميتها . قال الكاتب الالماني . ماكس نوردو « ان القضاء على لغة أمة قضاء على قوميتها » ومن أجل هذه النظرية الصحيحة أخذ الانجليز يحاربون لغتنا العربية من بدء احتلالهم ولولا تنبه الأمة لفازوا بأمنيتهم من اضاعتها ولقطعوا هكذا بيننا وبين ماضينا

جاء في تقرير اللورد دفرين عن التعليم ما يأتي :

« وأخال ان أمل التقدم ضعيف طالما ان العامة تتعلم اللغة الفصيحة العربية لغة القرآن كما في الوقت الحاضر » (أى سنة ١٨٨٢)

وأخذ كثيرون من الانجليز في جعل اللغة العربية الدارجة لغة المخاطبات والمكاتبات والمراسلات ولا ينسي أحد مساعي المستر وليم ولكوكس المفتش بنظارة الاشغال

---

(١) الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية) لسنة ١٨٩٥

العمومية (١) في هذا السبيل

وبعد ان كانت لغة التعليم في المدارس اللغة العربية جاء الانجليز في سنة ١٨٩١ وجعلوا علم الأشياء والجغرافيا في المدارس الابتدائية باللغة الاجنبية . وفي سنة ١٨٩٢ جعلوا الجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية في المدارس الثانوية باللغة الأجنبية وفي سنة ١٨٩٧ جعلت جميع المواد في المدارس الثانوية باللغة الأجنبية

اما في مدرسة الطب فقد كانت الدروس تلقى باللغة العربية لغاية سنة ١٨٩٧ وابتداء من سنة ١٨٩٨ جعلت الدراسة باللغة الأجنبية ولا زالت الى الآن وفى مدرسة الهندسة كان التعليم باللغة العربية أيضاً الى سنة ١٨٩٢ حيث جعل باللغة الأجنبية والتعليم في مدرسة الحقوق باللغة الأجنبية ماعدا بعض العلوم من وقت حديث وفي مدرسة المعلمين باللغة الأجنبية ولما اشتدت شكوى الأمة من جعل التعليم بغير لغتها على

(١) كتاب حقائق الاخبار عن دول البحار تأليف اسماعيل سرهنك باشا جزء ثانى صحيفة ٤٤٣

لسان صحافتها وأحزابها ومجالسها الشورية اضطرت الحكومة ابتداء من سنة ١٩٠٧ تسكيناً لثورة الافكار ان تعيد التدريس باللغة العربية في بعض المواد واناطت المدرسين الانجليز بالقاء هذه الدروس بلغة البلاد !!

المجانية — بينا ان التعليم كان على حساب الحكومة في جميع المدارس على اختلاف درجاتها الى عهد اسماعيل وفوق ذلك فقد كانت الحكومة تقوم بجميع نفقات طلاب العلم من مأكل ومسكن وملبس وزيادة في الترغيب كانت تدفع لهم مرتبات شهرية وتحتسب لهم مدة التعليم في سني خدمتهم عند ترتيب المعاش . أدت هذه الطريقة الى انتشار التعليم كما بينا بين الاغنياء والفقراء على السواء ورأينا الفقير يسمو بقوة ذكائه وتعليمه الى أكبر مسائد الحكومة والى طبقة كبار المؤلفين

جاء الاحتلال فلم يرض بهذه الحالة وابتدأ في تقويض هذا النظام وليته اقتصر على الغاء المجانية في المدارس العالية أو في المدارس الثانوية وانما هو ألغاها في جميع أنواع المدارس

لقد رأينا ما قاله يعقوب باشا ارتين رجل الانجليز ورأيه الغريب الفذ في المجانية وهو لم يكن الا ناطقاً بلسان السياسة الانجليزية بقوله هذا . فحرموا الفقراء من دخول مدارس الحكومة وعز عليهم ان يصلوا الى هذا النور . نور العلم والعرفان حتي بلغت الحالة الى ما وصفها به اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٠ « في سنة ١٨٧٩ كانت نسبة المجانية في مدارس الحكومة ٩٥ في المائة أما في السنة الماضية فان نسبة الذين يدفعون مصروفات مدرسية في المدارس الابتدائية الأميرية كانت ٩٨ ونصف في المائة وفي المدارس الثانوية ٨٦ في المائة وأنا واثق من أن هذه السياسة ستظل متبعة بثبات حتي تلغي طريقة التعليم المجاني كلية أو تكون في حكم ذلك »

وجاء في تقريره سنة ١٩٠٢ :

« ولا أرى مانعاً يمنع المدارس الابتدائية والثانوية من ان تصير يوماً قادرة على سد مصروفاتها من ايراداتها وقد سرني ان تلامذة المدارس الثانوية في القاهرة دفعوا كلهم أجرة تعليمهم في السنة الماضية وهذه أول مرة تم فيها ذلك»

وقال مغتبطاً في تقرير سنة ١٩٠٤ أيضاً « ومما يستحق الذكر ان تلميذاً واحداً فقط يتعلم مجاناً في المدارس الابتدائية »

فلما ارتفعت أصوات الأمة ضد هذه السياسة اضطرت الحكومة الى تسكين خاطرها فأعادت مبدأ المجانية ظاهرياً ونقول ظاهرياً لأنها قررته في المدارس الثانوية وحدها بقيود ثقيلة جداً وعلى أن لا تقبل أكثر من ستين طالباً وقد زادت هذا العدد في سنة ١٩٠٨ الى ١١٢ طالباً

ومما لا يبعد عن الكلام فى المجانية أن نلفت النظر الى أن التعليم الابتدائي عندنا الآن ليس اجبارياً بخلاف ما نراه في الأمم الأخرى التي تدير شؤونها حكومات وطنية

البعوث العلمية الى أوروبا — شرع فيها فى عهد محمد على حيث يبنا أنه أرسل في ولايته ٣١٩ طالباً وفى عهد عباس وسعيد أرسل ٣٣ طالباً وفي عهد اسماعيل أرسل ١٧٢ طالباً وأرسل توفيق ٤٢ طالباً . كان الغرض من ارسالهم الى أوروبا اعداد رجال في مختلف العلوم والفنون والتبحر فيها حتى اذا عادوا

الى بلادهم نقلوا اليها ماتعلموه في البلاد الأخرى باللغة العربية

الغى الاحتلال هذه البعوث ولم يكتف بعمله هذا بل انه أخذ في السنين الأخيرة يضايق الطلبة الذين يذهبون لأوربا على مصاريف أهاليهم فأنشأ لهم قلم مراقبة هنالك يبذل في سبيله المصاريف الباهظة ثم عاد في سنة ١٩٠٩ حيث رأى الحاجة شديدة الى معلمين فأرسل بعض الطلبة الى انجلترا على الأخص وقد تكلم الاستاذ لامبير الشهير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً والمدرس بجامعة ليون عن هذه الارسالية في حديث له فقال :

« أما الارسالية فأمرها مدهش ذلك انها كانت قبل أن يتولى الانجليز مقاليد المعارف بمصر موزعة في أوروبا فجعلوها الآن خاصة بانجلترا وياليتهم انتخبوا المدارس الراقية التي تخرج للمصريين رجالا نافعين كما كون الانجليز المتعلمين بل انهم اختاروا مدارس مثل مدرسة بوروود الكائنة في آيل وورث على مقربة من لندرة وهذه المدرسة لا تخرج الا طلبة في كفاءة حاملي شهادة البكالوريا المصرية »

وقال المستر چون روبرتسون العضو بمجلس النواب الانجليزى ضمن مقالة كتبها في جريدة النورث ميل بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٠٧ ما يأتي « لقد مكثنا في مصر مدة ربع قرن فوصلنا بالمصريين الى هـذا الانحطاط في التعليم وكان لهم بعثة علمية ينتخبونها من نجباء طلبتهم ويرسلونهم الى فرنسا حيث يتبحرون في العلم وفي القانون واللغة الفرنسية ويعودون بعد سنين الى مصر في حالة يستطيعون معها التعليم في بلادهم

اما نحن فقد ألغينا هذه البعثة واستبدلناها بلا شيء اللهم الا بمبلغ صغير كاف للصرف على بعض الشبان في مدرسة ليست جامعة وهكذا فان وصايتنا السياسية مقترنة في مصر بسياسة تأخير التعليم »

مواد التعليم — يوجد نقص فاحش في برامج التعليم في بلادنا فليست المواد التي تدرس في درجات تعليمنا الثلاث مشابهة للمواد التي تدرس في هذه الدرجات في البلاد الأخرى. نعم يوجد تعليم ابتدائي وثانوى وعال الا أن جميع هذه الدرجات ناقصة المواد نقصاً معيباً وإننا لو

تتبعنا درجات التعليم درجة درجة وبينا النقص في كل لطال بنا الكلام. ومن أجل ذلك نقتصر على ابداء الملاحظات الآتية :

ان مدة التعليم الثانوي في أوروبا سبع سنين وقد كانت في مدارسنا الثانوية خمس سنوات في سنة ١٨٩٢ وبقيت هكذا الى سنة ١٨٩٧ حيث جعلتها الحكومة ثلاث سنين واستمرت على هذا النظام الى سنة ١٩٠٥

وبالرغم من أن المدة كانت خمس سنوات في السابق فقد كانت المواد التي تدرس فيها وافية بالمقصود فأخذت الحكومة في الغاء تدريس كثير من مواد التعليم الهامة فحذفت القسموجرافيا والكيمياء والتاريخ الطبيعي وحساب المثلثات والمنحنيات والتصوير والهندسة الوصفية والميكانيكا واقتصرت في المواد الباقية اقتصارا مخلا .

على أن الحكومة أرجعت فيما بعد بعضا من هذه المواد وهي الكيمياء والميكانيكا بطريقة مبتورة لا تجدى نفعاً وفي سنة ١٩٠٨ جعلت التدريس أربع سنوات وقسمته الي قسمين

علمي وأدبي دون ان تتبع ما يستوجبه هذا التقسيم من إيجاد مواد جديدة كما هو في أوروبا ومن أجل ذلك اعترض امين باشا سامي في كتابه (التعليم في مصر) على هذا النظام الأبتر (١) واليكم ما قاله في سنة ١٩٠٧ الأستاذ ادوارد لامبير

---

(١) اعتراض أمين باشا سامي ص١٤ على النظام الجديد للتجهيزي

« نعم ان هذا التقسيم أحدث فى معظم ممالك أوروبا و بلا شك ما احدث الا لما ترتب على احداثه هذا من الفوائد غير اننا لو دققنا النظر فى خطة دراسة القسمين لوجدنا الفارق الآن لا يستحق هذا التقسيم فزيادة ٦ حصص للغة الاضافية للقسم الأدبي بالسنين الثالثة والرابعة ترتب عليه انقاص عدد الحصص المقررة العلوم الرياضية للقسم الأدبى عن القسم العلمي وزيادة بعض حصص لتدريس الجغرافيا والتاريخ للقسم الأدبى ترتب عليه انقاص بعض حصص فى العلوم الطبيعية لهذا القسم ومن الذي يقول ان القاضي غنى عن المعارف الرياضية والفوائد الطبيعية وان المهندس والطبيب غني عن توسعة معلوماته الجغرافية والتاريخية . انما الفارق فى المدارس الثانوية فى تلك الاقسام فى البلاد الأخري يجب ان يكون غير ما ذكر »

الذي كان منتدباً لاختبار طلبة شهادة الدراسة الثانوية — قال ما يأتي « كنت عضواً في لجنة امتحان طلبة شهادة الدراسة الثانوية في القسم الأدبي فتحققت إذ ذاك ان درجة التعليم الثانوي في مصر لا تكاد تعادل درجة التعليم الابتدائي الفرنسي في الوقت الحاضر فلقد محوا طبقاً لخطة موضوعة من برامج التعليم الثانوي تلك الأنظمة التي من شأنها ان تكوّن قوة الحكم والتعقل وتنبه في ذهن الطالب حب الاطلاع والبحث وجعلوا محل ذلك في المكان الأول كل ما يحتاج الى اجهاد الحافظة

وفي ذلك ما يدل بوضوح على ان الطلبة كانوا في كل مدة وجودهم في المدرسة الثانوية يحصرون عنايتهم في دراسة اللغات الأجنبية وحدها لا باعتبارها اداة للتحصيل بل لتكون وسيلة لتوسيع نطاق المعاملات وبالتالي قاصرة على ما يحتاجه المكارون (الحمارة) وخدم الفنادق دون ما يحتاجه أطباء المستقبل ومحاموه

وإما لم يدربوا على الانشاء باللغة التي يستطيعون التفكير بها وحدها وهي لغة بلادهم أصبحوا لا يحسنون تنسيق

عباراتهم ولا حصر أفكارهم »

فاذا أضفنا الى الاسباب المتقدمة قصر مدة الدراسة الثانوية فلا يمكن ان نصل الى غير هذه النتيجة

ولقد ذكر ذلك الأستاذ لا ميرفقال :

« أيكون بالطلبة المصريين ضعف أو فتور في الذكاء ؟ كلا — فلو اننا وضعنا للشبيبة الفرنسية مثل هذا النظام فجعلنا مدة دراستهم الثانوية أربع سنوات بدلا من سبع ولو اننا حذفنا من برنامج تعليمهم الفلسفة والتاريخ الطبيعي ودراسة آداب لغتهم الوطنية ولو اننا أبدلناهم من كل ذلك شيئاً من علم الجغرافية وقليلا من التاريخ على طريقة القدماء في سرد الحوادث باعتبارها درساً عملياً للأخلاق وأضفنا الى ذلك قشوراً من العلوم الرياضية ثم اشترطنا ان يكون درس كل ذلك بلغة أجنبية وحرمنا على تلك الشبيبة استخدام لغتها الوطنية في تحرير وكتابة ما تنشئه من الموضوعات والخطابات — لو انا فعلنا كل ذلك لوصلنا الى النتيجة عينها »

وفى مدرسة الهندسة بدلت الحكومة في برامجها مراراً عديدة وكادت هذه المدرسة أن تلحق بالمدارس التي ألغاها الاحتلال فقد جاء في تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٤ عند الكلام على هذه المدرسة ان عدد تلامذتها في سنة ١٩٠٠ بلغ خمسين تلميذاً وفي سنة ١٩٠١ كان أربعين وفي سنة ١٩٠٢ لم يكن غير ٢٧ طالباً وفي سنة ١٩٠٣ نزل العدد الى ٢٣ طالباً فقط .

فلما رأت الحكومة ان هذه المدرسة وشيكة الزوال اضطرت الي قبول الراسبين في امتحان الشهادة الثانوية فيها وبذلك زاد عدد الطلبة ثم عادت فاشترطت للالتحاق بها الشهادة الثانوية .

مدرسة المعلمين — كانت مدرسة الألسن التي أسسها محمد علي سنة ١٨٣٦ تقوم بوظيفة مدرسة المعلمين الى سنة ١٨٨٠ فاخرجت العشرات من أكفائهم وفي تلك السنة أنشيء بجانبها مدرسة معلمين وبتداخل الاحتلال في هذه المدرسة وجعله تارة سني دراستها ثلاث سنوات وطوراً

سنتين وبجعل الدراسة فيهـا باللغـة الفرنسية ثم بالانجليزية وبحذفه أهم مواد التعليم فيها قل الاقبال على هذه المدرسة حتي أغلقت في سنة ١٩٠٤

ولما كانت نظارة المعارف في حاجة الى معلمين اضطرت الى استخدام حامل الشهادة الابتدائية ثم رجعت فأنشأت مدرسة بدلا من الأولى لاتفي بالمقصود وحذفت من مواد التدريس اللغة الفرنسية وعلم الهيئة وفلسفة النفس والمحاسبة والمذكرات والتربية العملية ومواد أخرى وكل هذه المواد كانت داخلة ضمن برنامج المدرسة الملغاة

مدرسة الحقوق

في سنة ١٨٦٨ تأسست هذه المدرسة وسارت من بدء نشأتها سيراً حثيثاً الى التقدم لا دخل للسياسة في شؤونهـا وقد تولى إدارتها نظار فرنسيون الى سنة ١٩٠٧ . غير ان الانجليز ابتدأوا يتداخلون في شؤونها سنة ١٨٩٩ حيث زادوا فيها القسم الانجليزى واقتضي الحال لمدرسين انجليز بعد ان كان المدرسون من أكفاء أبناء فرنسا في القانون والتشريع

ونحن نترك للمسيو لمبير آخر ناظر فرنسي فيها الكلام على ما صارت اليه هذه المدرسة الآن التي محي منها القسم الفرنسي قال المسيو لمبير في كتابه الى جريدة الطان الفرنسية ما يأتي :

« تركت هذه الوظيفة والأسف يكاد يمزق فؤادى لان البقاء فيها لم يعد فى وسع رجل مثلي جعل حياته وقفاً على العلم . ولأني ما كنت بقادر على حفظ هـذا المنصب ذى الراتب الضخم ما لم أرض بان أكون آلة صماء لسياسة غير قويمة ومكدرة لصفاء العلائق بين المصريين والأوربيين

ان الموظف الانجليزى القابض فعلا على الادارة الحقيقية لنظارة المعارف وهو المستر دنلوب كان قبل قدومي الى مصر بعام قد حارب مدير مدرسة الحقوق بثبات نادر فغلبه على أمره وسلب منه سلطته ثم اغتنم تلك الفرصة التي آلت فيها هذه السلطة الى العدم فأخذ يهيج عواطف الطلبة ويستفزها باصداره لهم أوامر متناهية في القسوة والغلظة ولا مبرر لها حتي جرهم الى الاعتصاب ثم اتخذ اعتصابهم ذريعة للتشفي من سلفي الذى كان حاقداً عليه .

ولم يكن حظي من المعاملة باسعد من حظ هذا السلف ....» ثم قال:

« وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسي في مدرسة الحقوق بلا تبصر على حين ان تعليم الحقوق في هذه المدرسة لا يزال ويجب ان يبقي تعليما فرنسياً ما دامت قوانين البلاد لم تغير تغييراً كلياً. لانها عبارة عن ملخص لقوانينا ..... وقد مثل المستر دنلوب رواية غريبة للتعليم العالي في مدرسة الحقوق فوقف تعيين ما يحتاج اليه القسم الفرنسي من الموظفين تتميما لما ينقص من عددهم المحدد قانوناً . وحجته في ذلك ان مصير هذا القسم الى الزوال العاجل . واكتسح من القسم الأكبر وهو الذى تدرس فيه الحقوق الفرنسية باللغة الانجليزية الأساتذة الأكفاء الذين قاموا بأمره في مبدأ تأسيسه وهم من القضاة الذين أفادتهم اقامتهم الطويلة في القطر المصرى خبرة باسرار قوانينا . واستبدلهم بشبان من الانجليز يعينون بمجرد تخرجهم من

الـكلية الانجليزية فيقدمون الى مصر وهم والطلبة المكلفون بتعليمهم سواء في عدم الدراية بالقوانين المصرية بل ان فريقاً من هؤلاء المعلمين لم يبلغوا الى الآن في معرفة لغتنا حداً يستطيعون معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التي يستعان بها على التدريس ترجمة غير مشوهة .

ولقد بذلت كل جهد في سبيل ترقية شؤون المعلمين . . . . . فذهبت مساعي كلها أدراج الرياح بازاء عناد مستر دنلوب .

كان هذا الرجوع بالعلم الى الوراء يقتضي التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسنى خشية ان تهيج غضبهم حالتهم السيئة وانحطاط التعليم فيهم . وفي مصر الآن حركة فكرية ترمي الى طلب العلم والعرفان ولكن مستر دنلوب وضع لهؤلاء الطلبة الرجال نظاماً من النظامات الموضوعة لصغار تلامذة المدارس الابتدائية وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية . . . . »

لقد نشر هذا الكتاب في جريدة الطان وتناقلته

الأسلاك البرقية وسئل عنه السير جراى في البرلمان ولكن سياسة الاستعمار اقتضت ان تجر ذيل التغاضي عما فيه

ميزانية التعليم — بينما نرى حكومتنا تصرف القناطير من الذهب في الشؤون الكمالية نجدها تضن كثيراً على التعليم .

من المعلوم أن حكومات أوروبا تصرف عشر إيراداتها على الأقل في سبيل نشر التعليم الابتدائي وأمريكا تصرف ٣٤ في المائة من إيراداتها أما حكومتنا فبالرغم من عدم وجود بحرية وحربية لها تقريباً وفضلا عن زيادة مصاريف الادارة وتفتيش المدارس بسبب ضخم رواتب الموظفين الانجليز البالغ عددهم بوزارة المعارف ١٣٤ مرتبهم الشهرى ٥١٤٠ جنيهاً والمصريون ١٠٢٦ موظفاً مرتبهم ١٤٢١٠ جنيهاً تقريباً فمتوسط الانجليزى شهرياً ٣٨:٣٣ والمصرى ١٣:٨ تقريباً فانها لا تصرف في سبيل التعليم الابتدائي زيادة عن ٠,٩ في المائة واليك البيان الذى يوضح ميزانية التعليم الابتدائي في سنة ١٩١٤

جنيه	
١٢٣١٨٦	المقرر صرفه على ٣٤ مدرسة ابتدائية
١٥٩٦٠	مايخص المدارس الابتدائية من مصاريف الادارة والتفتيش الخاص بها بالنظارة
٣٠٠٠	المقرر اعانة للكتاتيب بالمحافظات
١٤٢١٤٦	مجموع ما ينفق على التعليم الابتدائي

تنزيل

	جنيه	
	٧٧٩٥٥	المصروفات التي يدفعها التلاميذ
	٣٠٠٠٠	ايراد جفلك الوادى الذى وقفه اسماعيل وغيره من الأوقاف
١٢٨١٩٥	٢٠٢٤٠	ما تدفعه الأوقاف للمعارف لكتاتيبها ومدارسها خلاف ٥٠٠٠ جنيه للترميمات
١٣٩٥١		وهذا المبلغ هو كل ماتدفعه الحكومة في سبيل التعليم الابتدائي

أما إيردات الحكومة في سنة ١٩١٤ فكانت ١٥٣٩٠٨١٨

ولكي نبين الفرق الكبير بين ما تبذله حكومتنا في سبيل التعليم الأولي بالقياس الى البلاد الأخرى ننقل الجدول الآتي في الصفحة التالية الذى حرره المستر جندرانات سمدار في شهر مارس سنة ١٩١٠ (في المجلة الحديثة) عدا مصر

وقد أغنانا اللورد كرومر عن الافاضة في بيان مجهود الحكومة بالنسبة لما تصرفه على التعليم في جميع درجاته فقد قال في تقريره عن سنة ١٩٠٢ صحيفة ١٦ « والتفت الآن الى إدارة التعليم فأقول ان الأموال التي أنفقت في هذا الباب في غضون السنوات العشرين الماضية بلغت ١٨٢٤٥٤٨ جنيهاً مصرياً أو أقل من واحد في المائة من مجموع المصروفات العمومية »

نشأت عن امساك الحكومة هذه النسبة الغريبة الآتية .

عدد البالغين سن التعليم ١٣٦٢٩٣٠ (١) تعلم منهم الحكومة في مدارسها ٧١١٩ أى بنسبة ١٧ في الألف (٢)

---

(١) (٢) التعليم فى مصر لامين باشا سامي

أسماء الممالك	عدد السكان	جملة النفقات بالجنيه المصري	ما يخص الواحد من السكان بالقرش
سويسرا	٣١.....	١٢٧١٠٠٠	٤١
الولايات المتحدة	٧٥٣.....	٣٦٠٦٨٧٠٠	٤٧و٩
انجلترا وويلز	٣١٧.....	٧٧٣٤٨٠٠	٢٤و٤
بروسيا	٣٤٥.....	٨٩٧٠٠٠٠	٢٦
كندا	٥٢.....	١٩٦٥٦٠٠	٣٧و٨
أوستراليا	٤٣.....	٤٤٢٩٥٠٠	٥٦و٥
ارلندا	٤٥.....	١١٨٨٠٠٠	٢٦و٤
اسكتلاندا	٤٣.....	١٦٠٨٢٠٠	٣٧و٤
النمسا والمجر	٤١٤.....	٥٠٥٠٨٠٠	١٢و٢
فرنسا	٣٨٥.....	٩٢٤٠٠٠٠	٢٤
البلجيك	٦٦.....	١٤٤٥٤٠٠	٢١و٩
الروسيا	١٢٦٥.....	٤١١١٢٥٠	٣و٢٥
اليابان	٤٢٧.....	١٩٢١٥٠٠	٤و٥
الهند الانجليزية	٢٢١٢.....	٧٥٢٠٨٠	٠و٣٤
مصر سنة ١٩١٤	١١٢٦٧٣٥٩	١٣٩٥١	٠و١٢

عدد البالغات سن التعليم ١٠٤٨٠٦٩ (١) تعلم منهن الحكومة في مدارسها ٤٩١ أى بنسبة ٧ في الالف

هذه يد الاحتلال في التعليم وسنبين في الفصل التالي كيف تمكنت الأمة من التغلب على كثير من هذه المصاعب

الامن العام — نقتصر في الكلام عن الامن العام على ايراد ما جاء في تقرير السير غورست سنة ٩٠٩ قال «حولت الانظار في التقارير السنوية الأخيرة الى سوء حالة الامن العام في المديريات والصعوبات العظيمة التي تحول دون تدبير علاج ناجع فيها وقلت في تقريرى الماضي ان الحكومة تنظر في التدابير التي يجب إتخاذها في معاملة الأشقياء الذين أوقعوا الرعب في النواحي التي يقيمون فيها »

وقال اللورد كتشنر في تقريره عن سنة ٩١٣ بأن الجرائم كانت ٣٦٨٨ في سنة ٩١١ و٣٧٨٤ في سنة ٩١٢ و٤٠٩٦ في سنة ٩١٣ فهي اذن آخذة في الازدياد

---

(١) احصاء (ب) من التعليم في مصر صحيفة ١١٤

الى هنا انتهي الكلام بايجاز عن أعمال الانجليز في مصر على أننا أهملنا بعضاً منها كنزواية غير الأكفاء ومصاريف جيش الاحتلال الباهظة وغير ذلك

ويجدر بنا أن نثبت هنا في آخر هذا الفصل ما قاله المستر فرمان قنصل جنرال أمريكا في كتابه (مصر وارهاقها) صحيفة ٢٨٤ (من خطابة للسير ولفردلوسون ألقاها في مجلس النواب قال « لقدزاد دين مصر على يدنا الى مائة مليون جنيهاً . لقد ذبحنا آلافاً عديدة من الأهالى وشللنا حركة المجلس النيابي ودمرنا بمنتهي القسوة أهم بلد في القطر . ونشرنا الفساد والدعارة في العاصمة وأثقلنا كاهل الأمة بالضرائب والأموال وبذرنا بذور الشقاق بين الأمة والخديوى وأخمدنا شعلة الاستقلال التي أضرمت لأول مرة في نفوس الأمم الشرقية منذ أجيال مضت »

أما التصرف في الميزانية والاحتياطي والسودات فسيأتي الكلام عليها فيما يلي .



و

﴿ عمل الأمة ﴾

لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد امام الاحتلال وعبثه في أمورها . فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشفة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته . طالبة من حكومتها ان لا تصرف المال في غير أوجه الفائدة وان لا تضن به على الأمة .

وكثيراً ما وقف الاحتلال امام هذا الحق الذى ينادى به صاحبه موقفاً حرجاً فلجأ الى الحيلة السياسية وحاول تسكين خاطر الأمة باجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط .

ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة ان من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعي في سلبها إياه فتكفلت هي

بالقيام بما هو من شؤون الحكومات في الأمم المستقلة

واذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد في شؤون الحياة الدرجة التي ترضيها فذلك بسبب العقبات التي تصادفها في طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها .

لقد وجهت عنايتها الى تربية أبنائها وتعليمهم بدون تفريق بين غني وفقير فتألفت الجمعيات الخيرية وجمعت الأموال الكثيرة وحبست العقارات ذات الايراد الكبير فوصلنا بفضل هذا المجهود الى تأسيس عدة معاهد منها :

أنشأت الأمة لغاية سنة ١٩١٥ من الكتاتيب ٧٤٥٤ موزعة في المدن والقرى تدرس فيها القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والقرآن الشريف وقد بلغ عدد التلاميذ فيها في هذه السنة ٣٦٧٧٤٩ (١) أما الحكومة فتدير ١٤٢ كتاباً تصرف عليها من الاعيان المحبوسة لها من الاهالى

وقد أنشئت مدارس لتخريج معلمين لهذه الكاتيب بعدد واف ..

---

(١) كتاب التعليم فى مصر

اما من جهة التعليم الابتدائي العالي فقد أنشأت الجمعيات والافراد عدداً كبيراً من المدارس الابتدائية العالية على نسق مدارس الحكومة فصار للأمة ٩٤٣ مدرسة يتعلم فيها ١٠٨٦٤١ تلميذاً ... في حين ان للحكومة ٣٢ مدرسة عدد تلامذتها ٦٨٣٧ وان نتائج الامتحانات العمومية تفوق في بعض هذه المدارس نتائج المدارس الاميرية فالفرق كبير جداً بين ما عملته الأمة للتعليم الأولى بنوعيه وما عملته الحكومة فان نسبة عدد من تعلمه الحكومة في مدارسها الابتدائية الى عدد جميع التلامذة كنسبة ١٧ الى الف فقط (١) وقد فتحت الامة عدة مدارس للبنات تربو على مدارس الحكومة بكثير . وليس أدل على ذلك من أن نسبة التلميذات في مدارس الحكومة لمجموعهن ٧ في الالف والاهالى ٥٠٨ في الالف (٢) ولم يفت الأمة الاهتمام بالتعليم الثانوى ففي هذا أيضاً فاق عملها عمل الحكومة التي لا تعلم سوى ٦ في الالف والاهالى ١٢ في الالف (٣) وباقي الأ... في درجات التعليم الأخرى

(١ و ٢ و ٣) التعليم فى مصر لامين باشا سامي .

وليس للحكومة سوى ٦ مدارس ثانوية منها ثلاث أنشئت قبل الاحتلال وواحدة أنشئت في سنة ١٩٠٦ وواحدة في سنة ١٩١٠ ومدرسة طنطا الثانوية التي أنشأتها الاهالي أحيلت أخيراً على وزارة المعارف

اما الأمة فان لها الآن ١٤ مدرسة(١) بها من التلاميذ ٧٩٧١

وشعرت الأمة كذلك بحاجتها الى المدارس الخصوصية من صناعية وزراعية وفنون جميلة وموسيقى ومدارس خرس وعميان فانشأت منها عدداً ليس بقليل واسفرت عن نجاح باهر وعلى الأخص في المسائل الصناعية (٢) مما جعل اللورد كرومر يقول في تقرير سنة ١٩٠٢ بأن النهضة الصناعية جارية على ساق وقدم

ورأت الحاجة الى التعليم العالي فانشأت في سنة ١٩٠٨

---

(١) امين باشا سامي ونحن نظن ان العدد اكثر من ذلك جدا

(٢) انشئت مدرسة محمد على بنا جمع من الاهالى والتبرعات بلغت ١٠٤٦٤ جنيهاً واوقف عليها منشاوى باشا مائة فداناً وكثيرون غيره وانقام بادارتها جمعية العروة الوثقي

جامعة(١) بها قسم للآداب ويدرس به آداب اللغة العربية وتاريخها وتاريخ الأمم الاسلامية وتقويم البلدان ووصف الشعوب وتاريخ الشرق القديم وتاريخ آداب اللغة الانجليزية وتاريخ آداب اللغة الفرنسية وتاريخ المذاهب الفلسفية وقسم للعلوم الجنائية يدرس فيه قانون العقوبات المقارن وقانون الجنايات المقارن وتحقيق الجنايات العملي وعلم الاجتماع الجنائي والطب الشرعي وعلوم أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائي — وقسم العلوم المالية والاقتصادية ويدرس فيه الاقتصاد السياسي وعلم المالية والقانون المالي المصرى والعملة وأعمال البنوك والاقتصاد الزراعي . وقسم للحقوق يدرس فيه جميع مواد مدارس الحقوق .

وان إدارة الجامعة ترسل بعثة الى أوروبا على مصاريفها للتبحر في العلوم حتي اذا عاد أفرادها اشتغلوا بالتدريس فيها .

---

(١) جمع لها فى سنة ١٩٠٧ فقط ٢٦٠٠٠ جنيهاً واوقف عليها احمد بك الشريف مائة فداناً واوقفت عليها الاميرة فاطمة هانم عقاراً وتبرعت بحليها التى بلغت قيمتها ١٠٠٠٠ جنيهاً

وقد شعر الآباء بنقص مواد التعليم في المدارس الاميرية كما شعروا بحاجة الأمة الى أبناء متعلمين تعليما راقيا فأكثروا من ارسال أبنائهم الى المدارس خارج القطر . وقد بلغ عدد من يتعلم من المصريين في أوروبا ٨٤٠ في سنة ٩١٤

فهذا عمل الأمة في التعليم أتينا عليه مسرعين وبمنتهي ما يمكن من الايجاز . وان الجمعيات التي تقوم بأمر التعليم كثيرة في مصر وثابتة الدعائم وآخذة فى الرقي سنة عن سنة نخص بالذكر منها الجمعية الخيرية الاسلامية (١) وجمعية المواساة الاسلامية ومدرسة مصطفي كامل والاعدادية والالهامية والتوفيق القبطية ومدارس الاقباط الكبرى والمساعي المشكورة بشبين

---

(١) الجمعية الخيرية الاسلامية من أكبر الجمعيات التي تعمل بجد ونشاط وأعمالها مقرونة بالنجاح وايراداتها فى سنة ١٩١٧ بلغت ٤٠٠٠٤ جنيه و ٨٣٤ مليم ومصروفاتها ٣٦٢٧٦ جنيه و ٢٣٩ مليم صرفت منه على التعليم ٣٢٦٩٨ جنيه و ٥٢١ مليم ولها ١٦ مدرسة عدد تلامذتها ٤٧٩٠ يتعلم منهم مجاناً ٢٣٤٧ غير اقسامها الثانوية وعدد تلامذتها ٦٤٨ يتعلم منهم مجاناً ٢٤٤ فيكون جملة تلامذتها ٥٤٣٨

الكوم والعروة الوثقي باسكندرية وعدة جمعيات أخرى كثيرة منتشرة في انحاء البلاد . أما الأعيان والاطيان التي وقفها المصريون على التعليم ورجال العلم وإنشاء المدارس المختلفة فكثيرة جداً نكتفي بهذه الاشارة اليها .

وإننا لا نبالغ اذا قلنا ان الأمة المصرية هي الآن في مقدمة الأمم التي تقدر العلم حق قدره وتجعل تربية أبنائها في الصف الأول من احتياجاتها الأخرى . يشهد بذلك ما قاله يعقوب باشا أرتين في كتابه المسمي القول التام في التعليم العام « ومن الأمور الجديرة بالذكر هو ان الأهالى لاشتغالهم بمستقبل بنيهم وتعليمهم التعليم الصحيح وتعويدهم على التربية الحقة تراهم لا يألون بالنفقات »

وقال لورد كرومر في تقرير سنة ٩٠٢ « وهذه الزيادة العظيمة في عدد المدارس الخصوصية مما يسر الخاطر لأنها دليل واضح على اهتمام البلاد عموماً بالمعارف وكثير من هذه أنشأته الجمعيات الاسلامية والقبطية لتأييد المعارف وترقيتها في نواحيها »

وقال السير ألدن غورست في تقريره عن سنة ٩٠٧ في كلامه على التعليم الأولى ما ياتي ص ٦١ « وقد زاد الاهتمام بالتعليم الابتدائي زيادة عظيمة في السنوات الأخيرة وتحسنت أحوال الكتاتيب وزيدت مصادر الانفاق عليها وبلغ عدد ما أنشئ من الكتاتيب باحسان ذوي البر من الافراد وأريحية أهالي المدن والقرى ١٥٠١ وبني في مديرية الدقهلية ٣٠٠ كتاب وكتاب كلفت ١٥٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً وتبرع المحسنون بثلاثة آلاف جنيه مصرى لتأسيس مدرسة لتخريج المعلمين اللازمين لهذه الكتاتيب

وفضلا عن ذلك فقد حركت الغيرة العمومية ذوى الأريحية للوقف على الكتاتيب فبلغ ما وقفه بعض الأفاضل في القطر فى خلال السنوات الأخيرة ٥٥٤ فدانا تنفق غلتها على المدارس وقد حازت مديرية الدقهلية قصب السبق في هذا المضمار كما حازته في انشاء المدارس الجديدة فوقفت ٤٣٠ فدانا من الاطيان وبعض العقارات في مدينة المنصورة ثمنت جميعاً بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيهاً وريعها السنوى ٢٥٠٠ جنيهاً ورأت

الحكومة ان تنشط هذا الشعور فعرضت في سنة ١٩٠٥ ان تتبرع بالاراضي اللازمة لبناء الكتاتيب فقدم لها ٥٥٥ طلباً بسبعين فدانًا فأجابت الحكومة ٤٥٧ طلباً منها يقتضي لها ٥٧ فدانًا .

واهتمت الأمة بالشؤون الزراعية فأسست الجمعية الزراعية السلطانية لمراقبة سير الزراعة وجمعية اتحاد المزارعين بالقطر المصري لنفس الغرض وجمعية البساتين وأقيمت المعارض الزراعية الكثيرة في انحاء البلاد واهتم الناس بترقية نوع حاصلاتهم . وكذلك تأسست بكثرة النقابات الزراعية (١) وقد جاء في تقرير اللورد كرومر عن سنة ٩٠٢ ما يأتي مشيراً الى الجمعية الزراعية والمعارض

(١) تاسست هذه النقابات بجهود المرحوم عمر بك لطفي رئيس نادي المدارس العليا منها نقابة شبرا النملة ونشيل وناهيا وسنتماي وعزبة الشاذلي وكوم النور ونامول واوليله وكفر المقدام ودياى وميت القرشي وكفر الحمام وصهرجت الكبري ودنديط وشركة بسمبو وشركة سمالوط

« تقدمت هذه الجمعية تقدماً عظيما في السنة الماضية وزاد عدد أعضائها حتي صاروا ٩٣٢ عضواً (سنة ١٩٠٢) وأقيم ثلاثة معارض زراعية سنة ١٩٠٢ واحد في القاهرة وآخر في الوجه البحرى وآخر في الوجه القبلي فأبدى المزارعون اهتماماً عظيما بها وعرضوا فيها أنواع كثيرة من المواشي والحاصلات وتحسنت معروضات الحبوب جداً من حيث نوعها ونظافتها ودلت معروضات القطن على ان المساعي مبذولة في الوجه القبلي لزرع أحسن الأصناف التي لا تزرع الآن الا في الوجه البحرى »

وكذلك خطت الأمة خطوة محمودة نحو تحسين حالة الصناعة والعمال فتأسست نقابات العمال والأندية وشركات التعاون المنزلي والمدارس الصناعية والمدارس الليلية للعمال وأقيمت معارض صناعية وأقبل الناس اقبالا كبيراً على الصناعة الوطنية تشجيعاً لها

ورغبة في ترقية الأحوال الصحية أسس الأهالي المستشفيات المتنوعة الكثيرة ووقفوا عليها الأملاك المغلة

وأنشئت جمعيات الاسعاف ورعاية الاطفال وقامت البلاد والقرى تطلب انشاء مجالس محلية . وقد قال اللورد كتشنر عنها في تقريره عن سنة ٩١٣ ان ٢١ مدينة طلبت من الحكومة أن يسمح لها بانشاء مجالس محلية فمنحت التصريح أربعة منها لأن أهلها عرضوا ان تضرب عليهم ضريبة اختيارية

ولم تفرط الأمة في شؤونها التجارية فابتدأت تنشئ شركات التعاون المالي وتأسست الغرفة التجارية والمجلات التجارية

ز

﴿ مصر والاستقلال ﴾

مصر بلاد غنية بنيلها العذب وأرضها السوداء ومناخها الجميل وفلاحها المجد ومحاصيلها التي تتهافت البلاد الأخرى على مشتراها وموقعها الجغرافي بين القارات في طريق التجارة ..

لقد قال عنها عمرو بن العاص في كتابه الى أمير المؤمنين عمر إنها زمردة خضراء وفي الواقع إنها لكذلك ومن يكون راكباً على طريقها الحديدى من الاسكندرية الى أصوان ليرى الأرض خضراء ذات اليمين وذات الشمال يتخللها ماء النيل بلونه النحاسي الجميل . وقال عنها اللورد كرومر في تقريره عن سنة ٩٠٥ « وتربة مصر هي الابليز (الطمي) الذى رسب من مياه النيل على توالى الأحقاب . وقواتها على الانتاج والانبات لا تحصي كما قال السير جون بورنج في تقرير له عن مصر وكريت منذ سنتين فحيثما رششت الارض بماء النيل أسرعت فأنبتت النبات الجميل »

مساحتها الجغرافية بغير السودان ٩٩٤٠٠٠ كيلو متراً أما الأرض المزروعة فيها فتبلغ فقط نحو ٢٢٠٥٠ كيلو متراً .

يسكن هذه البلاد شعب يبلغ عدده الآن نحو ١٣ مليون نسمة سريع النمو متجانس الأخلاق والعادات واللغة والتاريخ والمدنية يدين بدين الاسلام كله ما عدا نحو الستمائة ألف يدينون بالمسيحية وهؤلاء يعيشون مع اخوانهم المسلمين

في وئام دائم واتفاق تام . المسلم مسلم في مسجده والمسيحي مسيحي في كنيسته والجميع مصريون مخلصون شركاء في المرافق الحيوية شركاء في الآمال الوطنية . شركاء في الشكوى من التسلط الأجنبي . نعمنا معاً بالاستقلال والحرية في العهود البيضاء وتحملنا معاً مرارة العيش في العهود السوداء وبقينا دائماً كتلة واحدة لا قبل للسياسة بتفريق أجزائها وهل نحن في حاجة الى دليل على اتفاق أهل الدينيين في الغاية العامة وهذه صحافة الأقباط وأبناؤهم تملأ الارض نداء باستقلال مصر وحريتها .

والشعب المصري شعب عامل مجد مجتهد نجد الفلاح يستيقظ مبكراً فيذهب الى حقله حيث يعمل فيه النهار كله بهمة لا تعرف الملل . ولم ينكر اللورد كرومر هذه الصفة في المصري حيث قال في تقريره عن سنة ٩٠٥ « وهواء مصر معتدل ولكن خصب تربتها واعتدال هوائها لم يحدثا فيها ما يحدث في البلدان التي خصتها الطبيعة بمزايا حرم غيرها منها . وأعني بذلك انها لم تخمد نار الجد والكد في أهلها بل ان

أهلها قوم نشيطون مشهورون بكدهم واجتهادهم »

وانا موجزون هنا رأى كاتب أوروبي مكث قاضياً بالمحكمة المختلطة مدتها الأولى كلها والف كتاباً سنة ١٨٨١ سماه (مصر وأوروبا) قال هذا الكاتب (١)

« ان وجودى في مركز القضاء بالمحكمة المختلطة أكسبني معرفة أخلاق المصريين وعاداتهم فهم جنس مجيد لم يتطرق اليه الفساد أصلا وان امتزاج دمهم بالدم العربي وانتقال مدنية العرب اليهم لم يؤثر في مجد عنصرهم لأن الدم العربي لا يقل شرفاً عن الدم المصرى . واستنكر اعتبار المصريين الحاليين جنساً منحطاً (ص ٥١) . وقال ان الفلاحين من أكثر الناس احتفاظاً بكرامتهم فترى الواحد منهم يخرج من كوخه الحقير فيهبط أكبر السرايات بقدم ثابتة ويقف امام القضاء أهلياً كان أو مختلطاً رابط الجأش ويدخل على المديرين والوزراء ويقابل الخديوى كل ذلك دون ان

---

(١) تكلم المؤلف بتوسع كبير لذلك لم نر حاجة لايراد اقواله بالنص ولكنا حافظنا على المعنى تمام المحافظة

يخونه رشده أو يرهبه الموقف (ص ٥٢) وقال انه نظيف (ص ٧٤) ذكي جداً لاحظت المحاكم المختلطة ذكاءه من ملاحظاته وأجوبته امامها سواء كان مدعياً أو شاهداً (ص ٥٣) وقال ان نكران الجميل ليس من طباعه (ص ٧٤) وانه يمقت الكذب والخداع اللذين ينهاه عنهما دينه (ص ٥٥) وقال انه شديد التمسك بمبادئ الشرف وان المحاكم المختلطة لاحظت احترامه لتعهداته وبعده عن رغبة التملص من دينه والخلاص من القيام بأدائه وعدم التجائه في قضاياه الى وسائل تعسفية كانكار الكتابة أو الامضاء (ص ٥٨) وقال ان محاسنه الاخلاقية لا يصح انكارها. (ص ٦٦) ونفي عن المتنورين منهم حب الاثرة وانصرافهم الى الماديات دون غيرها وقال انهم يكرهون الحكم الأجنبي ولو كان للترك ويرغبون في حكومة وطنية بحتة وقال انهم شغفون بحب مصر الحالية ومصر التاريخية (ص ٢٧) شغفون بتعليم أبنائهم الى درجة انهم يدخلونهم المدارس المسيحية التي يدرس لهم فيها الدين المسيحي (ص ٨٥) »

ذلك وصف مدقق أوروبي المصريين وهو وان كان

لم يكتب اسمه على كتابه هذا الا ان المسيو كلمنصو وزير فرنسا باح به في خطبة له على مجلس نواب فرنسا بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ حيث قال انه قاض هولندى اسمه فان بملن . وانك لتحكم على عظم مركز مؤلفه من وصف المسيو كلمنسو له في الخطبة بدقة النظر ومن استناده اليه في خطبته هذه التي كانت من خطبه الشهيرة الرنانة ومن حث مواطنيه الفرنسيين على مطالعته .

هذا هو الشعب المصرى . شعب توفرت له أسباب الثروة . شعب كبير تام قوى العصبية متحد بطبيعته لاجتماع عوامل الاتحاد فيه . شعب كريم المحتد مجيد الجنس ولد من سلف شهدت له الأوائل والأواخر بعلو الكعب في الحضارة منذ نشأته الأولى واعترفت بخدمه الجليلة للجنس البشرى . شعب قوى العنصر شديد الكيان متين الأخلاق لم تقو الأمم التي دخلت عليه أرضه على اضاعة شخصيته وإدماجه فيها . شعب يقدر الاستقلال والحرية قدرهما . نهض للجهاد فى سبيلهما مع الأمم المستقلة الآن وقبل كثير منها

وبذل دمه وماله مرات لأجلهما ولم يعطله عن الوصول الا اجتماع الدول عليه ان الحوادث الهائلة المتوالية ووسائل الاستبداد والارهاق لم تثنه عن عزمه واصراره على نيلهما كما قدمنا في الفصل الأول . شعب يبذل مجهوداً متواصلا للقيام بما ضنت به عليه حكومته المتسلط عليها الانجليز ولاصلاح ماأفسدته اليدالمستبدة فيشؤونه كما بينا . شعب شاعر بكرامته عارف بتاريخه ذكي صادق يأبي الذل ويبغض الاستبداد . عامل مجد شغف بحب بلاده والتعلق بأرضه . . . . شعب جدير بالانصاف والعدل يستحق عطف الأمم الحرة عليه . يستحق الأخذ بناصره . يستحق الحرية والاستقلال .

الا إن شرف الانسانية الرفيع لايسلم من الأذى وهذا الشعب المجيد مقيد بالأغلال والأصفاد . فنحن لم نكن قط شعباً متأخراً كالجنس البائد في استراليا أو كزنوج افريقيا. نحن لم نكن عالة على الانسانية بل اننا حتي في وقت محنتنا قدمنا أكبر الخدم . فقنال السويس من يدنا وفلاحنا

يجد نهاره وايله ليخرج للمعامل الاجنبية حاصلات أرضه ويقدم لها موادها الخام التي لا تستغني عنها . ولو كنا مستقلين لقدمنا أضعاف ذلك بتوسيع منطقة الارض الزراعية وتنويع الحاصلات وتحسينها باصلاح الارض البور التي عطل اصلاحها النظام الاستبدادى . ولا كتشفنا في أرضنا المناجم واستخرجنا منها الخيرات وقدمنا أنواعا أخرى من المواد للعالم .

ولو كنا مستقلين لكنا ركناً قوياً في بناء السلام العام ولاستخدمنا مركزنا الجغرافي البديع لتنفيذ موجبات الأمن ومنع الحرب وان شعباً هذا شأنه وهذا مركزه الطبيعي يكون باستقلاله محترم الكلمة مرهوب الجانب مسموع الحجة السياسية ذا نفوذ يستطيع التأثير به والعمل مع العاملين لاستتباب السلام في انحاء العالم .

ان مركزنا الطبيعي الذي تستخدمه السياسة الاستعمارية الآن في تقديم الوقود لنار الحرب والذى جعلته مستودعا للقوات المدمرة يكون يوم استقلالنا محط انظار رجال السلام

لتنفيذ سياسة السلام والوفاق بين شعوب الارض

الا ان الاستقلال حق ترتب للشعوب بقوة الحاجة اليه من يوم ان انقسم بنو آدم الى ملل ونحل . حق ولد يوم ميلاد الشعوب في العالم . فكل شعب لا سيما الشعوب العاملة المجدة له حق في البقاء ولا بقاء بغير الحرية والاستقلال . إنه نتيجة لازمة للحرية الشخصية ولا وجود للحرية الشخصية إلا بوجوده . تلك الحرية التي هي ركن من أركان شخصية الانسان وعنصر من عناصر الهيكل البشري اذ لا فرق بين الحيوان الانساني والحيوان الأعجم المسخر الا بالارادة وسلب الحرية الشخصية سلب للأرادة أو حبس لها عن الجولان .

أنكرت السياسة القديمة — سياسة العسف والاستغلال — هذا الحق على الأمم . أنكرته الاعلى الأمم القوية حالا فاذا ما تولى هذه الأمم الضعف هنيهة أنكرته عليها وافتاتت على استقلالها فتولدت الأزمات وتداعت دعائم السلام واشتعلت نار الحروب وتعذبت الانسانية من رؤية بحار الدماء البشرية

وصعود الارواح الانسانية شاكية الى المولى عز وجل ظلم الانسان للانسان

فلا قاعدة للسلام العام أثبت من تقرير مبدأ استقلال الأمم بالفعل لا بالقول ولا قرار للسلام العام على غير هذا المبدأ . اذ أن بين الأمم المستعبدة أمماً لا يمكن أن ترضي بسلب استقلالها . لا يمكن أن ترضي لأبنائها وأبناء أبنائها وأحفاد أبنائها عيشة الذل الأبدى ولا بد لها يوماً من أن تقوم مطالبة بحقوقها الطبيعية وعندئذ قد يضطرب ميزان السلام العام وتكون المسؤولية على الذين أهملوا شأن استقلالها عند تسوية المسائل الدولية. تكون المسؤولية عندئذ على القضاة الذين حكموا في قضيتها لمصلحة مغتصبها .

لقد نظر فلاسفة فرنسا من قديم الي هذه الحقوق . ونشروا مبادئهم فقامت الثورة الفرنسية الكبري وأعلنت حقوق الانسان والمساواة بين الأجناس والنحل وسارت هذه المبادئ وتعدت فرنسا الى البلاد الأخرى الأوروبية وانتقلت الى مصر مع الحملة الفرنسية وتمكنت من نفوس

أهلها . ولكن يا للاسف فقد عادت سياسة العنف والتحكم وبسطت جناحيها على الارض حتي قامت الحرب الخالية التي ذهبت بأرواح الملايين من شبان الانسانية وشلت حركة التجارة والصناعة والزراعة وأفنت القناطير من الذهب فتنبه السياسيون الى عيب سياسة التحكم وقام الدكتور ولسن العظيم ينادى بالمبادئ الحرة المعروفة ويصف الدواء الناجع لشفاء الانسانية من هذا المرض العضال .

والمسيو كلمنسو رئيس وزارة فرنسا قول مأثور في هذا الصدد ضمن خطبة له على المسئلة المصرية ألقاها في مجلس نواب فرنسا بتاريخ ١٩ يولية سنة ١٨٨٢ وان من المفيد أن نثبتها هنا حتي يتبين الناس ان عاهل فرنسا الآن لا يختلف مع الرئيس ولسن في المبدأ قال :

« ان هنالك سياسة أخرى أسميها السياسة الدمقراطية تلك السياسة التي تفضل الفتوحات المعنوية على الفتوحات المادية . وترى فى الحرب بدعة ممقوتة يتألم منها الغالب والمغلوب . وتوجب على المدنية العالية أن تبذل كل ما فى

وسعها لتضع للعالم نظاماً سياسياً اجتماعياً اقتصادياً أساسه الحق والعدل بدلا من نظام يرتكز على مبدأ استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحكم الأمم في الأمم

« فلأن الجمهورية الفرنسية الأولى كانت تجرى على هذه السياسة الدمقراطية بالرغم من الأزمات الهائلةالتي صادفتها وتغلبت عليها . ولأن فرنسا نشرت فى أنحاء العالم مبادىء العدل العام وأعلنت انعلى الأمم للأمم واجبات كما أنعلى الفرد لأخيه واجبات وان نظام أوروبايتداعي الى السقوط اذا جحدت هذه الواجبات بين الأمم .

لذلك كله نالت فرنسا في العالم سمعة أدبية سامية أكسبتها ميل الأمم والنحل وان هذه السمعة الأدبية لا تزال سائدة بالرغم من الاغلاط التيارتكبناها. ولقدعبر أحد عظماء الرجال هو جفّرسون عما يختلج الأفئدة من الاحترام لفرنسا بكلمة أرددهامفتخراً لأن بلادى استحقتها الا وهي : انلكل انسان وطنين : وطنه الأصلي وفرنسا .

« أريد بهذا أن أقول اننا اذا اتبعنا هذهالسياسةمع الأمم

أياكانت درجة حضارتها فقد بسطنا نفوذنا المعنوي بحيث لا يتطرق اليه الوهن اما اذا تجنبنا هذه السياسة وجرينا على سياسة التحكم في الرقاب واستغلال بني الانسان فقد قطعنا بيننا وبين ماضينا وخنا أنفسنا بأنفسنا وجازفنا بالنظام الحالي وأحدثنا أزمة بل ومن المحتمل ان ينتهي الأمر باشتعال نيران الثورة »

ثم قال :

« كأني بقائل يقول : حذار فان أمامك نوعين من بني الانسان أحدهما يجب اتباع هذه السياسة الدمقراطية معه والآخر لا يصح معاملته بغير العصا والسوط .....!!

« مهلاً أيها السادة . اني ماوقفت موقفي هذا الا للاحتجاج على هذا المذهب .... ان الحقيقة هي ان على وجه الارض شعوباً تفكر في ان تتسلط على جميع العالم . فهناك الجامعة الجرمانية والجامعة السلافية والجامعة الاسلامية ونظرية اتحاد الأجناس اللاتينية .

« وهناك أيضاً النظرية الانجليزية التي بُسطت لنا أسسه

على غير حقيقتها لأن الانجليز يتحاشون الافصاح عنها ويجتنبون المناداة بها كمذهب سياسي . انهم لا يجرؤون على إشهارها واذا اجترأ منهم أحد على المجاهرة بها ذكروه بأن انجلترا أنجبت من رجالها مثل ولبرفورس الذى كرس حياته على محاربة أمثال هذه المذاهب وانها تباهي اليوم بقيام أحد وزرائها اللورد برايت محتجاً على ضرب الاسكندرية اما حقيقة النظرية الانجليزية فهي ان كثيراً من الانجليز يعتقدون بتفوق الجنس الانجليزى السكسوني على جميع الاجناس الاخرى ويذهبون الى ان هذا الجنس انما هو وحده الذى يستحق الحرية واما الاجناس الاخرى فيجب عليها ان تخضع الى نظامات استبدادية تختلف درجاتها .....

« لقد تكلموا عن كندا (في غير هذا الموضع) اما انا فقد ذهبت إلى هذه البلاد وأقمت بها ورأيت الانجليز يسمون الجنس المقهور فيها . يسمونا نحن الفرنسيين الجنس الوضيع !! (ضحك في المجلس) . حذار . حذار يا من تذهبون مذهب التمييز بين جنسين من بني الانسان . حذار ان تصادفوا بين

الذاهبين هذا المذهب من يقذف أمتكم في عداد الاجناس الوضيعة

« أيها السادة أقول اذا كان ولا بد من التفريق بين جنس وجنس فامامكم جنسان : جنس غير أهل للعمل كأصحاب الجلود الحمراء في أمريكا الشمالية وهؤلاء مقضي عليهم بالفناء وانهم لآخذون بأسبابه . اما الجنس الذى هو أهل للعمل والنظام فسيحيي حتما فكل أمة عاملة سينقذها العمل منقذ كل عامل .

أتظنون ان المصريين أقل درجة من سود امريكا الشمالية !!! لقد رأيت هؤلاء القوم الذين يظهرون لأول وهلة غير أهل للعمل والرقي ومع ذلك فقد صاروا وطنيين امريكيين بعد رفع العبودية عنهم وانهم ايقومون الآن بكل جدارة وكفاءة بوظائفهم السياسية التي تعهد اليهم ويعرفون حق المعرفة كيف يلزمون الغير باحترام حقوقهم

« لا أريد ان أدخل في تفصيل ابيان قدرة المصريين على العمل اذ ليس هنا محل هذا التفصيل . ولكن مما

لا ريب فيه ان هذا الشعب الذى نرى أمثلة عالية من أبنائه في مدارسنا هو شعب هادئ لين العريكة — لين العريكة كثيراً في بعض الاحيان — ولكن مع ذلك فهو شعب أهل للعمل والتقدم — شعب يرجي منه بحق خير كثير . . فليس لأحد أن يقف على هذا المنبر امام مجلس نواب الجمهورية ويقول ان هذا الشعب غير أهل للحضارة غير أهل للحرية وان الواجب معاملته بالعصا والسوط » ..

هذا هو قول المسيو كليمنسو في سنة ١٨٨٢ ولقد شهد اللورد كرومر المصريين بعد ان عاشرهم نحو الثلاثين سنة بالدأب والاجتهاد كما قدمنا — فهل مثل هذا الشعب العامل يصح ان ينكر عليه حقه في الاستقلال . حقه في البقاء . حقه في الحياة الحقيقية !!

ماذا تقول انجلترا رداً على طلبنا الاستقلال ؟! انها لا بد وان تجد رداً أو بتعبير أصح انها لا تستطيع السكوت على طلبنا الاستقلال . على طلب جلائها عن مصر . تلك الضيعة

المغلة . فهي اذن لا بد وان تخلق مبررات لوجودها أو عقبات لاستقلالنا . ولا يفوتنا قبل الأتيان على مزاعم انجلترا ان نذكر الناس بكلمة اللورد ولسلي التي جاءت ضمن تقريره الى حكومته المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ قال :

« ان البلد (مصر) آخذ بسرعة في الرجوع الى حالة الأمن العادية واني لموشك ان أعلن انقطاع الاجراآت الحربية وانتهاء المأمورية التي دخلت عساكر جلالة الملكة البلاد المصرية من أجلها » كما لا يفوتنا ما قاله المستر جلادستون في جواب له مؤرخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ أرسله الى مصطفى كامل الرئيس الاول للحزب الوطني ونشر في جرائد الديبا والفيجارو والأكلير وغيرها قال « ان ساعة الجلاء كانت من عدة سنين على ما أعلم » .

فكل حجة اذن لتأجيل هذا الجلاء أو لتعطيله حجة باطلة بعد هذا القول الرسمي الصادر من اللورد ولسلي وبعد هذه الشهادة التي جاءت على لسان المستر جلادستون أحد رجال انجلترا المعدودين لا سيما في المسئلة المصرية ، ولكننا

مع ذلك لا نأبي ان نأتي على أهم أوجه الاعتراض التي تقدمها انجلترا ونرد عليها .

تقول انجلترا على لسان رجالها انها اذا خرجت من مصر يأتي غيرها لأن مصر لا تستطيع ان تدافع عن أرضها (١) !! حجة طارئة على دخولها مصر وفوق ذلك لا سند لها من الحقيقة والحوادث

لقد رأت انجلترا اننا نستطيع الدفاع عن أرضنا في واقعة رشيد عند ما تمكنت العساكر المصرية من دفع عادية العساكر الانجليزية فانجلت عن مصر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧

ورأت الدول الأوربية العساكر المصرية في سنة ١٨٢٤ لما استولوا على بلاد اليونان وقد كان الرأى السائد لدى قناصل الدول بمصر ابان الحرب التركية اليونانية ان مصر

(١) قالها اللورد جورج هملتون فى خطبة له في سنة ١٨٩١ وقالها السير ونجت في حديثه مع سعد باشا زغلول وآخرين في نوفمبر سنة ١٩١٨

تستطيع بقواتها هي اخضاع اليونان في ستة أشهر

ورأت الدول العساكر المصرية في حروب محمد علي مع تركيا حتي قال المسيو تيرس وزير خارجية فرنسا اذ ذاك في كتاب منه الى المسيو جيزو سفير فرنسا في لندره :

« ان الباشا (محمد علي) قادر على اصلاء نار الحرب بمجرد وقوع أي تهديد أو حصول حصار أو أى عمل آخر . فكن على حذر من ذلك وتيقن انه اذا هوجمت الاسكندرية أو أية جهة من جهات القطر المصرى المتهيجة أو التي على وشك الهياج فيعبر محمد علي جبال طوروس ويوقع أوروبا في مهاوى الاخطار . . . . » (١)

وقد أظهر الجيش المصرى مقدرته في مواقف عديدة أخرى أظهرها في قتال الوهابيين والنوبيين والسودانيين والروس والمكسيك . أظهرها حتي في حروب السودان الأخيرة بعد احتلال الانجليز .

على انه من العبث ان أطيل الكلام في مثل هذه الحجة

---

(١) كتاب رزنر (مصر في عهد الاحتلال الانجليزي)

الباطلة بعد المبادئ الجديدة التي وصلت اليها الانسانية. ان هذه الحجة تسقط امام الغاية التي يقصدها مؤتمر الصلح من وجوب تثبيت قواعد السلام العام بحيث لا يتخللها الوهن في المستقبل بداء المطامع الاستعمارية

لقد قال الدكتور ولسن في خطبته في مجلس السناتو الامريكي بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ ما معناه : ان الحقوق الدولية يجب ان ترتكز في المستقبل لا على القوى الخاصة للأمم ولكن على قوة دولية تكون تحت تصرف عصبة الأمم .

فبعد هذا البيان . وبعد تقرير هذا المبدأ ليس ثمت محل لهذه الحجة .

يوجد شيء آخر في جرابها. يوجد التعصب الديني .

أشد ما ترمينا به السياسة الانجليزية تهمة التعصب الديني. تريد أن تقول ان المصريين لو تركوا وشأنهم قاموا على المسيحيين من سكان مصر وافترسوهم وتبني على ذلك وجوب بقائها في مصر لحماية المسيحيين أمامنا نحن الذئاب المفترسة؟!

لقد كانت هذه التهمة على شيء من الرواج في بدء

اختراعها حيث لم يكن الاختلاط كبيراً بين الاجانب وبيننا كما هو الحال الآن اما وقد كثرت الروابط بيننا وبين المسيحيين وعاشرونا في بلادنا وعاشرناهم نحن في بلادهم فقد سقطت هذه التهمة وفقدت أهميتها تماماً

لم يسمع أحد قبل عهد الاحتلال بأن المصريين متعصبون فقد عاشرنا اخواننا الاقباط منذ الفتح الاسلامي الى الآن واختلط الأوروبيون بنا إبتداء من عهد محمد على الى عهد اسماعيل ومع ذلك فلم يشك أحد منهم اعتداء ولم يحدث بيننا أي حادث يدل على هذا التعصب المزعوم . فتهمة التعصب إذن هي احدى نعم انجلترا على المصريين !!

لقد بينا فيما سبق أن الثورة العرابية كانت ثورة صحيحة على العسف وسوء الحكم وانها لا ترجع فى شيء الى التعصب الديني أو الى بغض الاجنبي ولا نريد هنا الا أن نقول كلمة عن حادثة الاسكندرية التي وقعت في ١١ يونية سنة ١٨٨٢

نسبت السياسة الانجليزية هذه الحادثة الى تعصب المصريين الديني الذى لا وجود له . وهولت فيها وأكبرتها

تمهيداً لضربها مدينة الاسكندرية الهادئة واستيلائها بعد ذلك على القطر المصري .

ولكن من حظ المصريين ان كثيراً من المنصفين كتبوا على هذه الحادثة ومقدماتها وأسبابها وأجمعوا على أن التعصب الديني لا أثر له فيها وان المصريين كانوا الفريق المعتدى عليه

وانا هنا موجزون ما قيل في هذه الحادثة نقلا عن عدة كتب منها رزنر وكوشرى، وفارمان قنصل جنرال أمريكا وعن تقرير قنصل جنرال فرنسا عن الحادثة الى حكومته وعن المسيو باتشيلار الضابط الامريكى قومندان البازجة جالينا الذى كان في المدينة وقت الحادثة والكتاب الأزرق الخ

قبل وقوع الحادثة تواترت الاشاعات على لسان الجرائد الانجليزية كالتيمس والديلى نيوز والستندرد والديلى تلغراف بحرج مركز الاجانب أمام الوطنيين !! وأخذ السير ماليت قنصل انجلترا الجنرال ينصح الانجليز المقيمين بمصر بالسفر الى بلادهم « نجاة من خطر قريب » وجعل المستر كوكسون قنصل انجلترا بالاسكندرية يوزع الأسلحة والذخائر على

الرعايا الانجليز . ووضع المستر كوكسون بالاشتراك مع الضابط الانجليزي ماريون خطة للدفاع عن الاوروبيين ضد المصريين !! تقتضي تسليح أربعة آلاف أوروبي بالاسكندرية وقد عرض المشروع على قناصل الدول فلم يقبلوا وبالرغم من ذلك فقد سلّح المستر كوكسون رعاع الافرنج.

وابتدأت المذبحة بنزاع حدث بين مالطي وحوذي حيث كان المالطي راكباً عربة الحوذي واختلفا على الأجرة فاشهر المالطي مديته وطعن بها الحوذي فسقط مضرجاً بدمه وخف من في محل الحادثة من المصريين لضبط الجاني فقوبلوا من أصحاب المالطي برصاص المسدسات وعمت المعركة المدينة بسبب اطلاق رعاع الافرنج الرصاص من النوافذ والشبابيك ولبثت المذبحة ساعات عديدة وأخيراً جاء الجيش وأخمدها .

فليس للدين إذن دخل في هذه المعركة وقد صرح المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية وقتئذ في ١٢ يونيه امام مجلس الشيوخ « بان عدة أسلحة أعطيت للمالطيين قبل المذبحة بأيام قلائل . وان نسبة المذبحة للتعصب الديني

خطأ محض » وأثني المسيو دى فريسينيه على خطة الحكومة المصرية فى هذه الحادثة .

وقد أرادت الحكومة المصرية دفعاً لتهمة التعصب واظهاراً لحقيقة الحادثة اجراء تحقيق بواسطة لجنة مختلطة فرفضت انجلترا .

فهذه الحادثة هي فاتحة تهمة التعصب الديني وحقيقتها كما ترى .

الا كيف يكون للتعصب الديني أثر في نفوس المصريين ودينهم يأمرهم بالتسامح مع المسيحيين واحترام عقائدهم واكرام مثواهم !! وكيف يكون له وجود والمسلم منا يرسل أبناءه الى المدارس الاوربية الدينية وغير الدينية التي يدرس فيها الدين المسيحي (١) . بل كيف يكون له أثر وهذه البعثات الدينية والمبشرون يطوون أرض مصر طياً منادين بتفوق

---

(١) بلغ عدد المدارس الأجنبية فى مصر ٣٢٥ عدد تلامذتها ٢٦٧١٦ من البنين منهم ٣٨ فى المائة من المصريين وعدد تلميذاتها ٢١٤٨٨ بينهن ٥٤ فى المائة من المصريات (التعليم في مصر)

الدين المسيحي على الدين الاسلامي ملقين الخطب موزعين النشرات في كل مكان لاقناع الناس بدين النصرانية دون ان يصادفهم أى اعتراض في عملهم .

وكيف نكون متعصبين وكثيراً ما كان رئيس حكومتنا مسيحياً فكان يرأس الحفلات الدينية نيابة عن ولى الامر كما حصل لنوبار باشا . وكيف يكون للتعصب وجود والمرابون المسيحيون وبائعو الخمور يجوسون خلال الديار صباح مساء وكثير منهم يعيش معززاً مكرماً بين أهل القرى وكيف نكون متعصبين وكثير من أغنيائنا يقف الاموال ويحبس العقار على وجوه البر دون تفريق بين مسلم ومسيحي !!

لقد عاشرنا الاجانب مدة طويلة . وفي كل عام يفد على مصر كثير من السائحين فهل رأوا منا غير كرم الضيافة وحسن العشرة وطلاقة المحيا عند مقابلتهم

حرام أن يرمي شعب سمح كريم بمثل هذه التهمة الشنيعة حرام أن تستبيح السياسة لنفسها قلب الحقائق الى هذا الحد تحقيقاً لمآربها الاستعمارية . وهل في وسع انجلترا أن تأتي بدليل

واحد صحيح على وجود هذه الصفة الممقوتة في نفوس المصريين؟!

لقد حدث في سنة ١٨٩٥ أن تعين في الكلية الاهلية بانجلترا مدرس كاتوليكى على غير سابقة لذلك منذ چاك الثاني فثارت ثائرة الجرائد الانجليزية واعترضت على هذا التصرف فهل حصل عندنا مثل هذه الحادثة ؟! (١)

فنحن اذن غير متعصبين . مبدأنا الثابت « أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا »

فلا دعوي العجز عن الدفاع بصحيحة . ولا دعوى التعصب بمسموعة . فهل تترك اذن انجلترا الدار لصاحبها وهو الكفيل بحمايتها وباستقبال ضيوفه على الرحب والسعة ؟!

أم لدي انجلترا شيء آخر ترد به على طلبنا الاستقلال .؟!

الا ان انجلترا التي تريد ان تقيم في افريقيا امبراطورية تزري بامبراطورية الهند وتريد ان تختص أبناء التاميز بخيرات القارة السوداء . وتريد أن تنشيء خلافة اسلامية تحت حمايتها . ترى في امتلاك مصر الضمانة الأكيدة لتنفيذ

---

(١) رزنر

هذه المشاريع . لذلك فهي لا تنفك تضع العراقيل في سبيل استقلالنا وتخلق الأسباب لبقائها في أرض مصر .

غير كفؤ للاستقلال: ذلك ماتقوله انجلترا عن ابن وادى النيل

أيها الفراعنة ! أيها الأجداد مينا رمسيس امنمهت ! قوموا من قبوركم . انفضوا عنكم تراب القبور . اخرجوا من الأجداث فان أحفادكم في حاجة الى كلامكم ان الآثار التي خلفتم والشمس التي طلعت في بلادكم فانبعث نورها الى العالم كله فبدد ظلامه الدامس لا تقنع انجلترا باهليتنا للاستقلال .

وأنتم أيها العرب. أيها الآباء ! ان فتوحاتكم الواسعة وحضارتكم العالية وأياديكم على الانسانية . كل ذلك لم يغن فتيلا ! فقوموا ودافعوا عن أبنائكم بفصاحتكم المعروفة

وانت يا محمد علي . يامن كدت ان تحل المسئلة الشرقية لمصلحة مصر قم وانت مدين للمصريين اضعاف دينك عليهم . انهض من نومك العميق وقل لانجلترا : انك واهمة فى دعواك هذه وان ابن النيل هو أحق أبناء الأمم بالاستقلال.

غير أهل للاستقلال ! اهـدمي أيتها الدولة القوية آثار أجـدادنا وآبائنا كما أوشكت أن تفـعلي بقصر أنس الوجود . مزقي كتب التاريخ القديمة والحديثة التي تحدث عن ماضينا بل ارسلي ان استطعت على ذاكراتنا طائفاً من النسيان يصرفنا عن ذلك الماضي ثم قولي اننا غير أهل للاستقلال.

حذار أيتها الدولة العظيمة . فالأيام دول . وللدول أيام صحة وأيام مرض . ولله في خلقه شؤون . فقد ينزل المرض مرض الدول باحفادك يوماً ما قريباً أو بعيداً وهـذا مالا نتمناه لهم بالرغم من مصابنا . فليكن اضعافك اليوم لنا مثلا صالحاً ينفع احفادك اذا ما دقت فيهم ساعة القضاء الذى لا عاصم من أمره ولا حكم الا حكمه .

غير أهل للاستقلال ! . غير أهل للحياة . غير أهل للبقاء مقضي علينا بالفناء ! من يكون اذن ذلك العامل الذى أعدته انجلترا ليحل محل فلاح مصر فيعمل النهار كله تحت شمس محرقة وفوق أرض سوداء ولا يضن بليـله على مزارعه ؟! أيكون ذلك العامل انجليزياً أم كندياً أم استرالياً ؟!

غير أهل للاستقلال : وهل مثل هـذه الدعوى يصح اعلانها أمام مؤتمر أول مبادئه الاعتراف بحق الأمم جميعاً في الاستقلال ضعيفة كانت أو قوية شرقية كانت أو غربية . اسلاميـة كانت أو مسيحية . . . واذا صح عرضها على هذا المؤتمر فهل لا يكلف المدعيّ باثبات دعواه . هل لا يناقشه في دعوى يكذبها التاريخ وتنافيها المبادئ المقررة .

أتحكم انجلترا علينا بالاستعباد الأبدى لأن خديوينا اسماعيل ارتطم بالدين وأخطأ في الحساب خطأ أكبرت شأنه المطامع الدولية ثم تذتهى من حجتها هذه الى أن شعباً أخطأ حاكمه يكون غير أهل للاستقلال مع أن تواريخ الشعوب مملوءة بأغلاط ملوكهم .

أم تحكم علينا بعدم الأهلية للاستقلال بسبب الثورة العرابية وما كانت الا نتيجة لشعور الأمة بحاجتها الى نظام راق وحكم دستورى يكفل لها ما لغيرها من الحقوق ؟

أم تحكم علينا لان القضاء ابتلانا باحتلالها وبتحكمها فينا . وما نحن الآن الا كما كانت أمريكا غوثها وإيطاليا

حليفتها . وكثير من الشعوب غيرهما . !

لقد مكثتم أيها السادة الانجليز في بلادنا ستة وثلاثين عاماً لتعلمونا على مازعمتم الاستقلال . فكيف يلبث تلميذ كم في مدرستكم كل هذه المدة وهو مع ذلك لم يتعلمه؟!

لقد كفت مثل هذه المدة لبلوغ اليابان ما رأيتم وهي أمة شرقية . كفت لقيام أمم كانت محكومة تطمع في التوسع على حساب حاكمها بالأمس . كفت لتغيير وجه البسيطة وتطور مبادئ العالم . فكيف لم تكف هذه المدة لتعليمنا الاستقلال مع أن الجيل الحاضر منا ولد كله في عهدكم :

أيقول العالم اذن ان دولة انجلترا العظيمة لا تصلح لالقاء مثل هذه الدروس ؛ أم تريدون أن تقولوا ان تلميذكم خلق من طينة غير طينة البشر فلا يستطيع أن يعي دروس الاستقلال وهو هو المصرى الذى عرفه العالم ؛ أم أنتم كما أشار المسيو كلمنسو في خطبته آنفة الذكر تعتقدون بانحطاط من عدا كم من الأمم لا سيما المغلوبة على أمرها حتي ولو كانت فرنسا أم تريدون أن تجادلوا في الحق وأنتم الأعلون قوة طمعاً في

إطفاء نوره . ونسيتم ان الانسانية انتقلت الى زمن القوة فيه للحق . وهلا قلتم لنا في أى مدرسة تعلمتم أنتم وغيركم من الأمم الاستقلال ؟

حقاً أيها الأساتذة ان تعاليمكم فيذاما كانت لتؤدي بنا الى الاستقلال فان السياسة التي تهدم المجلس النيابي . وتغلق معاهد العلم وتغتصب السلطة من رجالنا . وتقتل حرية الصحافة وحرية الاجتماع . وحرية القول وتسن القوانين الاستثنائية الكثيرة لا تؤدى الى الاستقلال . أوهي تؤدى الى الاستعباد .

ولكن ! الأمة : الأمة حية يقظة لم يفتها شيء من خطتكم ولم يجز عليها دهاؤكم السياسي . ولم يخف عليها غرضكم فتكفلت هي باحباط عملكم .

هدمتم مجلسها النيابي فاقامت الأمة مقامه رأياً عاماً رشيداً وصل زئيره الى انحاء الارض فكشف للعالم هذه النيات الخفية بلسان فصيح وقول صريح .

أغلقتم مدارسنا فأقمنا بدل المدرسة مائة وبذرنا الأموال بذراً لتعليم أبنائنا أغنياء وفقراء وأرسلنا المئات الى أوروبا

يتعلمون بدل الآحاد .

وضيقتم علينا مسالك الحرية . فكانت مجالسنا وأفراحنا ومآتمنا اجتماعات تنشر فيها مبادىء الحرية وتعلم فيها الحقوق العامة والواجبات الوطنية. ويدرس فيها تاريخنا المجيد.

حافظنا على قوميتنا وعصبيتنا . حافظنا على اتحادنا . حافظنا على تقاليدنا . حافظنا على أخلاقنا . فلم يتسرب الفساد الى شيء من ذلك . وعجزت السياسة التي كانت تعمل على محاربتنا في كل ذلك عن إضعاف كياننا وبقينا كما كنا أهلا للاستقلال .

أجل إن نسبة المتعلمين صغيرة في بلادنا . نسبة لا نرضاها ونعمل بجد متواصل على انمائها ولكن هل هذا طعن في أهليتنا للاستقلال .

كانت نسبة من يعرف القراءة والكتابة في الصرب التي استقلت في سنة ١٨٧٨ بالنسبة لعدد سكانها ٤ في المائة سنة ١٨٧٤ أى قبل استقلالها باربع سنوات ولم تبلغ هذه النسبة ١٠ في المائة الا في سنة ١٨٨٤ أى بعد استقلالها بست سنوات

وكان عدد من يتعلمون ابتدائياً في رومانيا التي استقلت

سنة ١٨٧٠ لعدد سكانها ٢ في المائة وفي الروسيا كذلك (١)

وكان الأميون في البرتغال اربع اخماس سكانها سنة ١٨٨٧

اما في مصر فقد بلغت نسبة طلبتها لسكانها ٤٫٤ في المائة (٢)

ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة الي عموم سكان مصر بما فيهم الشيوخ والأطفال والنساء أكثر من ١٢ في المائة حسب الاحصاءآت الرسمية .

واذا أردنا معرفة مبلغ درجة التعليم في انجلترا سنة ١٨٦٧ فاليك ماجاء فى كتاب عمر الاسكندرى وسليم حسن

---

(١) دائرة المعارف الفرنسية الكبري جزء ١٥ صفحة ١١٤٢ .

(٢) قدر هذه النسبة أمين باشا سامى فى كتابه ٣٫٧ فى المائة وقد استخرجنا نحن هذه النسبة بالكيفية الآتية . عدد سكان القطر المصري ١١٢٨٧٣٥٩ حسب احصاء سنة ١٩٠٧ وفى سنة ١٩١٧ حسب احصاء هذه السنة يبلغ عدد السكان ١٢٥٦٩٠٠٠ تكون الزيادة فى ١٠ سنوات ١٢٨٢٠٠٠ وفى ٧ سنوات ٨٩٧٤٠٠ يكون عدد السكان ١٢١٨٤٧٥٩ فى سنة ١٩١٤ قسمنا عليها عدد الطلبة الموجودين بالمدارس ٥٣٧٢٧٠ حسب احصاء سنة ١٩١٤

ص (١٧٢) جزء ثاني « في سنة ١٨٦٧ صدر قانون إصلاح شمل معظم الطبقة المتوسطة في البلاد بأن أعطاها حق التصويت والانتخاب في المجلس النيابي . فنتج عن ذلك ان دخل في عضوية المجلس النيابي عدد عظيم من الذين لم ينالوا قسطاً يذكر من التعليم حتي قال أحد سواس الانجليز في ذلك (يجب علينا الآن أن نعلم سادتنا) وفي تلك السنة جُعل التعليم اجبارياً » .

فهل نحن الآن أقل شأناً ؟ إن نسبة المتعلمين فينا الآن أكثر من نسبة المتعلمين في هذه الأمم يوم استقلت . أليس منا الوزراء والمديرون ورجال الادارة والقضاة والمحققون والمحامون والأطباء والمهندسون وأساتذة المدارس . وما الموظفون الانجليز بجانب المصريين في جميع هذه الوظائف الا منفذون فينا لسياسة الاحتلال . وماهم الا مثقلون عاتق الميزانية بمرتباتهم الضخمة !!

ثم ومن هو المسؤول عن تأخر التعليم في بلادنا ولأى سبب تأخر ؟ أليس الاحتلال هو الذى أغلق أبواب التعليم ومحا المجانية من المدارس ولولا نهضة الأمة في التعليم لكنا

كما يرغب الاحتلال أمة جاهلة . لقد كانت نسبة التلاميذ اللائقين للتعليم فى مصر في عهد اسماعيل ٢٣ في المائة في حين أنها كانت ٣ في المائة في روسيا و ٢٠ في المائة في تركيا و٣٣ في المائة في إيطاليا (١) فمن المسؤول عن تأخير هذه النسبة الا السياسة الاحتلالية . وهل تستطيع أمة من الأمم أن تبلغ النسبة الواجبة في التعليم الا اذا كانت أمورها بيدها وليس للاجنبي الذى يضره تعليمها سلطان عليها .

أتنتظر انجلترا ان نصل في التعليم الى درجة ايطاليا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة وغيرها وهي صاحبة الأمر والنهي فينا ولها التصرف المطلق في ميزانيتنا فلا يصيب الواحد من المصريين مما تصرفه حكومتنا على التعليم الأولى الا ١٩٢ مليم في حين أن الحكومات الأخرى تصرف على التعليم الأولى بسخاء كما يتضح لك من الجدول السابق نشره في ص ١٥٨

(١) كتاب وزارة المعارف صفحة ٢٢٥

فحال التعليم لا يستقيم ولا يمكن للأمة أن تبلغ غايتها منه الا بجلاء الانجليز . هنالك يكون لها القول الفصل في ميزانيتها . هنالك تقوم الأمة بواجبها نحو أبنائها تنفق من مالها الخاص بغير عرقلة أو صعوبات . هنالك نساوي الأمم الأخرى في نسبة التعليم .

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى هذه الحقيقة التي تؤيدها المشاهدات الا وهي ان رقي الأمم بنخبتها (جوستاف لوبون) وان أصحاب الرأى في الشعوب هم الذين يأخذون بيدها الى السعادة والرقي . هم الذين يوجهون العامة الى مصلحة الوطن ويعرفونهم حقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية . وهذه الطبقة متوفرة في مصر لحسن الحظ بالرغم من نقص نسبة التعليم .

لقد دلت المباحث الفلسفية كما يقول العلامة الاجتماعي جوستاف لوبون ان الطبقات الدنيا في كل الأمم وهي السواد الأعظم تكاد تكون متساوية . فالفلاح المصري غير المتعلم كالفلاح الأوروبي المتعلم . كل منهما محتاج الى إرشاد الطبقة

المستنيرة في الأمة . كل منهما يقوم بواجبه الوطني ويعرف حقوقه الوطنية يرشدهم في ذلك قادة الرأى المامور جال الصحافة .

على ان الخلق وحده خلق الأمة هو الواجب البحث فيه لمعرفة مقياس كفاءتها في الاستقلال . قال العلامة جوستاف لوبون في كتابه سر تطور الأمم « خلق كل أمة هو علة تطورها في حياتها وهو الذى يقرر مستقبلها » . وقال فى موضع آخر « قال أصحاب نظرية سيادة العقل الصرف ان التعليم ينجح في هذا السبيل ولا يزال قولهم مرعياً لدى الكافة ولست أعرف لهؤلاء الفلاسفة مذهباً أسوأ تأثيراً من هذا الرأى ولا أشد ضرراً نعم يجوز أن يحرز أحط الافراد في سلم الانسانية جميع معلومات الأوروبي كلها .... ولكنه لا ينال بذلك الا اطلاعاً سطحياً لا تأثير له في مزاجه العقلي »

فالتعليم اذن ليس قياساً لكفاءة الأمة وانما الأخلاق هي المقياس الصحيح .

وقد أشرنا فيما تقدم الى كلام غير نافينا من حيث الاخلاق ومنهم اللورد كرومر

دارت في سنة ١٨٨٤ بين المسيو ودنجتون سفير فرنسا في لوندره بين اللورد جرانفيل وزير انجلترا مخابرات سياسية بشأن مصر فقال اللورد جرانفيل في خطابه المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ «ان حكومة جلالة الملكة ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالي مشروعاً لجعل مصر دولة محايدة على قواعد حياد سويسرا» وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونية بتحبيذ هذا المشروع والموافقة عليه قائلة في ردها «انها سجلت هذا الوعد على انجلترا» وفي ٢٣ يونية عرض المسيو فري هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان (ص ٣٣٥ – فريسينه).

فكيف كانت انجلترا ترغب في جعلنا دولة محايدة في سنة ١٨٨٤ ثم نسمع منها بعد ذلك طعناً في كفاءتنا؟ ألا تكون الغاية الاستعمارية إذن هي رائد انجلترا في هذا الطعن أم تريد انجلترا أن تقول ان الأمة التي كانت تستحق الاستقلال في سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن.

ويجدر بنا أن نختم هذا الفصل بكلمة للمستر جون روبرتسون العضو في مجلس النواب الانجليزى كتبها في مقدمة كتاب «رسائل مصرى لسياسى انجليزى سنة ٩٠٥»

« ان الحر الانكليزى الذى تلقي الدروس السياسية من العصر الماضي لا يضلله ما يزعمه رجال الصحافة الانكليز والفرنساويون الذين يطعنون يومياً علي المصريين وهم في أرضهم من ان الوطنيين هناك منقسمون على أنفسهم. انهم كذلك بدون ريب هم منقسمون مثل انقسام الانكليز الى محافظين وأحرار وعمال ومثل انقسام المحافظين الانكليز الى قائلين باصلاح التعريفة وقائلين بحرية التجارة وكما انقسم الاحرار الانكليز الى ديمقراطيين ومستعمرين وكما انقسم أنصار استقلال ارلندا الادارى والاشتراكية . هم منقسمون في مصر شأن كل أمة حرة في كل مكان وكل زمان كانت ولا تزال وستبقي الى الأبد منقسمة في آرائها السياسية لأنه حيثما لا يوجد انقسام سياسي لا توجد سياسة . ان مثل هذه الحقائق ومثل زعمهم بعدم الكفاءة : وعدم مجيء الوقت

لم تحمل الأمة الانكليزية على القول بمنع الحكومة الذاتية عن الأروام والصرب والبلغار والرومان والروس والفرس وهم انما ينكرون فقط على الأمة التي سيتولون أمورها ان تمتع بذلك التمرين ...... »

ح

لا سلام للعالم بغير استقلال مصر

نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة فان مصر بيد انجلترا القوية تكون آلة هائلة تحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستئثار بخيرات العالم وتجاراته وللتحكم في طرقه ومسالكه وتكون مثاراً لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى فاذا تركت مصر غنيمة لانجلترا استحال بناء صرح السلام العام بناء لا يدركه الخلل ولا بد أن يأتي يوم قريب أو بعيد يختل فيه ميزانه ويندك كيانه وينقلب بنيانه رأساً على عقب

كتب كاتب بصير بالأمور السياسية مقالة في مجلة

(لاريفو) الفرنسية بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٠٥ بين فيها مشاريع بريطانيا العظمى في آسيا قال فيها :

« أما البرنامج العمومي فيتخلص فيما يأتي : ضمان نقطة الارتكاز قبل كل شيء بامتلاك مصر امتلاكا تاماً — ثم ربط مصر بالبحر الاحمر والمحيط الهندى بسكك حديدية حتي تقل أهمية طريق الهند الآخر من القسطنطينية الى خليج العجم . ثم طي السلطة التركية من بلاد العرب وبسط سيادة الخديوى الاسمية على الأماكن الاسلامية المقدسة . وهكذا تكسب الامبراطورية البريطانية التي تحكم الآن أغلبية المسلمين عالماً اسلامياً تسخره لخدمة الهند التي يعيش فيها هي أيضاً عدد عظيم من المسلمين .

« وبهذه الطريقة يمتد السلطان الانجليزى على الشاطئ الشرقي للبحر الاحمر ويجعل الفائدة الادبية التي توخاها المانيا وتركيا من انشاء السكة الحديدية الحجازية التي بدىء في بنائها فعلا بين دمشق ومكة سنة ١٩٠٥ وهمية لاقيمة لها وبعدئذ تحتل انجلترا رويداً رويداً الشواطئ العربية الاخرى

وتعمل على استمالة سكان جزيرة العرب اليها وأخيراً تنشيء سكة حديدية بين مصر والكويت تصل النيل بالفرات وخليج السويس بخليج العجم .

« ثم تقرر مركزها تماماً في الكويت لتحكم بلاد بين النهرين وتتسلط على الطريق الالماني – ثم تنظم في جنوب العجم مشروعاً للتداخل السلمي يشل أعمال روسيا فيها

« وفي النهاية تتوج عملها بانشاء طريق يمر بالكويت ويخترق بلاد العجم مارا بشيراز وكرمان ونسيراباد وقنداهار ويكون له فرع من كرمان الي تشاه بار هذا الثغر البديع القائم على خليج العجم ومن هنالك يخترق بلوشستان ومنها الى كراتشي على مصب الهندوس » هذا هو برنامج انجلترا في آسيا ثم تناول الكاتب هذا البرنامج نقطة فنقطة وتكلم عليها

ونحن لا نريد أن نعلق بشيء على صحة نظر هذا الكاتب بعد أن أيدت الحوادث صدقه كما نرى .

وكتب المسيو كوشري في كتابه (المركز الدولى لمصر والسودان)ص ٣٧٠ و٣٧١على مرامي انجلترا في افريقيا فقال :

« الى أى غرض ترمي انجلترا من احتلالها أوغانداوأونيورو ومديرية خط الاستواء بالتفضيل علي غيرها : عبثاً نحاول أن نجد الجواب في المؤلفات الانجليزية كما قال المسيو بنسا لان المؤلفين الانجليز مثل ملنر وسيلي وسكوت كلتي ونجت وشارل ديلك كلهم كثير الحيطة ملتزم الصمت المطلق في هذا الباب كما أن من العبث البحث فى الوثائق الرسمية لذلك ينبغي الرجوع الى الحوادث نفسها لمعرفة مرامي انجلترا

« ان لدى انجلترا مشروعاً هائلا يقتضي اقامة امبراطورية أفريقية واسعة الأطراف تمتد من مدينة الكاب الى مصر ويرجع الفضل في ابتكار هذا المشروع الى رجل بعيد الغور هو سيسل رودس

« ومن أجل هذا المشروع ألجأت انجلترا خديوى مصر الى اخلاء السودان كما انها من أجله طردت أمين باشا من مديرية خط الاستواء واحتلت أوجاندا وأونيورو

« وسيقتضي تحقيقه ان تغير انجلترا على بلاد الحبشة في الوقت المناسب اذا استمر حسن الطالع ملازماً لها .

« ولقد نشرت التيمس هذا البرنامج الذى كان له ضجة هائلة وذلك في أواخر مايو سنة ١٨٨٩ ونقلته عنها الصحافة الانجليزية .(وانه لا يقتضي أكثر من تملك انجلترا للاقطار الشاسعة الأطراف الممتدة من شواطئ بحيرة تنجنيكا الجنوبية وشواطئ بحيرة نياسا الغربية والحدود الجنوبية لولاية الكونجو المستقلة واملاك البرتغال الى البتشوالاند بعد نهر الزمبيز . وقد تأسست ثلاث شركات لتحقيق هذا الغرض شركة البحيرات الافريقية وشركة اللورد جيفورد وشركة سيسل رودس) . . . »

وعلقت جريدة الطان الفرنسية على هذا المشروع بمقالة نشرتها بتاريخ أول يونيه سنة ١٨٨٩ قالت فيها :

« يتكلم الانجليز بلا مبالاة في مشروع يقتضي بسط سيادة انجلترا على افريقيا من منابع النيل فالزمبيز الى مدينة الكاب . فحقا انهم يتكلمون عن مشروع هائل يحتاج فى تنفيذه الى شركة مثل شركة بلاد الهند الشرقية (١) على

---

(١) ابتدأت انجلترا تنفيذ فكرة تملك الهند بتأسيس هذه الشركة

نظام أوسع . وان هذا البرنامج الجميل لا يكترث كما نرى لا بحقوق البرتغال ولا حقوق الشركة الالمانية بل ولا بالحقوق العامة للدول الأوربية . تلك الحقوق التي لا يتفق وجودها مع تنفيذ مشروع كهذا من شأنه الاخلال بالتوازن في القارة السوداء كل ذلك تحقيقاً لفائدة دولة واحدة امتازت كثيراً من قبل .

وان هذا الحلم الأشعبي ليبشر بخطر عظيم يتهدد أوروبا ويتهدد انجلترا نفسها »

هذا مايقوله كتاب أوروبا وساستها عن مطامع انجلترا في آسيا وأفريقيا . وانهم لبصيرون بالمستقبل وبالغايات الاستعمارية لان الحوادث تؤيد صدق نظرهم . ومن يدرينا ان مطامع انجلترا تقف عند هذا الحد ان الطعام يقوي شهوة النهم ألا يمكن ان تتوق بعد تحقيق مشروع أمبراطوريتها الافريقية من مدينة الرأس الى الاسكندرية الى ابتلاع الصحراء وهضم بقية أفريقيا فتحكم قارة أخرى

لقد دلنا التاريخ على أن الاسكندر حاول غزو طرابلس

وأفريقيا الشمالية وعلى أن الرومان وجدوا من الطبيعي مد أمبراطوريتهم حتي شملت أفريقيا الشمالية كلها وان العرب بعد دخول مصر فتحوا طرابلس والجزائر ومراكش وتعدوا أفريقيا الى أوروبا . فهل هناك ما يضمن للعالم ان انجلترا متي تمكنت في مصر ونفذت مشروع أمبراطوريتها لا تتقدم الى تناول هذه اللقم السائغة السهلة الهضم على المعدة الانجليزية . الا إن التاريخ يعيد نفسه وان الليالي من الزمان حبالى مثقلات تلدن كل عجيبة .

لقد وضع كاتب روسي عاش في فرنسا اسمه نيقولا نوتوفيتش كتاباً في سنة ١٨٩٨ سماه (أوروبا ومصر) بين فيه مزايا مركز مصر وتأثير امتلاكها في سياسة الدول الاستعمارية قديماً وحديثاً . ونحن بدون أن ننقل ما أفاض فيه هذا المؤلف بتوسع نكتفي بايراد ما قاله ص ١٥ و١٦ من مقدمته :

« لا يمكن لمستعمرة أفريقية أن تنمو في أمان ولا لاى أمة تحت الحماية حتي تونس والجزائر أن تأمن على مستقبلها

متي تحولت مصر الى قلعة خطيرة في يد انجلترا . هنالك تستطيع هذه الدولة الجريئة أن توقف سير التجارة مع هذه المستعمرات وتهدد وجودها تهديداً متوالياً

« لقد استطاعت قرطاجنة أن تنمو بجانب مصر القديمة بفضل الصحراء التي كانت تقف سداً منيعاً بين البلادين.... أما الآن فان يوماً واحداً يكفي ليقوم أسطول حربي من الاسكندرية فيضرب تونس وان يومين يكفيانه ليقوم بضرب مدينة الجزائر

« ولقد كانت شلالات النيل قديماً عقبة تجعل اجتياز النيل صعباً .... أما الآن فقد زالت هذه العقبة وفتح قنال السويس وصار من الميسور حمل جيش جرار الى منطقة البحيرات الكبرى في عدة أسابيع ومن هناك يوزع هذا الجيش على مستعمرات البلجيك والالمان والفرنسيين والبرتغاليين والهولانديين »

ولا يخفي أن الخط الحديدى من مصر الي مدينة الرأس والثغور السودانية تسهل أيضاً نقل مثل هذا الجيش الى هذه

المناطق .

لا شك أن ساسة الأمم ورجال حكوماتها هم أعرف الناس بمطامع انجلترا .هذه المطامع التي لا سبيل الى إماتتها وقبرها الا بجلاء انجلترا عن مصر وباعطائنا الاستقلال . هذه المطامع التي لا تنام عنها انجلترا ولا تحجم عن السعي في تحقيقها اذا بقيت في مصر واستتب لها الأمر . هذه المطامع التي لو تركتها الدول حية . فابشر الانسانية بحرب طاحنة تصغر في جانبها الحرب الحاضرة . كما ظهرت الحروب السابقة صغيرة بجانب هذه الحرب الضروس . بشر الانسانية عندئذ بأيام أشد سواداً من قطع الليل الدامس . وأشد عذاباً من عذاب الجحيم . لا يستطيع الفكر ان يتصور الآن ما تكون أهوالها كما كان لا يتصور ما رأى وسمع من عجائب الحرب الحالية وكوارثها .

على أن ضرر امتلاك انجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فان انشاء قناة السويس زاد في أهمية مركزها . وألفت العالم الى العناية بها أكثر من قبل

كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها . فلما فتحت وا كتشفت القارة السوداء صار الاهتمام لذات مصر وللقارة السوداء ولقناة السويس .

قال فورنييه دى فليكس في كتابه (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ مايأتي ص ٥٨ :

« فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا واستراليا وبين أوروبا والصين وبين أوروبا واليابان وبين أوروبا وجزء من الأوقيانسية وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية وبين أوروبا وأفريقيا الوسطي وبين هولاندا ومستعمراتها وبين اسبانيا ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها — هذا الطريق هو في يد انجلترا تفتحه متي شاءت وتغلقه متي شاءت وتتحكم فى ثلثي الكرة الأرضية . بيدها الحرب وبيدها السلام الا إن أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك الا التسلط على تجارة العالم »

وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقاً في كتابه

(المسئلة المصرية) ص ٤٣٨

« فلو حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا الا اذا شاءت انجلترا وكذلك لو احتاجت احدى الدول الى حماية مصالحها في المحيط الهندى أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك الا اذا أذنت لها انجلترا . حقاً لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا رأى أن تسلط انجلترا على مصر تسلطاً يعززه ويصونه اكبر أسطول في العالم يمكن انجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم في الامبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين القسطنطينية وخليج العجم وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد ارادة واحدة هي إرادة انجلترا »

أضف الى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتي مالطا وقبرص وبوغاز باب المندب وبلاد عدن وجود هذه كلها في يد انجلترا

فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التي تكفي جرة

قلم لامتلاكها وان وراء المسئلة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير . وراءها مسئلة اسيوية . ومسئلة أفريقية . ومسئلة البحر الأبيض المتوسط . ومسئلة التجارة الدولية بل ووراءها أيضاً مسئلة اسلامية كما أشار الى ذلك وزير خارجية فرنسا في منشوره الذى أرسله الى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة درومندولف لما لمصر من المكانة السامية والمركز الأدبي السامي في نفوس المسلمين(١) ولتعرض مكة والمدينة الى خطر تسلط الانجليز عليها — ووراءها فوق ذلك كله مسئلة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانية عليه .

تطوى مسئلة مصر في بطنها جميع هذه المسائل وكل مسئلة منها تكفي لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح

(١) الف المستر بلانت كتاباً أسماه «مستقبل الاسلام» أبان فيه مقاصد حكومة بلاده وأمانيها فى مستقبل الاسلام و بين ان مركز الخلافة يجب ان يكون مكة أو المدينة وان يكون الخليفة محتاجاً الى حليف وهو انجلترا

الحرب ماثلا للانظار في كل وقت .

فعلى أقطاب الأمم أن يحلوا المسئلة المصرية محلها من العناية . عليهم ان يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لانجلترا فيها . والا كانوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه ان ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم في هذا السبيل هباء منثورا . عليهم ان يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها وألا يكتفوا بمداواة اعراضه وإلا عاد المرض بأشد مما كان .

لقد تناول السياسيون مسئلة مصر من قديم فلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال . وجعل مصر للمصريين

فان لويس فليب ملك فرنسا أعلن للدول ابان حروب محمد علي مع الباب العالي ان وجود محمد علي السياسي (أى وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضروري للتوازن الدولي . وقال المسيو كارتييه في أول يوليه سنة ١٨٣٩ ضمن خطبة له في مجلس نواب فرنسا « يجب ان يدرج استقلال مصر في قانون فرنسا

العام كمبدأ لا يقبل الجدل » (١)

وقال المسيو فريسينيه في كتابه عن مصر ص ٤٣٣ « ان من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية ان لا تكون مصر تابعة لاحدى الدول فان في امتلاكها اخلالاً بالتوازن الدولي وقضاء على مصالح الأمم الأخرى في مصر . »

وخطب المسيو فريسينيه وزير فرنسا وقتئذ خطبة في مجلس النواب قال فيها »(٢)

« ان مصر كما قرر الآن المسيو دي لافوس وكما أجمع السياسيون قبله هي عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا فهي نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وافريقيا وهي الطريق العظيم الموصل الى جميع بلدان الشرق الأقصى وان المسيطر عليها يتحكم في معظم البحر الأبيض المتوسط ـ فليس هنالك أدنى شك في ما يصيب نفوذ فرنسا في البحر الأبيض المتوسط من الضرر اذا تمكنت إحدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا اذن ان تحول بكل قواتها دون ما يؤدى لمثل

---

(١) (٢) فريسينيه (المسألة المصرية) ص ٧٦ و ص ٣٦٦

هذه النتيجة »

وقال المسيو فيري في مجلس نواب فرنسا من خطبة له « ان مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوربية قبل كل شيء وفوق كل شيء »

وقال الكولونيل شي لونج الأمريكي في كتابه « مصر وأقاليمها الضائعة » ص ٢٦٢ : « يقول السير شارل ديلك ان مصر طريق دولي لتجارة جميع العالم — فمن أجل ذلك يجب ان يتقرر استقلالها في مؤتمر يحضره جميع الدول الأوربية »

ولما كانت المسألة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير في كيان السلام العام اجتمع لها « مؤتمر السلام الدولي العام » في جنيف في سبتمبر سنة ١٨٨٢ على أثر دخول انجلترا مصر وأصدر فيها القرار الآتي الذي ننقله بحروفه نظراً لأهميته وليرى الناس ان ما نقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر في سنة ١٨٨٢ وليروا ان الحل الذي نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام هو نفس الحل الذي طلبه من قبل . ويلاحظ ان هذا المؤتمر نظر الى المسألة

من وجهة قنال السويس فقط لأن نيات انجلترا في انشاء امبراطورية افريقيـة ونياتها فى آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ واليكم قرار المؤتمر :

« وحيث أن قناة السويس التي تنقل في الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنوياً ما يربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر (١) وما يزيد على ٨٠٠٠٠ سائح توفر على الجنس الانساني من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه)

« وحيث ان أى تخريب لقناة السويس أو أى تقييد لحرية الملاحة فيها أو اعاقة المواصلات التي تحصل بواسطتها يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر فى الحال بنتيجتها

« وحيث ان كل محاولة من أية أمة لتختص نفسها بحق على قناة السويس أو على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو تمتلكها أو تحميها أو تحافظ عليها أو تراقب شؤونها يجب

---

(١) بلغ صافى الحمولة الرسمية للبواخر التي مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ حسب الاحصاء الرسمى

اعتبارها إعتداء موجهاً الى الجنس البشرى كله ويجب بناء على ذلك أن يقضي على هذه المحاولة كما يقضي على القرصنة سواء بسواء

« وحيث انه بناء على ذلك فان جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها ويحق لها أن تتحد فيما بينها بطريقة سلمية لتضع من النظامات ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة أمينة

« وحيث أن المؤتمر الذى عقد حديثاً في ترابيا (الاستانة) من ممثلي دول انكلترا والمانيا والنمسا وفرانسا وإيطاليا والروسيا وتركيا قد اعترف بالواجب الذى على الأمم في ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ باجماع الآراء

« وحيث ان ضمانة حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقهما الا اذا كانت على الحياد التام

« وحيث أن الأمم الأوروبية هي التي تملك تقرير هذا الحياد

« وحيث أن حياد قناة السويس يكون ناقصاً اذا كانت المصاعب التي تعترض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة

التحكيم الذى تنفذ أحكامه قوة دولية مختلطة

***

فلهذه الأسباب

***

« تعلن الجمعية أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هي مسألة دولية عامة وان جميع الأمم المتمدينة يجب عليها ويحق لها أن تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته

« أما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حرا في كل وقت وفي كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الاساسيين الآتيين أولهما أن لا تقوم هذه السفن في القناة أو في ملحقاتها بأى عمل حربي سواء كان ذلك مباشرة أو بأية واسطة أخرى وان لا تنزل في أى نقطة من القناة أو ملحقاتها جنوداً أو أسلحة أو ذخيرة من أى نوع كان

« اما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد أن

يكون شاطئاها والمدن الواقعة عليها وموانئها وفروعها وترعها العذبة الآتية من النيل — أن يكون كل ذلك بعيداً عن أى إعتداء من أى مهاجم في أى وقت من الأوقات وحينئذ لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل أو سد لمجراها من أى نوع كانت

« ولكى يكون حياد قناة السويس حياداً حقيقياً يجب أن تكون الأراضي المصرية أيضاً على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو في الحقيقة امتداد للقناة نفسها

« واذا تقرر حياد الأراضي المصرية فان من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها إعترافاً مطلقاً من كل قيد

« وان هذا الاستقلال يستوجب حتماً زوال سيادة تركيا عن مصر والغاء كل القيود التي قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ وكذلك الغاء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة

« ولكى تقرر الدول الغاء هذه المعاهدة وما يتبعها

من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه وحياد الأراضي المصرية ذاتها وإتخاذ الوسائل اللازمة لأقامة محكمة التحكيم الدولية وايجاد قوة دولية تضمن تنفيذ أحكامها — لكي نتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمراً لا يقتصر على الدول العظمي التي تألف منها مؤتمر ترابيا فقط بل يجب أن تدعي اليه جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ما تراه وكذلك تدعي اليه الأمة المصرية الضامن الحق الطبيعي الثابت الدائم.» (١)

فهذا قرار مؤتمر السلام الدولي. أصدره منذ ستة وثلاثين عاماً. قرر بحق ان حياد قناة السويس لا يكون محترماً الا اذا كانت مصر مستقلة إستقلالا تاماً. قرر وجوب تأليف مؤتمر دولي من جميع الدول بدون استثناء لتقرير هذا الحياد ونظامه والاعتراف باستقلال مصر إستقلالا مطلقاً

---

(١) يراجع كتاب (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) تأليف ذورنييه دي فلكس ص ٩٩، و١٠٠ ص ١١١

قرر وجوب حضور ممثلين للأمــة المصرية في هــذا المؤتمر .

قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحيـاد وهذا الاستقلال . قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ أحكام هذه المحـكمة الدولية

وفي سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولى في توران المسئلة فقرر أيضاً وجوب جعل القناة وملحقاتهـا على الحياد

وانعقد مؤتمر السلام الدولى حوالى سنة ٩٠٩ أو سنة ٩١٠ في مدينة استوكهلم فاظهر عطفه على الأمة المصرية وقرر ادراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها فى مؤتمره بروما في اكتوبر سنة ٩١١ . ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد بعد اجتماعه في ستوكهلم بسبب الحروب التي قامت بين الدول وتوالت ويلاتها الى الآن .

من ذلك نرى ان من المستحيل فصل القضية المصرية عن قضية قناة السويس لانهما يكونان معاً كلا غير قابل للتجزئة .

ولقد علمنا التاريخ كيف ان انجلترا خالفت مقتضي حياد القناة عند ما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢ . كما انها خالفت مقتضاه ابان الحرب الروسية اليابانية . وللسياسيين آراء ثابتة في هذا الموضوع فقد قال المسيو كلمنسو ضمن خطبته في مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه :

انه لا يصح بأى حال من الاحوال فصل مسئلةالقناة عن المسئلة المصرية لان مسئلتهما واحدة غير قابلة للتجزئة . وقال في موضع آخر من الخطبة ما نصه : « اذا تضاربت مصالحنا مع مصالح انجلترا في برزخ السويس .... واشتبكت هكذا في حرب مع مملكة على شواطئ البحر الأبيض — أتظنون ان انجلترا تتردد في الاستيلاء على قناة السويس ؟! انها الآن في جزيرتي مالطا وقبرص . احتلت مالطا بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس) . ودخلت قبرص في ظروف تعلمونها ولم يكن دخولها طبعاً لغرض تمدينها ... »

وقال المسيو فريسينيه ص ٤٣١من كتابه : « لقدسبق ان صرحت برأيي هذا فطالما تحتل الجنود الانجليزية مصر فان المعاهدات التي تضمن حرية قناة السويس اثناء الحرب تكون في الواقع عديمة القيمة » .

وقال ص ٣٥٥ : ٣٥٦ : « فلو ان انجلترا اشتركت في احدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه في قبضتها ولأن البلاد تحت رحمتها . اما المعاهدات فهي حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها فاتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها ولا يجوز الاكتفاء بازالة قيودها (كما حصل في اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل الواجب هو ازالة الاحتلال ذاته اذ لاضمان لحرية القنال مادام الاحتلال : هذه هي الحقيقة وما دونها وهم باطل . »

هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قناة السويس وبتنفيذ النظام الذي ترسمه له الدول وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها

فضلا عن أنها ليس لها مطامع يخشي منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ أنشيء الى سنة ١٨٨٢ حتي ان عرابي نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة انجلترا له

على أن في معاهدة قناة السويس الواقعة في ا كتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك اذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة .

ط

﴿ مصر والباب العالى ﴾

لا تزال المعاهدات الدولية التي رسمت لمصر مركزها السياسي قائمة لم تمس قانونا بشيء .

فبالرغم من الاحتلال البريطاني وبالرغم من اعلان الحماية الذى نشرته انجلترا لا تزال مصر ولاية ممتازة تابعة للدولة العلية داخلة ضمن أجزاء السلطنة العثمانية . أمورها الداخلية بيد نفسها وأمورها الخارجية بيد الباب العالى في

حدود المعاهدات والفرمانات . فمن العبث إذن انكار هذه العلاقة السياسية التي تربطنا بتركيا

على أن تركيا لا تستفيد شيئاً من وجود هذه العلاقة بل انها كانت دائماً مصدر قلق لتركيا وكثيراً ما أوقعتها في أزمات سياسية خطيرة . أما مبلغ الجزية الذى تتقاضاه منا فهو لا يتكافأ مع المشاكل التي تنتابها بسببنا . فنحن لا نبالغ إذن اذا قلنا ان من مصلحة تركيا التنازل لمصر ولمصر وحدها عن هذا الحق .

مصلحة مصر أن يكون استقلالها تاماً بيدها أمورها الداخلية والخارجية ومن البعيد أن تقف تركيا حجر عثرة في سبيل هذه المصلحة . لقد حافظ المصريون في جميع العهود على ولائهم لتركيا فجدير بها أن تقدر هذا الولاء وتحتفظ به ولا تضن علي المصريين بهذا الطلب الذى هم أهل له والذى أشعرتهم الحاجة به وصار من المستحيل تحويلهم عنه ولو وقفت في وجههم قوى العالم جميعاً .

وليس معني قطع الصلة السياسية بيننا وبين السلطنة

العثمانية قطع الصلة الدينية بها فان علاقتنا الدينية بالخلافة ستبقي على ما هي عليه وليس من التعصب الديني في شيء مجاهرتنا ببقاء هذه الصلة الدينية واحترامها والمحافظة عليها دائماً

واننا نرى بحق ان في تلبية الباب العالي نداء مصر تقوية لهذه الصلة وتوثيقاً لعراها فلا تخشي الخلافة على نفوذها الديني بقطع صلتها السياسية بنا .

ان اكرام مصر وهي قلب العالم الاسلامي ومحط أنظاره هو اكرام للعالم الاسلامي كله ودولة الخلافة الاسلامية أحق الدول بمراعاة عواطف المسلمين .

على أننا لا ننسي أن نعلق طلبنا تنازل تركيا عن سيادتها على شرط خروج الانجليز من مصر لان تنازلها مع بقاء الانجليز في ديارنا يكون الطامة الكبرى . فجلاء الانجليز عن مصر هو شرط أساسي لطلب قطع علاقتنا السياسية بتركيا .



ى

الحماية

يقول علماء القانون الدولي ان الحماية عقد يبرم بين دولة مستقلة استقلالا تاماً ودولة أخرى مستقلة استقلالا تاماً وسبب العقد ضعف الدولة المحمية عن الذود عن نفسها في الداخل أو الخارج . ونتيجته سلب الدولة المحمية استقلالها وجعلها في داخليتها وخارجيتها تحت تصرف الدول الحامية. وهذا العقد لم ينعقد بيننا وبين الانجليز . واذا نحن أطلقنا لفظ الحماية على الحالة التي وجدت فيها مصر اثناء الحرب فلا نقصد الحماية بالمعني القانوني لها وانما نريد ان نعبر بالتعبير الذى أطلقه الانجليز على هذه الحالة .

ان سبب الحماية هو ضعف الدولة المحمية . ولقد بينا عند الكلام في باب (مصر والاستقلال) مقدرة مصر على حماية نفسها فمن التكرار ان نعود الى بيان ذلك . انما

لا يفوتنا هنا ان نلفت النظر الى الموانع الطبيعية الهائلة التي تحول بيننا وبين الطامعين في بلادنا فالصحراء من الشرق والغرب والبحر من الشمال وطول مجرى النيل من الجنوب كل هذه حصون طبيعية تطمئن قلب انجلترا على مصر وتخلي بالها من الانشغال بها .

ولقد بينا فوق ذلك كله ان المبادئ الدولية الجديدة تقضي بتأليف قوة دولية تكون تحت تصرف عصبة الأمم التي هي من شروط الصلح الأساسية .

اذا تقرر ذلك كان سبب الحماية معدوما .

على ان الأمة المصرية وحكومتها لا تستطيعان قانونا تغيير مركز مصر السياسي بقبول الحماية . لان المركز الذى تحدد باتفاق الدول لا يصح المساس به الا باتفاق الدول التي حددت هذا المركز . وفوق ذلك فان الأمة المصرية وحكومتها ليس لهما الأهلية السياسية لعقد مثل هذا العقد

لقد حددت المعاهدات الدولية والفرمانات السلطانية المبلغة الى الدول تطبيقاً لهذه المعاهدات أهلية مصر السياسية

فحرمت عليها أن تعقد عقوداً دولية سياسية لا سيما العقود التي يكون لها تأثير على حالتها السياسية . فكل عقد يتم خارجاً عن حدود أهلية مصر السياسية يكون غير ذى وجود قانوني

وانا نجاهر باننا لم نقبل الحماية ولا نقبلها ونطلب الاستقلال التام بغير حماية أو احتلال أو أى نظام دولي يضيق منطقة هذا الاستقلال . واقد ملأت الأمة المصرية ارجاء الأرض طالبة اعتبار اعلان الحماية باطلا

ك

﴿ مالية الحكومة المصرية ﴾

نظرة عامة :

لما رأت الدول الدائنة لمصر في بدء عام ١٨٧٦ ميلادية ان مالية حكومتها سيئة اتفقت فيما بينها على وضع حد لهذه

الفوضي فأرشدت حكومة الخديو الأسبق اسماعيل باشا الى وجوب إنشاء إدارة تسمى إدارة صندوق الدين المصرى يكون من اختصاصها مراقبة المالية المصرية وحجز قيمة أرباح الديون العمومية وجزء من استهلاكها من إيرادات الحكومة فاصدر الخديوى أمراً عالياً في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء هذه الادارة كما أصدر أمرين آخرين بهذا الخصوص أحدهما في السابع . والثاني في الخامس والعشرين من نفس هذا الشهر ولذلك عينت الدول الدائنة مندوبين من قبلها وعينت مصر كذلك مندوبين من قبلها لتأليف لجنة صندوق الدين ووضع قانون شامل لنظامه واختصاصه .

ولما كانت الارباح المقدرة من قبل عالية كان من الصعب على مالية مصر أن تقوم في آن واحد بمصروفاتها الخاصة وبسداد هذه الديون . ولذلك رأت الدول الدائنة عمل تحقيق دقيق في مسائل مصر المالية ووضع حد نهائي لسيرها سيراً حسناً ولذلك صدر في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ أمر خديوى بتأليف لجنة للتحقيق كطلب الدول وقدقدمت اللجنة

تقريرها في ابريل عام ١٨٧٩ وأجمعت فيه على انه لا بد من تأليف لجنة للتصفية وادخال أملاك الخديو الخاصة ضمن أملاك الحكومة وبعد أخذ ورد قبلت الحكومة المصرية تعيين مراقب فرنسي وآخر انجليزى ليكونا معا المراقبة الثنائية التي صدر بها أمر عال في نوفمبر سنة ١٨٧٩ وقد عمل هذان المراقبان عملا مفيداً إذ وطدت أركان المالية المصرية وعلى الأخص بعد أن عينت لجنة التصفية ووضعت قانونها الذى صدر به أمر عال في ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ وقد قضي هذا القانون بجعل الدين موحد. وممتاز واقتراض دين آخر لتسديد الديون السائرة وتخفيض أرباح الدين وتقدير النفقات اللازمة لادارة البلاد بمبلغ لا يزيد على ٥٢٠٠٠٠ ، ٤ جنيه من دخل الحكومة .

وقد اعتبر هذا القانون بالنظر الى شكل اللجنة التي وضعته شطراً من القانون الدولي العام .

سارت المالية المصرية على هذا النظام حتي اذا ما جاء يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ احتل الانجليز مصر بعد تلك

الثورة العرابية وكان أول عمل للسياسة الانجليزية الغاء المراقبة الثنائية فعينت بدلا منها مستشاراً مالياً انجليزياً مركزه وزارة المالية المصرية أصبح له وحده الأمر والنهي فيها بعد استيفاء صندوق الدين حقوقه المقررة .

عقد بعد ذلك مؤتمر في لندره من مندوبي الدول الدائنة في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ وقرر جعل نفقات الادارة المصرية ٥٠٠٠ ٢٣٧ جنيه وقد صدر الأمر العالي بذلك . ثم جرت مداولات بين حكومة مصر والدول الدائنة من عام ١٨٨٨ الى عام ١٩٠٤ لابلاغ ما يصرف على الادارة المصرية ٦٠٠ ٦٣٠٠ جنيه ولتقسيم ما يزيد على المصروفات من الايرادات الى قسمين قسم يدخل في صندوق الدين والقسم الآخر تتصرف فيه الحكومة المصرية . اما القسم الأول فقد صدر بشأنه أمر عال في ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨ قضي بأن يحفظ منه مليونان من الجنيهات بصفة احتياطي عام وبأن يستهلك بالباقي شطر من دين الحكومة . واما القسم الثاني الذي يدخل خزانة الحكومة فانه يصرف في منفعة البلاد

وإنماء ثروتها .

وما جاء عام ١٩٠٤ حتي تغير هذا النظام تغييراً كلياً فبعد أن كان من اختصاص صندوق الدين كما جاء في المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٢ يوليـه سنة ١٨٨٨ أن يشـتري بما يزيد لديه من المال أسهم الدين المصرى أصبح الآن من تصرفات المستشار المالى أن يشترى ما يشاء من الأسهم المتداولة كما سيجيء بعد . وبعد ان كان من اختصاصه ان لا تقترض الحكومة قرضا الا اذا وافقها عليه أصبحت الآن تقترض كما تشاء . وبعد أن كان صندوق الدين حجر عثرة في سبيل المشاريع السودانيـة التي هي حربيـة أكثر منها اقتصادية والتي لا تحقق غير آمال انجلترا في افريقيا زالت كل هذه القيود بفضل اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ مع فرنسا ولقد صدر أمر عال بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بيّن اختصاصات صندوق الدين وها هو نص المادة ٥٢ منه :

«سندات الدين العمومي والنقود المودعة الآن في صندوق الدين المكون منها المال الاحتياطي الذى أنشيء طبقاً

لأحكام الأمر العالى الصادر في ١٢ يوليه سنة١٨٨٨ وكذلك الوفر الناتج من تحويل الدين الممتاز ودين الدومين ودين الدائرة السنية بمقتضي الأمر العالى الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠ تكون كلها محلولة من قيود التخصيص المربوطة بها الآن وتورد الى نظارة المالية بعد أن يخصم منها المبلغ الكافي لاستيفاء المال الاحتياطي والمال المخصص لادارة الأعمال المنصوص عليها في المادة السابعة والعشرين من أمرنا هذا »

وان من يراجع ايرادات ومصروفات الحكومة المصرية مدة الاحتلال أى ابتداء من سنة ١٨٨٣ الى ١٩١٦ يري النتيجة الآتية :



الايرادات على اختلاف أنواعها
في المدة من سنة ١٨٨٣ لغاية سنة ١٩١٦

ج	
١٨٥ ٤١٣ ٤٦٥	إيرادات عادية وغير عادية (١)
٠٠٠ ٤٢٤ ٠٠٩	دين مضمون سنة ١٨٨٥
٠٠٧ ١٠٣ ٢٠٠	« ممتاز « ١٨٩٠
٠٠١ ٧٣٤ ٢٠٠	« « كفالة الخمس مليونات المصرح بها من الدولة العلية (٢)
٠٠ ٣٨٥ ٨١٥	زيادة إيرادات سنة ١٨٨٢
٤٨٤ ٠٦٠ ٤٠٠	المجموع

(١) الايرادات الغير العادية هي الارباح الناتجة من تشغيل نقود المال الاحتياطي ومن بيع املاك الميري ومن تصفية دين الدائرة السنية وايرادات متنوعة

(٢) صرحت الدولة العلية لمصر بقرض قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه من ذلك ٢٣٣٠٠٠٠ جنيه لتصفية مطالبات اسماعيل باشا وعائلته الخ . . و١٣٠٠٠٠٠ جنيه تخصصت لاعمال الري والمعاشات وقد دخل هذان المبلغان ضمن ٧١٠٣٢٠٠

المصاريف على اختلاف أنواعها في المدة المذكورة

ج	
١٢ ٦٥٨ ٤٧٣	مصاريف الادارة في السنوات ٨٣ و ٨٤ و ٨٥
١٠ ٤٧٤ ٠٠٠	« « « ٨٦ و ٨٧
١٨٢ ٧١٧ ٤٠٠	مصاريف الادارة من سنة ١٨٨٨ الى سنة ٩١٦
١٣٤ ٤١٧ ٩٦٣	أرباح الدين العمومي واستهلاكه في ٣٤ سنه
٠٢١ ٥٠٧ ٨٧٥	مادفع للخراج في ٣٤ سنة
٠٠٧ ٩١٦ ٠٨٦	مادفع للسودان في ٢٠ سنة خلاف المصاريف العادية
٠٠٤ ١٤٣ ٩٥٦	تعويضات خسائر الاسكندرية في الحوادث العرابية
٠١١ ٣٥٦ ٣١٠	المال الاحتياطي الموجود لدي الحكومة وصندوق الدين لغاية ١٩١٦
ج	
٣٨٥ ١٨٩ ٠٦٣	مجموع المصاريف على اختلاف أنواعها
ج	
٩٨٩٧١ ٣٣٧	زيادة الايردات العمومية على المصاريف في ٣٤ سنة

لقد أخذنا هذه البيانات من كتابي الاحصاء اللذين نشرتهما الحكومة المصرية فى سنتي ١٩١٠ و ١٩١٧ ولنا أن نتساءل أين ذهب هذا الباقي !

قال اللورد كرومر في تقريره سنة ١٩٠٤ ما يأتي

« وفي الست عشرة سنة الماضية صرف ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العمومي و ٦٥٠٠٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي الخصوصي على أعمال عمومية . انى أوجه الأنظار الى هذه الأرقام توجيهاً خاصاً لانها تدل في رأيي على أشهر صفة اتصفت بها إدارة مصر المالية في السنين الأخيرة إذلا أظن أنه يمكن الاستشهاد بحكومة في الأرض أعطت من إيرادها لعمل الأعمال العمومية النافعة مثل ماأعطته حكومة مصر لاعمالها »

فاذا كان اللورد كرومر يرى ان صرف مليون فى العام على المشروعات هو فوق الكفاية فأين ذهبت بقية المبالغ المتوفرة لغاية سنة ١٩٠٤ وكيف صرفتها السياسة الانجليزية مع ما استجد من سنة ١٩٠٥ وما استلمته من الاحتياطي العمومي والخصوصي(١)

ليس المستفيد من هذه المبالغ الكبيرة التي تبعثرت

---

(١) بلغ مجموع الاحتياطي في سنة ١٩٠٤ والمتوفر لغاية سنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٦١١٥١٤٧ لا كما ذكر خطأ في صحيفة ١٠٦

ذات اليمين وذات الشمال الا الانجليز وحدهم فالشركات التي بنت الخزان وقناطر إسنا وأصوان وزفتي والكباري المديدة والأبنية الكثيرة من دور المحاكم والمدارس وثكنات ومنازل للموظفين من أبناء التاميز وليتهم مع ذلك أحسنوا القيام بما عملوا فالمباني التي أقاموها كانت تتداعي الي السقوط على أثر اتمامها وأعمال الري والصرف انتقدها الكثيرون من الاختصاصيين حتي الانكليز منهم وأعمال المجارير في القاهرة كلفت الأمة مبالغ طائلة بدون جدوى فمصر لم تجن من وراء الاحتلال الانكليزي وتصرفاته سوى زيادة ديونها فالدين الموحد الذي تسدد منه في المدة من سنة ١٨٧٦ لغاية ١٨٧٩ نحو ثلاثة ملايين جنيه لم يسدد منه في المدة من سنة ١٨٨٠ لغاية ١٨٩٦ الامليونا وثلاثة أرباع المليون تقريباً وبقي على حاله من ذلك التاريخ للآن أي مبلغ ٥٥٩٧١٩٦٠ جنيهاً

واقد أنشيء دين مضمون كما بينا في سنة ١٨٨٥ وقدره ٩٤٢٤٠٠٠ أصبح الآن ٦٨٠٣٥٠٠ أما الدين الممتاز فقد زاد فبعد أن كان ٢٢٤٥١٨٠٠ جنيهاً في سنة ١٨٨٨ صار

٣١١٢٧٧٨٠ جنيهاً في سنة ١٩٠٣ ولا يزال كذلك حتي الآن.

أما دين الدائرة السنية ومصلحة الاملاك الأميرية فقد تسددا ببيع أراضيهما التي وكل أمر بيعها الى شركات انكليزية بشروط ضارة جداً بمصلحة مصر ولا غرابة فيما تقدم فلقد قال المسيو فرمان قنصل جنرال أميركا في كتابه (مصر وارهاقها) المطبوع في سنة ١٩٠٨ صحيفة ٣٤١ ما يأتي :

« ان دين مصر الآن هو كما كان من خمس وعشرين سنة وهناك من الأسباب السياسية ما يدعو الحكومة الانكليزية الى الوقوف فى سبيل سداده كله أو بعضه فلقد كان الدين سبباً منتحلا لاحتلال الانجليز مصر وسيبقي علة ظاهرة لبقائهم فيها »

واذا أضفنا الى ما تقدم من تصرفات السياسة الانكليزية في مصر ببيع شركة البواخر المصرية بما فيها من بواخر وأدوات وأحواض الى شركة انكليزية فى سنة ١٨٩٨ بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيهاً بشروط لا يكاد يتصورها عقل عاقل نكون قد جئنا بمثل محسوس من سوء النيــة الذى كان يحيط بتلك

التصرفات وليس أبلغ في بيان ذلك من إيراد نص ما جاء بمحضر مجلس شورى القوانين لجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠

« باعت الحكومة الاحدى عشرة باخرة وما يلحقها من صنادل ومبان وأحواض وخلافها مما لا داعي لتعداده الآن بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيهاً ثم تعهدت أولا باعطاء الشركة اعانة قدرها ستة آلاف جنيه لمدة خمس عشرة سنة أى مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه ثم تعهدت لها ثانياً بمبلغ خمسة آلاف جنيه لمدة خمس سنوات أى مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فيكون مجموع الاعانة التي تعهدت بها الحكومة ١١٥٠٠٠ جنيه ثم بعد ذلك اشترت منها الحوض الذى تعهدت بانشائه بمبلغ ٩٣٠٠٠ جنيه . ثم أقرضتها ٨٠٠٠٠ جنيه كما سبق ذكره »

ولا بأس من إيراد نص ما جاء بتقرير لجنة مجلس شورى القوانين المكلفة ببحث الميزانية في سنة ١٩١٠ بعد ان انتقدت على ١٣٥٠٠ جنيه و ٢٠٠٧٠ اللذين صرفا في ترميم متحف الآثار المصرية قبل أن يمضي على بنائه ست أو سبع سنوات (١)

---

(١) صرف في بناء هذا المتحف نحو ٢٥٠٠٠٠ جنيه

قالت « فاللجنة بمناسبة ذلك تلفت نظر الحكومة الى المبالغ الطائلة التي تقررها للمباني سواء كان من المصاريف الخصوصية أو من الاحتياطي وهي فضلا عن انها قد تكون فوق الحاجة فان الحكومة تصرف على مبان يظهر فيها الكثير من العيوب والخلل بعضها قبل أن يستعمل والبعض الآخر بعد استعماله بزمن قليل جداً فتضطر الحكومة لتقرير مبالغ أخرى بعضها تحت عنوان ترميم والبعض الآخر تحت عنوان تجديد وما أشبه ذلك مما يوجد كثير منه في صحف الميزانية بدون أن تستعمل حقها الممنوح لها بمقتضي القانون مع المقاولين الذين قاموا بهذه المباني . (وهم عادة من الانكليز)

« اللجنة على اعتقاد تام بأن الحكومة ترى أن للجنة كل الحق في إبداء هذه الملاحظة وخصوصاً بعد ما عرف واشتهر عن البيوت التي بنيت بالزقازيق لاقامة قضاة محكمة الجنايات وقبل مضي سنتين عليها تكسر البناء فصلبت

« وهذه محكمة الفيوم التي بنيت حديثاً ثم اختلت مبانيها فأصبحت في حالة سيئة استدعت اجراء الترميم بها

« والمدرسة السعيدية التي سقط بناؤها قبل وضع سقفها حتي اضطرت الحكومة الى إعادة بنائها فتكلفت عليها نحو المائة وثمانين ألف جنيه

« وقناطر دهتورة المجاورة لزفتي التي صرفت عليها الحكومة نحو الاربعمائة ألف جنيه ولم تؤد الغرض الذى أنشئت لأجله

« والأمثلة على ذلك كثيرة »

وإننا متي علمنا أن التصرف في الأموال العامة متروك الى لجنة انكليزية غير مسؤولة بطل عجبنا من هذا العبث الشائن باموالنا ولنترك الكلام مرة أخرى لمجلس شورى القوانين فقد ورد بمحضر جلسته المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩١٠ ما يأتى :

« الى من تقدم الطلبات من جميع النظارات ؟ تقدم الى شيء واحد في نظارة المالية يقال له (اللجنة المالية) وهي التي تفصل وتقرر

«بحثنا عن اللجنة المالية الحالية في كافة القوانين وفي كافة القرارات فلم نجد لها أثراً

« وغاية ما علمناه أنه في سنة ١٨٨٥ أريد أن تكون أعمال النظارات المالية في نظارة المالية لسبب مالي أو سياسي فشكلت لجنة سموها اللجنة المالية من ناظر المالية ووكيلها والمستشار المالي ومدير الحسابات وقت ذاك المستر فتش جرالد وبقيت هذه اللجنة الى سنة ١٨٨٨

« ولما تغيرت الوزارة أراد الوزير الجديد أن يغير اختصاصات هذه اللجنة لانه لم يجد لها أصلا وغيرت في وقته ثم لما غير هو رجعت الي ما كانت عليه وهي التي تقرر الآن وترفض وتعطي وتحرم .

« اللجنة المالية في سنة ١٩٠٠ كانت مؤلفة من مظلوم باشا ناظر المالية والسير ألدن غورست المستشار ومستر متشل أنس الوكيل وهرارى باشا مدير الحسابات وشيتي بك مراقب الأموال المقررة

« وكذلك سنة ١٩٠١ عدا شيتي بك فكان بدله قايني باشا فهمي مراقب الأموال غير المقررة

وكذلك كانت في سنتي ١٩٠٢ و١٩٠٣

« وفي سنة ١٩٠٤ أيضاً غير أنه لم يكن بها قليني باشا ولا عضو آخر بدله أما سنة ١٩٠٥ فكانت من ثلاثة فقط مظلوم باشا الناظر وهرارى باشا مدير الحسابات ومستر فنسنت كوربت المستشار المالى

« وفي سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ كانت مؤلفة من ستة هم الناظر مظلوم باشا والمستشار فنسنت كوربت ووكيل المالية المستر متشل أنس ولورد سسل والمراقبان مشاقه باشا وأديب باشا

وفي سنة ١٩٠٨ من الناظر مظلوم باشا ومدير عموم حسابات المالية شيتي بك والوكيل اللورد سسل ومدير الحسابات أديب باشا والمستشار المستر هرفي

« وفي سنة ١٩٠٩ من الناظر حشمت باشا والمستشار المستر هرفي والوكيل اللورد سسل ومدير الحسابات أديب باشا «وهذا أيضاً في سنة ١٩١٠ الحالية مع اضافة المستر مدلتون عليهم .

« اذا نظرنا في تعيين وكيل نيابة بماهية عشرين جنيهاً نجده لا يعين إلا بأمر عال ولجنة تفصل وتحل في الأموال

تعين فيها الأشخاص لا بأمر عال ولا بقرار وزارى فاسباب الدخول وأسباب الخروج غير معلومة

« من هذا البيان عرفنا قيمة اللجنـة المالية المسيطرة على الأموال في نظر القانون »

هذا ما جاء بمحضر مجلس الشورى ومنه نعـلم مقدار العناية بأموالنـا التي قال عنهـا لورد كرومر بأنه من واجب الأمة أن تعرف كيف تصرف في أموالها الأمناء عليها

وما كان وجود صندوق الدين بمانع للسياسة الانـكليزية من التصرف في مالية مصر تصرفاً ممقوتاً كما رأيت بل بلغ بها حب الاستئثار بهذه الأموال الى الاعتـداء على حقوق الدائنين كما حصل ذلك حين أخذت مبلغ نصف مليون جنيه لفتح دنقلة فاضطر صندوق الدين الي رفع دعوى على الحـكومة المصرية بشأنه كما احتج مجلس الشورى على ذلك سنة ١٨٩٦

وانا نورد هنا ماجاء في محضره سنة ١٩١٠

« في ذلك الوقت احتج مجلس شورى القوانين بخطاب أرسله الى الحـكومة في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٦ نمرة ٨ يقول فيه.

«إن الهيئة تذاكرت في شأن مبلغ نصف المليون جنيه الذى قررت الحكومة صرفه على حملة دنقله وقررت بأن يكتب للحكومة بأنه مع تجنب البحث في أمر الحملة ومناسبة ظروف الأحوال اليها وعدمه فانه كان يجب على الحكومة أن تستشير المجلس أو الجمعية العمومية في أمر تقرير صرف هذا المبلغ.

« فجاء رد الحكومة الى المجلس ينكر عليه وعلى الجمعية حق التداخل أو الاعتراض في هذه المسئلة محتجة بوجود صندوق الدين بمعني أن الحكومة كانت ترى أن صندوق الدين فيه ضمانة لحملة الأسهم وللمصالح المصرية

« كان من أحكام صندوق الدين ألا يشترى بالمال الذى يوجد فيه إلا أسهم من أسهم الدين المصرى (١) (المادة ٢ من دكريتو ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨ والمادة ٢٣ من عقد اتفاق

(١) بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ اشترت الحكومة أسهماً أجنبية بدلا من السندات المصرية و بلغ انخفاض هذه السندات في سنة ٩١٥ حسب الاحصاء ١٢٧٠٤٠٧

سنة ١٩٠٤ تؤيد حكم هذه المادة أيضاً .

« كان صندوق الدين يرى ان الصرف على السودان وخصوصاً السكك الحديدية من الأمور الثانوية التي لا تستحق الانفاق عليها من مال الاحتياطي العمومي ولذلك فان السكة الحديدية الموصلة الى البحر الاحمر كان الصرف عليها من مال الاحتياطي الخصوصي لا من الاحتياطي العمومي كما هو جار الآن إذ لم تتمكن الحكومة من أن تقنع صندوق الدين في ذلك الوقت بالصرف عليها من الاحتياطي العمومي »

هذا ماجاء بمحضر رسمي وان في حادثة النصف مليون جنيه المذكورة لأبلغ دليل على أن وجود أي رقابة أجنبية لا يمكن أن يأتي بالفائدة التي تترتب على رقابة الأمة نفسها . تلك الرقابة الخالية عن كل قيد وشرط والتي لا يمكن لأى سلطة غير سلطة الأمة أن تؤثر فيها والتي لا يمكن أن تعمل على الاضرار بالدائنين لعلمها بأن مصلحتها ترتبط بمصلحتهم تمام الارتباط وليس ذلك شأن أى سلطة أجنبية من شأنها أن لا تلاحظ فى تصرفاتها الا مصلحتها الخاصة

ل

﴿ الامتيازات الأجنبية ﴾

من أهم القواعد الدولية أن تسرى أحكام القانون على جميع سكان البلاد بلا تفريق بين وطني وأجنبي وأن تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر الى جنسية ذوى المصلحة فيها .

غير ان هذه القواعد التي ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع في مصر بسبب المنح التي اعطتها الدولة العلية للاجانب من عهد بعيد في بلادها وبسبب العادات التي وسعت دائرة هذه المنح في مصر توسيعاً كبيراً .

فالاجانب في مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم في المسائل المدنية والتجارية مادام النزاع بين وطني وأجنبي أو بين أجانب مختلفي الجنسية وكذلك

يحاكمون أمام المحاكم فى بعض المخالفات وجرائم التفالس وجرائم أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم. أما فيما عدا ذلك فلا يحاكم الاجانب الا أمام السلطات التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول.

ولا ريب ان في هذا النظام مساساً كبيراً بنظام العدالة وسيرها في مصر وبشرف القضاء واحترامه أجنبياً كان أو مصرياً اذ أن أقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور أحكام متعارضة في مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التي يعاقب القانون المصري ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها وغير ذلك من المضار التي بينه الكثيرون فلا حاجة الى الاطالة فيه في هذا الموجز (تراجع خطبة مسيو كلمنصو في مجلس النواب بجلسة ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢)

ولقد كانت العلة في منح هذه الامتيازات الاجانب في الماضي اختلاف القوانين والنظامات القضائية في الشرق عن القوانين والنظامات في الغرب مع عدم وجود دستور نيابي يضمن اتقان وضعها وتطبيقها في الشرق. أما الآن

وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوربية ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها فقد زالت العلة التي اقتضت وجود تلك الامتيازات . لاسيما أن طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلالا تاماً . أول مقتضياته أن يعم تطبيق القوانين جميع السكان . تلك القوانين التي سيضعها مجلس نيابي على النسق الأوربي

ولسنا نرى في إلغاء هذه الامتيازات ضرراً يلحق بالأجانب لان المجلس النيابي من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفريق بين أجنبي ووطني . فضلا عن الرقابة التي تقوم بها الصحافة والرأي العام بل وكل قاطن بها مهما اختلفت جنسيته وصفته أضف الى ذلك الضمانة الدولية العادية الناتجة من وجود ممثلي حكومات الأجانب في البلاد ورغبة مصر في بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول

على أن إلغاء الامتيازات في مصلحة المصريين والاجانب معاً . اذ لا نزاع في استفادة كل ساكن بالبلاد من حسن

سير القضاء وتوحيده فيها لاسيما اذا كان من ذوى المصالح المادية كالاجانب في بلادنا . كما أنه لا نزاع في الفائدة التي تعود على الأجانب من تقرير مبدأ المساواة بيننا وبينهم أمام القضاء وأمام القانون ولا يتحقق ذلك الا بالغاء الامتيازات فان كل إهمال لمبدأ المساواة بين سكان بلد واحد قد يكون مدعاة لوجود الأحقاد بينهم بسبب ما قد يقوم بأذهان البعض من الفريقين من اعتقاده امتياز أحدهما على الآخر وفوق ذلك فان وحدة القانون ووحدة القضاء أكبر عامل في توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بيننا وبين الاجانب

وأهم دليل على ثقة الأجانب بالقضاء الأهلى المصري التجاء كثير منهم بل وبعض البنوك كالبنك الزراعي اليه واتخاذهم لذلك الوسائل المتعددة كتحويل ما بيدهم من السندات الى بعض الوطنيين ولقد قال اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ : « والدلائل تدل على أن كثيرين من الأوربيين الذين يفرض أن الامتيازات وجدت لخيرهم وترويج مصالحهم يستصوبون الآن تغييرها كما يستصوب المصريون ذلك »

وفي موضع آخر من تقريره سنة ١٩٠٤ « ولست أجهل ان بين كل جالية من الجاليات الأوربية قوماً من الذين لاخلاق لهم وان النزلاء يركبون الشطط والعسف في امتيازاتهم أحياناً ولكن لامراء في أن خير الأوربيين المقيمين الذين يقيمون في مصر ونجاح أمورهم ملازمان لخير مصر ونجاح أمورها ولا ينفكان عنهما »

على أننا اذا طلبنا الغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بدعاً فقد سبقنا الى مثل ذلك كثير من الأمم التي ليست أكثر منا علماً واستعداداً . فبلاد اليونان والصرب والبلغار ورومانيا التي كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها الى تركيا ألغتها بحكم استقلالها ولم يقف في سبيل ذلك وجود ١٠ في المائة من الأجانب في بعضها مثل رومانيا .

ويحسن بنا أن نلاحظ هنا أن إلغاء الامتيازات في البلاد التي أشرنا اليها لم يحتج في تقريره الى اتفاق جديد مع الدول صاحبة الشأن . وما ذلك الا لأن الامتيازات كما يعتبرها الباب العالي ليست عقوداً بل منحاً كانت تصدر

بارادة السلطان وتسقط بسقوطه فلاتقوم من بعده الا بارادة السلطان الجديد .

لم يكن الحزب الوطني المصرى قبل تقرير المبادئ الجديدة في العالم يطلب إلغاء الامتيازات وذلك للسبب الذى أبديناه آنفاً وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويها وضعيفها (كما يقال) فليس لنا الا طلب واحد هو طلب الاستقلال التام بجميع مقتضياته التي منها الغاء الامتيازات .



م

﴿ السودان ﴾

عرف السلطان سليم الأول ان السودان روح مصر وبغيره لا تكون إلا جثة هامدة ففتحه بجيوشه ثم ضمه الى

مصر واعتبره جزءاً متمما لها . انقضت الايام بعد ذلك الفتح والسودان مهمل الى ان ولي محمد علي الحكم على مصر فأعاد فتحه بالجيوش المصرية ونظمه وأداره طبقاً للأنظمة الحديثة ولما ابتليت مصر بالاحتلال الانجليزى وضعت الحكومة الانجليزية نصب عينها اخلاء السودان على أن تعيد اخضاعه لنفسها فقط عند سنوح الفرصة فتفصل الروح عن الجسد وتكون بذلك مصر شيئاً جامداً بين يديها تتصرف فيه طبق أهوائها ففعلت وبذلك فقدنا كل ما جنيناه من الفتوحات العظيمة التي قمنا بها وأصبح سيف انجلترا مسلولا على عنق فرنسا وبلجيكا والمانيا والبرتغال وغيرها من الأمم ذوات المصالح في افريقا

لقد كانت طريقة إخلاء السودان من الطرق الممقوتة التي اتبعتها انجلترا إزاء الحكومة المصرية فان اللورد كرومر (سير افلنج بارنج) الذى عرفنا فيه القوة الغشومة أصر على إرغام وزارة شريف باشا على الاخلاء غير ان ذلك الوزير العظيم لم يخضع لما أمرت به الحكومة الانجليزية بل ولم

يكترث بهاذا آثر الاستقالة من منصبه الرفيع على أن يكون جلاد أمته ونشر استقالته حتي يتعظ بها خلفاؤه تلك الاستقالة التي رفعت من قدر الأمـة المصرية وكانت عنوان الوطنية الصادقة والاخلاص المتناهي في حب البـلاد والى القارئ نصها : «ألحت الحـكومة البريطانية في طلب إخلائنا السودان. غير اننا لا نملك الموافقة على ذلك الاخلاء لأن هذه الاقطار ملك للباب العالي وماهي الاوديعة يجب على مصر أن تحافظ عليها

« تقول حـكومة الملكة ان الواجب على مصر أن تتبع نصائحها دون مناقشة وهذا اعتـداء صريح على الأمر العالى الرقيم ٢٣ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذي بمقتضاه يحكم الخديوى مع وزرائه وبواسطتهم فنحن نستقيل لاننا منعنا من حكم البلاد طبقاً لقانونها الأساسي »

لم يكن هناك حل غير هذا على ان السير افلنج بارنج أرغد وأزبد وهدد وتوعد بان ينفذ بالقوة أوامر حكومته اذا دعت الحاجة الى ذلك

عرضت الوزارة على رياض باشا فرفضها ثم عرضت على

نوبار باشا فقبلها وشكل الوزارة التي كان أول عمل من برنامجها شنق مصر اذا صدرت الأوامر في الحال باخلاء السودان

أخلي السودان وبعد مدة فكر الانجليز في استعادته لأنفسهم ثم قالوا بذلك وقرنوا القول بالعمل ولكنهم استعادوه بارواح الأمة المصرية ودمائها وأموالها لينالوا وحدهم الغنم ونتحمل وحدنا الغرم ثم عقدوا بينهم وبين الحكومة المصرية عقد شركة لا قيمة له كما سيأتي الكلام على ذلك

فعلى أى أساس قام ذلك العمل ؟

*
* *

لا يمكن لانجلترا أن تستند في استعادة السودان على انه مال مباح فالجنود المصرية قد أخلت جزءاً منه رغم إرادة الخديوى الذى لم يطع أوامر انجلترا الا مكرهاً والسلطان الذى هو وحده صاحب السيادة المطلقة عليه قد احتج على ذلك السلب كذلك وزراء الحكومة المصرية وأعضاء مجلس شورى القوانين لان تلك المقاطعات كانت دائماً تابعة لمصر ومامن سياسي مصرى قبل تنازل مصر عن حقوقها وليس ثمة مستند أو فرمان أو

إرادة سلطانية أو دكريتو أو خطاب أو معاهدة دولية تنازلت بمقتضاها تركيا ومصر بالتبعة عن حقوقها على تلك الأقطار ولقد قال رياض باشا في مذكرته المؤرخة ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨

« لا ينازع أحد في أن النيل حياة مصر اذ ذلك من أوضح وأجلى ما يكون وبما أن النيل هو السودان. وبما أنه لا يشك أحد في أن العلاقات والروابط التي تجمع بين مصر والسودان لا يمكن حلها كتلك التي تجمع بين الروح والجسد فاذا استولت دولة من الدول على ضفتي النيل كان الأمر كذلك بالنسبة لمصر لذلك حق على كل فرد أن يفهم ان الحكومة الخديوية لا تقبل مطلقاً بمحض ارادتها مؤامرة كهذه ضد حياتها اللهم الا اذا أرغمت على ذلك »

ولقد كان قول مختار باشا القوميسير العالى العثماني في هذا الصدد واضحاً وضوحاً جلياً في تقريره الرقيم ١٤ مارس سنة ١٨٨٦ اذ قال « ان السودان ملحق بمصر وبناء على ذلك يكون جزءاً متمماً للدولة العثمانية ومسألة حيوية لمصر التي تستمد حياتها ورفاهتها من النيل ويكون النهر والمقاطعات التي يخترقها

باقية في منطقة نفوذ رقابة مصر الذاتية »

واذا فرض أن الخديوى قد تنازل بإرادته عن حقوق مصر على تلك الأقاليم فانه لا يملك ذلك لانه أمين عليها ووكيل لجلالة السلطان في ادارة أمورها وقد حرمت عليه نصوص توكيله مثل ذلك التصرف

إذن فانجلترا لا تتمسك في استعادة السودان بأهداب تلك النظرية بل تستند على أخريات ممكن استنتاجها من الكتب الزرقاء والصفراء وهى ثلاث نظريات

(أولا) نظرية حق الفتح

تقوم تلك النظرية على الاتفاقية الألمانية المؤرخة أول يوليه سنة ١٨٩٠

فماهي قيمة هذه الاتفاقية : ان المذكرة الألمانية الخاصة بهذه الاتفاقية تثبت جلياً ان الغرض منها انما هو اختصاص كل من المتعاقدين بمنطقة نفوذ معينة اجتناباً لما عساه يحدث في المستقبل من سوء التفاهم والخط الفاصل بين المنطقتين انما كان خطاً صوريا يفصل أراض لم يحتلها أحد ولم يقم

بادارتها أحد وبما أن من الواضح الجلي أنه لا يمكن لأحد أن يتنازل عن حق لا يملكه وبما أنه لم يكن لأحد من المتعاقدين حق مكتسب ناتج عن سيادة أو حماية على سلاطين ورؤساء تلك البقاع وبما أن جلالة السلطان وحده والخديوي بوكالته عن جلالته كان له الحق وحده في السيادة على تلك الجهات

وبما أن جلالة السلطان لم يكن طرفاً في تلك الاتفاقية ولم يصدر منه تنازل عن شبر أرض من تلك الأراضي فتكون تلك الاتفاقية باطلة دولياً ولا أثر لها قبل تركيا ومصر بالتبعية

ولقد قال في ذلك الصدد أحد كبار المشرعين الانجليز وهو المستر جون وستلاك مدرس القانون الدولي بجامعة كمبردج « قد اتفقت انجلترا والمانيا على ان كلا منهما يمتنع عن عرقلة انتشار نفوذ الآخر في حدود جغرافية معينة غير انه اذا اعترضت دولة ثالثة لاحداهما في المنطقة التي اختصت بها فان صفة احداهما الدولية في تلك المنطقة لا يكون لها أساس ترتكز عليه ولا قوة تستمدها من الاتفاقية الالمانية الانجليزية بل يجب عليها أن تبحث عن أساس حقها وقوته في القانون

الدولى وفي نصوص معاهدة برلين وقصارى القول فان مناطق النفوذ ليست من مواد مع القانون الدولى» ومعاهدة برلين قد ضمنت سلامة الدولة العلية وملحقاتها ومنها مصر والسودان

(٢) اختصت انجلترا بموجب هذه الاتفاقية بمنطقة نفوذ في وادى النيل يلتقي حدها الشمالى بحدود مصر

فأين مبدأ ونهاية تلك الحدود ؛ ليست انجلترا هي التي تعينها وانما الفرمانات المختلفة التي اعترفت بها الدول العظمي وأقرتها .

(٣) وفي النهاية فان هذه المعاهدة والمعاهدة المبرمة بين انجلترا وايطاليا في سنة ١٨٩١ والاتفاقية الانكليزية الكنغولية المبرمة في سنة ١٨٩٤ قد ضمنت لمصر حقوقها في السودان واحتلال الأقاليم السودانية المصرية بجنود تلك الدول لم يغير شيئاً منها بل أوقف العمل بها « حتي تصبح الحكومة المصرية في حالة تسمح لها بادارة تلك المقاطعات البعيدة »

ان مصر قبل الاحتلال الانجليزى لم تكن في وقت من الأوقات غير قادرة علي ادارة تلك الأقاليم التي قسمت في عهد اسماعيل وتوفيق الى مديريات ومراكز عديدة تحاكي

في نظامها وادارتها المديريات والمراكز المصرية والأوربية وقبض على زمامها حكام مصريون عملوا بحكمة ودراية وإرادة على استتباب السكينة والهدو والطمأنينة والأمن فيها حتي لقد قال بعض المؤلفين الالمانيين الذين جابوا تلك البلاد أيام حكم اسماعيل لها: «لقد أصبح من الممكن أن يحمل أى سائح حقيبة من الجنيهات ويقطع المسافة بين الخرطوم والاسكندرية دون أن يخشى عادية معتد»

فبعد تلك الشهادة الناطقة بحسن إدارة المصريين في العهد الغابر يوم كانت الأمة المصرية في بدء تطورها الحديث ودخول التمدين الغربي فيها لا يمكن أن يقال الآن انها تعجز عن إدارة تلك الأقاليم

(٤) ولنضف الى ما تقدم من تفنيد النظرية الانكليزية ان انكلترا قد صرحت في المادة الأولى من اتفاقية سنة ١٩٠٤ المبرمة بينها وبين فرنسا «ان الحكومة البريطانية ليس في نيتها تغيير الحالة السياسية فى القطر المصرى» وصرحت في المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة انها

« تقر النصوص المدونة في المعاهدة المبرمة في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ » وقد نصت هذه المعاهدة في البند الثالث عشر على ما يأتي « علاوة على التعهدات التي نص عليها صراحة في مواد هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا حقوق وامتيازات سمو الخديوي طبقاً لما دون في الفرمانات » اذن فانجلترا قد احترمت بعد فتح السودان بثمان سنوات الفرمانات التي جعلت السودان جزءاً متمما لمصر وذلك ما يهدم كيان النظرية الانجليزية القائمة على حق الفتح هدماً تاماً

اما النظرية الثانية فهي التي تستند على اعتبار استرداد السودان قائماً على حقوق الخديوي وهذه النظرية تتناقض تناقضاً مطلقاً مع الأولى وقد أيدها البعض ذراً للرماد فى العيون واخفاء لاسوأ النيات ولكنها الحق فلنسجلها حتي نفقه حقيقة السياسة الانجليزية

ان الذى اتبع تلك النظرية هو اللورد سلسبورى وقت حادثة فاشودة المشهورة إذ قال « ان نجاح المهدى قد جعل حقوق مصر على السودان معلقة وانما لا يمكن أن تكون

موضع مناقشة منذ انتصار الجيوش المصرية على الدراويش .

« وهل انجلترا لم تعلن صراحة في الاتفاقية الانجليزية الكنغولية الرقيمة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وجود حقوق الخديوى على هذه الأقاليم ؟ »

انسجل هنا أيضاً الخطاب المؤرخ ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨ الصادر من بطرس باشا غالى وزير الخارجية المصرية رداً على مذكرة اللورد كرومر ذلك الخطاب الذى ضم الى الكتاب الأزرق الذى شرحت فيه النظرية الانجليزية شرحاً ضافياً وبمقتضاها أقرت انجلترا بأن فاشودة ملكا تاماً لمصر بلا منازعة ولا مجادلة والسودان جزء متمم لوحدة مصر والى القارئ نص ذلك الخطاب

« لم تغب عن ذهن حكومة سمو الخديوى وعن جنابكم الرفيع لحظة واحدة فكرة استرداد السودان الذى هو المصدر الحقيقي لحياة مصر والذى لم ننسحب منه الا بسبب ظروف قوة قاهرة

ان استعادة الخرطوم لا يكون له أثر اذا لم يرد لمصر

وادى النيل الذى ضحينا من أجله في الزمن الغابر أرواحاً عديدة . ولما كانت الحكومة المصرية علي علم بأن فاشودة موضع مفاوضات الآن بين انجلترا وفرنسا فقد أناطت بي أن أرجو من جنابكم الرفيع مساعدتها لدى اللورد سلسبورى حتي يعترف بحقوقها التي لانزاع فيها وترد اليها الأقاليم التي كانت فى حوزتها الى إدارة محمد احمد المهدى على أن في هذه النظرية التي تعترف بحقوقنا عيباً أساسياً لا نقبله ويجب علينا إيضاحه والقضاء عليه

إن انجلترا ليست من الوجهة القانونية حامية مصر ولا قيّمة عليها إذ ليس لديها وكالة من الدول الأوروبية ولا من السلطان ولا من الخديوى الذى لا يمكنه ولا ينبغي له أن يعمل في مثل هذه الحالة الا بموافقة جلالة السلطان موافقة سابقة على العمل وهو الأمر الذى لم يحصل كما وان الشعب المصرى الذى لايعترف بأى عمل من أعمال انجلترا في مصر لم يوكلها في ذلك »

أمّا النظرية الانجليزية السالفة فهي البرهان الساطع على

السفسطة البريطانية فانها تقول بأن السودان انجليزى بحق الفتح ومصرى بحق الملكية ونسجل هنا رد اللورد سلسبورى على اللورد كمبرلى الخاص بمجرى المخابرات بين انجلترا وفرنسا وهو الرد الذى استنتجت منه تلك النظرية قال « اننا نستند على حق الفتح واذا كان السودان في وقت ما جزءاً من أملاك الدولة العثمانية — وهذا ما أشك فيه كثيراً — فلا يتناول ذلك على أى حال سوى جزء يسير من السودان. إننا نحتفظ بأملاك الخليفة بناء على صفتين الأولى أنها بلا شك جزء من أملاك مصر التي نحتلها الآن والثانية لما يسمونه حق الفاتحين وهو سبب أقل تعقيداً وأسهل في الفهم من غيره فالأقاليم السودانية قد فتحها الجنود الانجليزية !! والمصرية . ولقد بذلت الجهد حين تحرير مذكرتي الأولى التي أرسلت الى فرنسا في اقامة صفتنا على حق الفتح لأنه كما أظن أبسط وأسلم عاقبة من غيره ولكني ضد النتائج التي قد يمكن أن تستنتج من ذلك وهي : ان في نيتنا مناقشة صفات حليفنا الخديوى أو ارتكاب شيء من الظلم قبله إذ

اعترفنا اعترافاً تاماً بمركزه »

ان ضعف هذا الرد لا يرفع كثيراً من قيمة السياسي الانجليزى الكبير لأن القانون الدولي والعقل البسيط لا يقران هذا الرد الضعيف. فالوزير الانجليزى الأول يشك كثيراً في ان السودان كان في وقت ما جزءاً من الأملاك العثمانية وهذا هو المدهش ! فأين الفرمانات التي اعتمدت تعيين الولاة والخديوى على مصر لا سيما الأخير منها ؟ وأين تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ذلك التصريح الذي بمقتضاه كلف غردون باعداد إخلاء السودان المصرى « تحت المسؤولية الأدبية والسياسية التامة للحكومة الانجليزية » ؟ !

لقد عرف الناس ان انجلترا لا تحترم مقتضيات المسئولية السياسية فهل هي كذلك إزاء المسئولية الأدبية منها ؟

فما تقدم يمكن أن نستنتج بان استرداد السودان لم يغير مركزه الدولي فهو الجزء المتمم لمصر وسيبقى كذلك

أبرمت الحكومة الانجليزية مع مصر معاهدة في ١٩

يناير سنة ١٨٩٩ بمقتضاها أصبح السودان شركة انجليزية مصرية فما قيمة هذه المعاهدة من الوجهة الدولية ؟ لنسجل أولا نص المعاهدة قبل اصدار الحكم عليها

المادة الأولى — يراد بكلمة السودان الأراضي الواقعة جنوب درجة ٢٢ من خطوط العرض الشمالية أعني جنوب وادى حلفا وهذه الأراضي على ثلاثة أنواع

(ا) الأراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢

(ب) الأراضي التي كانت ملكا لمصر قبل ثورة المهدى وفقدتها مؤقتاً ثم أعيد فتحها بواسطة الحكومة الانجليزية والمصرية معا

(ج) الأراضي التي يمكن فتحها فيما بعد طبقاً لهذه الشروط

المادة الثانية — يرفع العلم الانجليزى والمصرى في جميع انحاء السودان الا سواكن حيث لا يرفع سوى العلم المصرى

المادة الثالثة — تسند القيادة العليا في السودان الى ضابط انجليزى يسمي الحاكم العام ويعين بدكريتو خديوى بعد تصديق الحكومة الانجليزية يجمع بين يديه جميع السلطات المدنية والحربية وتشمل هذه السلطات الادارة

والتشريع واصدار القوانين والدكريتات واللوائح والأوامر التي في قوة القانون ولا يتقيد الا بتبليغ قراراته الى المعتمد الانجليزى في القاهرة ورئيس مجلس النظار المصرى وعلى نقيض ذلك فلا يسرى على السودان أى عمل تشريعي مصرى دون موافقة الحاكم العام

المادة الرابعة — لا يكون للمحاكم المختلطة أثر في أى بقعة من السودان بأى حال من الأحوال الا في سواكن

المادة السادسة — لا يعتمد أى قنصل أو معتمد سياسي في السودان أو يقيم فيه الا بعد ان توافق الحكومة الانجليزية على اعتماده الخ .

ان هذه المعاهدة باطلة ولا أثر لها

(١) لقد قلنا ان مصر إقليم عثمانى ممتاز وان الخديوى الذى هو وكيل جلالة السلطان ومن الواجب عليه أن يؤدى لجلالته حساباً عن ادارتها لا يمكنه طبقاً للفرمانات أن يتنازل عن جزء من الأراضي المصرية وهذا هو النص ، وحيث ان الامتيازات التي أعطيت الى مصر هي جزء من حقوق دولتنا

العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأى سبب أو حجة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو التنازل مطلقاً عن جزء من الأراضي المصرية للغير »

والمعاهدة الآنفة الذكر قد خولت انجلترا جميع حقوق جلالة السلطان على السودان الذى هو جزء من مصر وعلى ذلك تكون معاهدة باطلة دولياً

وحتي لو اعتبرنا نظرية نصف السيادة بالنسبة لمصر أو اعتبرناها تابعة لتركيا فهناك نقطة اتفق عليها وهي عدم أهلية الحكومة ذات نصف السيادة في ابرام معاهدات دولية من نوع معاهدة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ « فان مميز الاستقلال الداخلي للحكومات المتمتعة بنصف السيادة — كما قال أوستان — هو بلا شك تحديد علاقاتها الخارجية » وقال — مرتنس — ليس للحكومات المتمتعة بنصف السيادة أهلية شرعية تخولها حق ابرام معاهدات

وعلاوة على ذلك فالفرمانات المبلغة للدول تحرم على الخديوى ابرام معاهدات سياسية ماسة بحقوق السلطان وسيادته على مصر (راجع الملحق المفسر لفرمان تولية سمو الخديوى

عباس الثاني الممهور بامضاء سفيرى فرنسا وانجلترا في الاستانة)

ثالثاً — لقد اعترفت انجلترا بجميع المعاهدات الدولية التي ضمنت كيان الدولة العثمانية كما اعترفت بنصوص فرمانات تولية الخديويين التي قررت عدم أهلية مصر بالنسبة لابرام معاهدات سياسية دولية

فبناء على ذلك تكون هذه المعاهدة اعتداء على حرمة القانون الدولى وما تطلبه مصر انما هو سودانها طبقاً لحدوده الموضحة في الفرمانات وما اكتسبته بعدئذ من الأراضى هو نيلها من منبعه الى مصبه هو حقها في الحياة

لا تطلب مصر اعادة سودانها اليها لمجرد تلك الأسباب القانونية بل تطلبه لاعتبارات أخرى تطلبه لما بينها وبينه من اتحاد في اللغة والعوائد والدين وهي الاعتبارات التي تقوم عليها اليوم مطالب الشعوب الأوربية وغيرهم ممن سمع مؤتمر الحلفاء أقوالهم ومحض مذكراتهم فاقتنع بأحقية مطالبهم فاجابها أو عمل على تحقيقها

اننا لا نطالب برد السودان الينا باعتباره مستعمرة وانما باعتباره جزءاً متمماً لمصر له ما لها وعليه ما عليها

﴿ تنبيه هام ﴾

قلنا فيما مر ان مؤتمر السلام لم يعقد بعد سنة ١٩١٠ ولكن بمراجعة أعمال المؤتمر التي وصلت الينا بعد طبع ما تقدم رأينا انه انعقد للمرة التاسعة عشر بمدينة جنيف يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ وفي جلسة ٢٥ سبتمبر وقف المأسوف عليه المسيو جوبا السكرتير الدائم للمؤتمر وقال ضمن تقريره السنوى « ان المسألة المصرية التي ذكرت في تقرير سنة ١٩١١ بعد موافقة الأعضاء الانجليز في المكتب الدولي للسلام ما زالت مسألة وقتية تشغل بال الذين يفكرون في ان علم السلام لن يرفرف على العالم ما دام في استطاعة الحكومات أن تعمل دون الاكتراث بعهودها »

وفي جلسة الجمعة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ تلي التقرير الآتي الذى وضعته لجنة المؤتمر عن المسألة المصرية لمناقشته وتقريره بعد أخذ رأى الأعضاء وهذا نصه :

« وصل الى المؤتمر منذ سنوات عديدة احتجاجات من أعضاء مصريين كثيرين خاصة بالحالة السياسية الحاضرة التي أوجدها الاحتلال في بلادهم

« وحيث ان الحكومة البريطانية ذاتها قد اعتبرت الاحتلال الانجليزى لمصر مؤقتاً

« وحيث ان هذه الحكومة قد صرحت علناً على لسان جلادستون ولورد جرنفل في مواطن عديدة وعلى الخصوص في سنتي ١٨٨٢ و١٨٨٤ بانها متعهدة بان لا تمد أجل الاحتلال الى مالا نهاية

« وحيث من جهة أخري ان المندوبين المصريين صرحوا انهم لا يسلكون غير سبيل الحق وانهم يمقتون وسائل الشدة ولا يتبعونها في نصرة قضيتهم

بناء عليه

« فالمؤتمر يسرع في الاستنجاد بعدالة الأمة الانجليزية ويذكرها بوعود حكومتها

ويرجو أن يجلو الجنود الانجليزية فى أقرب وقت ممكن وان تمنح مصر حكومة مستقلة استقلالا ذاتياً تقوم بضمان المصالح الوطنية والدولية الحقة ضماناً وافياً »

ثم ذكر المسيو جوبا ان المسألة المصرية قد دارت المناقشة فيها اثناء مؤتمر ستوكهلم بعد ان عرض محمد بك فريد مسألة مصر على بساط البحث وقال ان الحالة واضحة وضوحاً تاماً وان القرار موافق لوعود انجلترا

ثم قام بعدئذ المستر جريين مندوب انجلترا وأيد بشدة قرار اللجنة قائلا « ان لكل شعب الحق في أن يحكم نفسه »

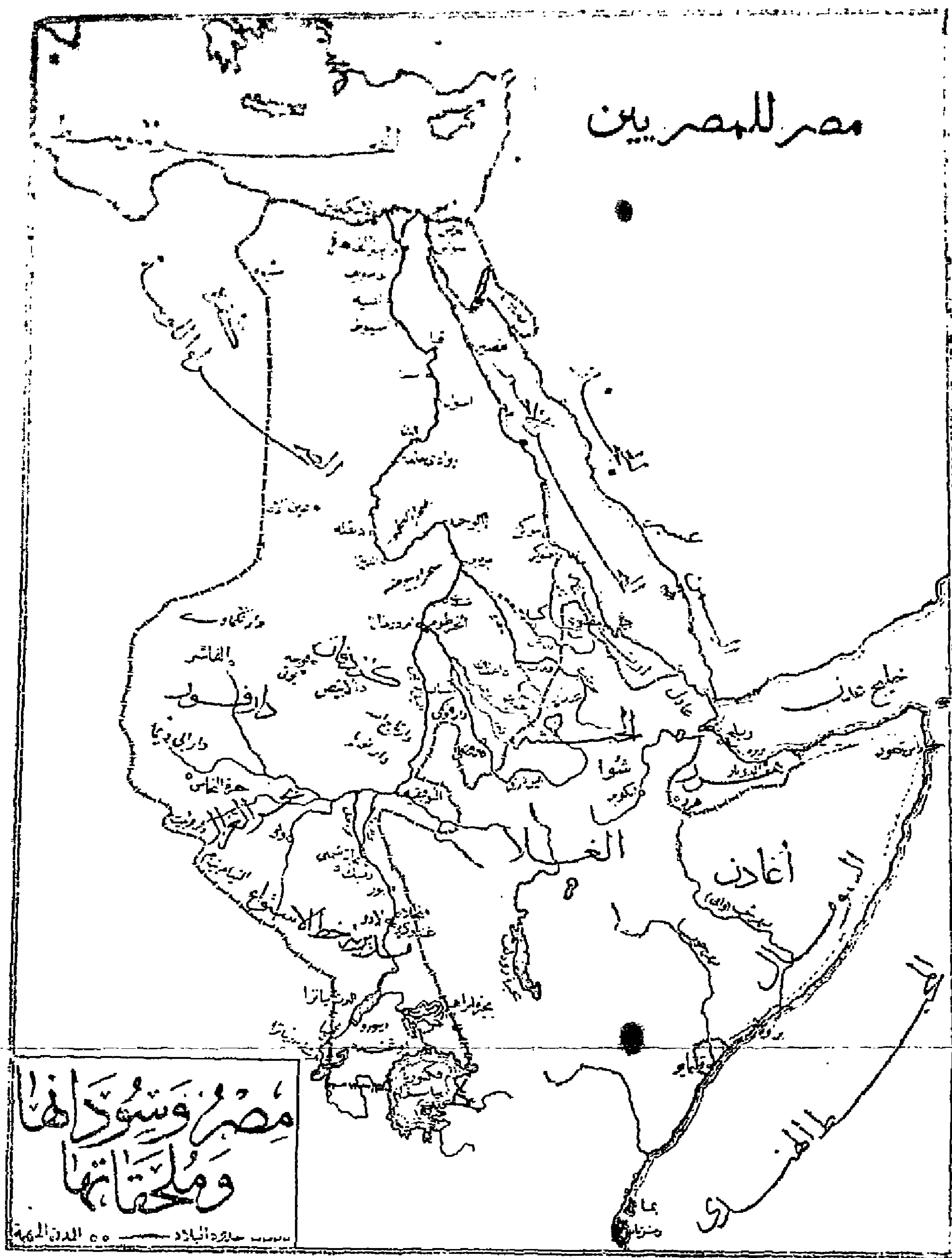
ثم وقف فريد بك مدافعاً عن قضية بلاده مستنداً على المبدأ القائل بوجوب حكم الأمة نفسها بنفسها ثم قال « واذا طلبت تطبيق ذلك المبدأ علينا فانما أطالب أن نعامل بما وافقت انجلترا عليه اما فيما يتعلق باختصاص المؤتمر بحل المسألة المصرية فقد فصل فيه اثناء انعقاد مؤتمر ستوكهلم . ان المسألة المصرية لا يمكن أن تشابه مسألة بولونيا ومع ذلك فان ابتلاع أمة وضمها لا يمكن

أن يكون سبباً يمنعها من البحث في وسائل اعادة تكوينها واسترداد استقلالها (هنا لاحظ جناب رئيس المؤتمر ان بولونيا تمثل باعتبارها أمة في المؤتمر)

لقد اعترفت انجلترا بان احتلالها مؤقت وعلى ذلك فلا مغالاة فى طلبنا من المؤتمر أن يشتغل بالمسألة المصرية» ثم طلب الجلاء في الحال

وقرر المؤتمر اعتماد القرار بأغلبية عظمي

وقد اجتمع في ذلك المؤتمر ٥٣٩ مندوباً من أعضاء جمعيات السلام في العالم وكلهم من كبار الساسة الأوربيين والأمريكان وزعماء البرلمانات ومجالس الشيوخ في العالم وفطاحل علماء القانون الدولي وكبار المشرعين وأساتذة الجامعات



﴿ حدود مصر في عهد اسماعيل من البحر الابيض المتوسط الى خط الاستواء ﴾



Bibliotheca Alexandrina
0431445